

استراتيجية العصر النووي

ترجمة

اللواء الركن محمد سميح السيد

استراتيجية العصر النووي



للدراسات والترجمة والنشر
دمشق - اوتوستراد المزة
هاتف ٨١٦١٢٦ - ٨٨٦٩٥١
تلكس ٤١٢٠٥٠
ص . ب : ١٦٠٣٥

ربيع الدار مخصص لمدارس ابناء الشهداء
في القطر العربي السوري

الجزال بيرةغالوا

استراتيجية العصر النووي

ترجمة

اللواء الركن محمد سمير السيد

جميع الحقوق محفوظة

لدار طلاس

للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى

أيار - ١٩٨٤

تمهيد

لقد ترجم حتى الآن الكثير من المؤلفات التي تتحدث عن الاستراتيجية من وجهة النظر الشرقية والسوفيتية بشكل خاص . أما الاستراتيجية الغربية، التي تستمد منها الصهيونية العالمية الخطوط الكبرى لاستراتيجيتها الخاصة ، والتي ضمن اطارها تعمل وبوحيا تخطط وعلى نهجها تسير ، فلا يوجد في مكتبتنا العسكرية عنها سوى النزر اليسير .

صدر هذا الكتاب عام ١٩٦٠ وترجم الى كثير من لغات العالم ، كما نقل الى الروسية باشراف الجنرال (لوموف) . وأنا لا أريد بهذه العجالة أن أقدم الكتاب أو المؤلف ، فمقدمة السيد (ريمون - اورون) كافية وافية ، لم تترك مزيدا لمستزيد . وإنما أردت أن ألفت النظر الى بعض النقاط التي وجدت من المفيد ابرازها قبل الشروع في قراءة هذا الكتاب .

من المعروف أن الكثيرين ، على الصعيدين الرسمي والشعبي ، كانوا وما يزالون يطالبون بنزع السلاح الذري ، أو بحظر انتشاره على الاقل . أما مؤلف هذا الكتاب ، فيدعو الى اتجاه معاكس تماما ، حيث ينادي بضرورة تعميم الاسلحة الذرية التي تصبح وسيلة رادعة تحول دون وقوع الحروب .

ان السلاح الذري بنظر الجنرال (غالوا) نعمة الهية

هبطت على العالم الحر ، لكي تقيه شر التفوق البشري للكتلة الشرقية . اما الراي العام الغربي ، فما زال يعيش تحت وطأة كابوس ((هيروشيما)) وفي ظل مغالطات سياسية وجبن اجتماعي ، دون أن يقدر النعمة حق قدرها ، او يدرك ((اللعبة الرادعة)) التي تتطلب الوقوف عند حافة الهاوية ، ولا تطيق من يصابون سريعا بالدوار .

لقد بنى الجنرال (غالوا) استراتيجيته الرادعة على التهديد باطلاق العملاق الذري من قممته مفضلا السلام المبني على الخوف على السلام المستند على المثاليات والاوهام التي طالما كذبها الواقع ونثرها ادراج الرياح . كما استند ، في اعتقاده بان الاسلحة النووية يمكن ان تحول دون وقوع الحروب المحلية ، على مبدأ ((التصاعد الآلي)) للاشتباك ، خاصة بعد ظهور الاسلحة الذرية ذات العيار المتوسط والصغير . وهذا يعني ان كل نزاع محلي مسلح ، لا بد وان يتطور تدريجيا ، حتى يستنفذ كل طاقاته ويبلغ أقصى مداه ، لان الطرف الذي يشعر بان كفة الصراع قد بدأت تميل لغير صالحه ، سوف يعتمد ولا شك ، الى اضافة ثقل جديد ، مما يضطر الخصم الى ان يحذو حذوه حفاظا على تفوقه . وهكذا يستمر الوضع على هذا المنوال ، الى ان يجد الطرفان نفسيهما قد انزلقا الى حرب شاملة ضروس على ابعد مدى واوسع نطاق .

يعتقد الجنرال (غالوا) كذلك ، بان السلاح الذري الوطني يعتبر وسيلة ناجعة تحول دون اعتداء القوي على الضعيف ، او ابتلاع الكبير للصغير ، لان الغنيمة لا بد وان تكون اكبر من الخسارة حتى يسمى كسب المعركة نصرا . فالاتحاد السوفييتي مثلا ، يستطيع ان يحو بلدا كالسويد من خريطة العالم خلال دقائق معدودات . اما لو استطاع هذا الاخير ان يمتلك مخزونا وطنيا ولو صغيرا من الصواريخ النووية ، لما عاد باستطاعة الاتحاد السوفييتي مهاجمته ،

خاصة اذا تكلم لديه بان النتيجة ستكون تدمير موسكو
ولينينغراد وقولفوغراد .

وهنا قد يتوهم بعضهم بان هذا المنطق قد ينطبق في
المستقبل على «اسرائيل» اذا هي استطاعت ان تمتلك السلاح
النووي ، حتى لو امتلكه الشعب العربي بكميات اكبر . الا ان
الفارق بين الحالتين كبير : فالمعتدي يوازن بين الربح والخسارة ،
اما نحن ، فأصحاب قضية عادلة وحق مهدور وكرامة جريحة ،
يطيب امامها البذل وتسهل الخسارة وتهون التضحيات .

((المترجم))

المقدمة

سألني صديقي الجنرال (بيري غالوا) ان اقدم للجمهور (استراتيجية العصر النووي) . وها انا اعترف مسبقا بعدم جدوى هذه المقدمة : لان كلا من المؤلف والكتاب هما في الواقع في غنى عن التعريف والضمان . ولكنني مع ذلك أنزل عند رغبته طائعا مختارا ، لشعوري بعدم الحاجة الى التكلف أو الرياء في مدح هذا الكتاب الموجز والمكثف في آن واحد ، والذي يجب ان يقرأه ويتمعن فيه جميع المسؤولين عن مصيرنا الوطني .

ان الجنرال (غالوا) هو من هذه النخبة النادرة من العسكريين بل من الرجال ، ذوي القلوب الحارة والاعصاب الباردة ، الذين يؤثرون الحكمة على الشعبية ويؤمنون بالعمل والتفكير ويحاذرون العقائد التقليدية . وانطلاقا من قناعاته بان أسلحة التدمير الشامل ، الذرية والحروية النووية تبدأ عهدا جديدا في تاريخ الحروب وبالتالي المجتمعات ، فقد مضى في التحليل الى آخر الشوط ، مركزا على الوضع الخاص الناجم عن القدرة التدميرية الهائلة والمتبادلة بين الاطراف المتنازعة مستخدما في ذلك ذهنيا صافيا جمع بين الدقة الرياضية والذكاء الرفيع فاحاط بالموضوع من كافة جوانبه احاطة السوار بالمعصم .

ان الرياضيات والذكاء لا يقل احدهما ضرورة عن الاخر

لفهم استراتيجية اليوم والغد : فالرياضيات ضرورية لتحديد السلوك العقلاني على ضوء القوة التفجيرية للأسلحة النووية . أما الذكاء فضروري أيضا للتنبؤ بالسلوك المحتمل للدول في عالم تكفي فيه خطيئة في الحساب أو سوء تفاهم بسيط لتعم الكون كارثة لا مثيل لها في التاريخ .

في الوقت الحاضر هناك دولتان تمتلكان السلاح الحروري النووي مع الوسائط الكافية لحمله ، الأمر الذي سيؤدي عند أول اشتباك الى إلحاق كل دولة بالأخرى خسائر رهيبية لا يمكن أن تتناسب مطلقا مع الأرباح المحتملة للمنتصر . زد على ذلك أنه حتى في حال قيام إحدى الدولتين بمفاجأة الأخرى وتدمير وسائلها الانتقامية ، فإن هذه الأخيرة ستظل محتفظة بالعدد الكافي من القنابل والطائرات والأجهزة الكافية لإلحاق الدمار بمدن الدولة البائدة بالعدوان .

إزاء هذا التوازن الرهيب ، ينطلق رد فعل المسلمين ذوي النوايا الحسنة ليطالب بنزع السلاح الكامل ومراقبته .

في الواقع يعتبر ضمان إتلاف المخزونات من القنابل من ضروب المحال . إذ حتى لو زالت رواسب الشك الأسود المتبادل من نفوس الساسة ، فسيظل إلغاء أسلحة التدمير الشامل بعيد المنال قليل الاحتمال . أما العامل الرئيسي الذي يحول دون وقوع الحرب في الوضع الراهن فهو وجود هذه الأسلحة نفسه .

لقد كانت الحروب تقع بين الدول باستمرار : فلماذا تتوقف الآن في القرن العشرين لولا خوف الجميع من البأس الشيطاني المدمر للذرة ؟ . . .

في الحقيقة ، إن الحل الأسوأ ، الذي تنجم عنه أكبر المخاطر ، هو هذه المراقبة المزعومة للأسلحة الذرية ، التي

من شأنها إيهام العالم بأن الحرب الوحيدة الممكنة بين الدول الكبرى هي التي نسن بالأسلحة التقليدية المتعارف عليها . ولكن ما إن بدأ الصراع حتى بهرع كل معسكر إلى إنتاج الأسلحة التي توهم الجميع بأنها قد استبعدت من المعركة .

إن أمل البشرية الوحيد ، في المرحلة الراهنة ، يكمن في المحافظة على السلام الناجم عن القلق الذي يقض مضاجع الجميع بمجرد ذكر الحرب الضرورية النووية . ولكن رب متسائل : هل يمكن أن يكون السلام مبنيا على الخوف ؟ . . . نعم يمكن ، ولن تكون هذه هي أولى حيل العقل والمنطق ، ولا أسوأها ، لأن السلام المبني على الخوف أفضل بكثير من الدمار الذي قد ينشأ عن اللممانسة الوهمية المبنية على الرمال .

بعد هذه المعجالة ، التي أم نأت اعتبارا ولا عفويا وإنما عن فكر ناقد وراي شديد ، ينقلنا الجنرال (غالوا) إلى عالم الاستراتيجية اللرية الطريب . إنها فعلا استراتيجية غريبة لأنها بنيت على التهديد بحرب مرعبة وحشية وغير معقولة لا يتجرا احد على شنها . ولكن هل من المعقول أن نتبنى استراتيجية تعتمد على التهديد بالانتحار المشترك لجميع المحاربين ؟

إن الجنرال (غالوا) يحاول أن يفسر سفة العقل والمنطق على « الاستراتيجية الراجعة » ، التي تجعل المعتدي المحتمل يعدل من عدوانه خوفا من الرعب الحروري النووي .

تدور هذه المحاولة في الواقع حول مبادئ النسبية : فالتهديد الحروري النووي لا يمكن أن يكون مقبولا أو يحمل على محمل الجد ، إلا على ضوء العواقب الوخيمة التي سيؤدي إليها هذا التهديد إذا ما ولسع ووسع التنفيذ . وفي الحقيقة ليس هناك من رمدد يتناسب مع الانتحار الجماعي الحروري النووي . فمتى فعل التهديد فعله رغم كل شيء ، فإن هذا

يدل على أنه اكتسب فعاليته عندما استطاع ان يلقي على
الاطراف ظلال الشك وعدم الثقة بالنفس .

— بعد ذلك يقوم الجنرال (غالوا) بطرح وحل معضلتين
اخرين ، تشغلان الخبراء منذ سنين : هل باستطاعة الاسلحة
الحرورية النووية المساهمة في الحيلولة دون نشوب الحرب ،
اية حرب ، ام الحيلولة فقط دون وقوع الحرب الكبرى مع
تسهيل الحروب المحلية المحدودة ؟ . . .

لقد رجح اغلب الخبراء حتى الآن الاحتمال الثاني ، فكما
كان التهديد وحثيا كلما قلت الحاجة الى اشهاره ، وباستبعاد
الحرب الشاملة ، تظل الفرصة سانحة للحروب المحدودة ،
سواء كان ذلك بالنسبة لساحة المعركة ام للاسلحة المستخدمة .

اما الجنرال (غالوا) فيميل نحو الاحتمال الاول ، خاصة
اذا كانت الدول الكبرى هي المعنية بالامر . اما الحجة التي
يسوقها فهي ما يسمى بمبدأ ((التصاعد)) : ان الدول الكبرى
تمتلك ، من الآن فصاعدا ، سلسلة متواصلة من الاسلحة
الذرية ، التي يعادل مفعول اصفرها القوة التفجيرية لقنابل
الـ (ت . ن . ت) التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية .
اما اكبرها فيزيد مفعولها عن القنبلة الذرية التي القيت على
(هيروشيما) بالف مرة .

خلال الحرب الكورية كان هنالك فاصل كبير بين اقوى
سلاح كلاسيكي واضعف سلاح ذري . اما الآن فلم يعد لهذا
الفاصل وجود . والسبب في ذلك انه بمرور الزمن سوف ينعدم
التمييز بين الاسلحة الكلاسيكية والاسلحة الذرية ، الامر الذي
سيدفع الدول الكبرى الى تجنب الحروب المحدودة لعدم ثقتهم
بقدرتهم على الحيلولة دون امتدادها .

فلنأمل ان يكون الجنرال (فالوا) على حق فيما ذهب

اليه ، فتقف القنابل الهيدروجينية حائلا دون الحرب الكبرى ،
ويقوم مبدا ((التصاعد)) بوضع حد للحروب المحلية الصغيرة .

اما المسألة الثانية ، والتي تتعلق بنسبنا نحن الفرنسيين
مباشرة ، فهي القوة الذرية الرابعة (او الخامسة او السادسة،
الخ . . .) . يميل الرأي العام العالمي بأغلبه الساحقة اليوم،
الى اغلاق ((النادي الذري)) . الا ان للجنرال (غالوا) رايًا
معاكسا يبدو لي منطقيًا وذا اساس سليم : فالتهديد الحروري
النووي سوف يتضال تأثيره تدريجيا اذا لم يهدف الى حماية
الدولة التي تعلنه بالذات . اما بالنسبة لحماية الدول الاخرى
فلن يكون للتهديد تأثيره المرجو . اما المرحلة الثانية من نظريته
فهي القيمة الدفاعية التي يعطيها للقوى الذرية الصغيرة (بضع
عشرات من القنابل مع وسائل نقلها) . ان الدولة التي تمتلك
مثل هذه القوة ، هي في الواقع ذات رقعة متوسطة : لذلك
فانها عندما تهدد المعتدي بعدة قنابل في الهدف (اي هيروشيما
مكررة عدة مرات) عندئذ يصبح العدوان غير معقول : فما هي
الفائدة التي يجنيها الاتحاد السوفياتي مثلا من تدمير فرنسا اذا
كان موقنا بان لينينغراد وموسكو ستتلقيان بعض القنابل
الذرية ؟ تعتبر هذه المحاكمة منطقية ومعقولة اذا افترضنا
القوة الذرية الصغيرة بما من من التدمير المفاجيء ، وان الدولة
ذات المساحة المتوسطة قادرة على اقناع الدولة الكبرى بانها
تفضل الفناء على الاستسلام .

على ضوء هذا المنطق ، تتجه البشرية نحو ناد ذري
يزداد اعضاؤه يوما بعد يوم . ولكن في هذه الحالة ، اي عندما
تمتلك السلاح الذري دول كثيرة ، تصبح الفرضية التي انطلقت
منها الحجج الاتفة الذكر غير مضمونة تماما وخاصة اننا لا يمكن
ان نضمن المنطق والتعقل لدى هذا العدد الكبير من الساسة .
لذلك فاني ارى بان افضل حل هو ما يسمى ((بالمراقبة

المزدوجة » : فالاسلحة الذرية لن تكون محصورة بالدول الكبرى أو مخزنة على أرض الدولة الحامية فقط ، وإنما يجب أن توزع على البلاد الداخلة في حلف (الناتو) بطريقة لا يستطيع أحد معها أن يستخدم هذه الاسلحة للهجوم ، ويستطيع الجميع استخدامها للدفاع عن النفس . ويكفي أن نضيف على نظرية المراقبة المزدوجة الحالية المفهوم التالي ليكون بمثابة صمام أمان : إذا ظهر بأن بلدا من البلدان الحليفة هو وحده المعرض للضغط والتهديد من قبل دولة كبرى ، فإنه يعطى عندئذ ملء الحرية في التصرف بالاسلحة الرادعة .

لقد تحدثت بما فيه الكفاية لكي أبين للقارئ أهمية كتاب الجنرال (غالوا) هذا الضابط الطيار الذي نجح في كافة الميادين ولكنه أبدع خاصة في فن الحرب . ان فن الحرب في عصرنا الحاضر لا يمكن أن يفصل عن فن منع الحرب . وكيف يمكن أن يتسنى لنا ذلك الا بأن نحض رجال الدولة على التزام جادة العقل والمنطق مع استغلال الرعب والهول الذي يثيره ذكر الوحش الذري .

ربما كان الجنرال (غالوا) متفائلا بإيمانه الزائد برجال الدولة ولكننا مع ذلك نقول : عسى ولعل الذين يقرؤونه من هؤلاء يرتفعون الى المستوى الذي يريده لهم هذا الانسان المثقف الذي يرتدي اللباس العسكري منذ زمن بعيد .

((ريمون أرون))

توطئة

الى الجنرال | LECHERES |

بامانة واخلاص

((ليقيم الاميريكيون والروس والبريطانيون ، على ارض محايدة ، فيدمرون دفعة واحدة جميع قذائفهم النووية ، ثم يجمعون حذلامها ويسلمونه الى منظمة دولية تكلف باستخدامه لالجنراليس سامية ، وبهنا تكون قد وضعنا حدا للقلق والخوف اللذين يسودان العالم اليوم)) . هذا ما صرح به السيد (توماس ف . هوارى) المصور السابق في لجنة الطاقة الذرية للولايات المتحدة الاميريكية .

أما الاستاذ (ماكس بورن) فقد كتب يقول : « ان الفكرة الحرورية النووية هي اختراع شيلمانى » . ولم يمض سنونى بضعة أشهر على هذا التصريح الذي صدر عن أب الفيزياء الحمايطة ، حتى هب ثمانية عشر عالماً فيزيائياً ألمانياً ، منهم أربعة حاساون ، على جائزة نوبل للسلام ، فوجهوا نداء الى حكومتهم والى مواطنيهم يطالبون فيه بحظر الأسلحة الذرية الى الأبد .

في صيف عام ١٩٥٩ ، قام السيد (هيوغ هيتسكل) ليادين

السياسة التي اتبعها حزبه حتى الآن ، ويطالب الحكومة البريطانية بتدمير مخزونها من الأسلحة النووية وبأخذ زمام المبادرة لتجميع كافة الأمم ذات النوايا الحسنة في « ناد » للدول غير الذرية وترك امتياز صنع الأسلحة الجديدة للقوتين الكبيرتين فقط . لقد كان اقتراب موعد الانتخابات يبرر هذه الخطوة . كذلك اتخذ حزب الأحرار ، قبل ذلك بعام ، موقفاً مماثلاً بغية الحصول على قاعدة شعبية في الانتخابات .

لقد كان لهذا الاقتراح ثلاثة مزايا :

- ١ - ارضاء الرأي العام المدعور من النشاط الإشعاعي .
 - ٢ - الحد من انتشار الأسلحة الذرية التي تقلق كافة الحكومات
 - ٣ - ادانة السياسة الدفاعية البريطانية الجديدة كما وردت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٥٧ ، والتي ناهضتها أغلب شركات صنع الأسلحة لما وراء المانش ، نظراً لحرمانها طيلة عامين من حصة هامة من الرصيد الذي كانت تتقاضاه حتى ذلك الحين .
- أما في فرنسا ، فقد بدأ ظهور المعارضة أيضاً للأسلحة الجديدة في الأوساط العلمية . ففي عام ١٩٥٤ كتب السيد (RINGUET) يقول : « يجب علينا اذن مهما كلف الأمر ألا نكرس علماءنا ودراسنا وأبحاثنا لصنع القنابل الذرية » . وفي العام التالي كتب السيد (أندريه بيتر) ، أستاذ كلية الحقوق في باريس ، متوجهاً نحو المسيحيين بشكل خاص : « هل يحق لنا اباداة البشرية لانقاذ المسيحية؟ ... اذ هذه هي المسألة الأساسية التي سنواجهها في نهاية المطاف » . وفي الآونة الأخيرة ، قام الاتحاد الفرنسي لمكافحة الأسلحة الذرية

بتوجيه نداء وقعه مايقرب من ثلاثمئة وخمسين شخصية ، يطالب فيه الحكومة الفرنسية بالتخلي عن « كل تجربة نووية » وكذلك « بتلبية الاقتراح الذي تقدمت به منظمة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية » .

وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٩ ، وعلى أثر الزيارة التي قام بها السيد (خروتشوف) لأحد المعامل التي تنتج مايقرب من مئتين وخمسين صاروخاً مزودة برؤوس حرورية نووية ، فقد صرح بما يلي : « نحن على استعداد لالقاء كل هذا في قعر البحر اذا كان في ذلك خدمة وضمنان للسلام على الارض . وانطلاقاً من كراهيتنا للحرب فاننا نكره حتى مجرد الحصول على الوسائل اللازمة لشنها » .

الا أن رئيس الحكومة السوفياتية نسي هنا أنه في حالة تخلص العالم من السلاح الذري والحروري النووي ، فان السوفيت سيظلون يحتفظون بأفضلية العدد ، وذلك بالنسبة للغرب على الأقل .

الخلاصة أن كل شيء يسير وكأنه يجب الرجوع مهما كلف الأمر وبأسرع مايمكن الى عهد ال (ت . ن . ت) وكأن كل مافيه رائع حتى نضمر له كل هذا الحنين .

لقد بدأ مايسمى بعصر ال (ت . ن . ت) في أوروبا مع معركة (كريسي) عام ١٩٤٦ ، الا أن امتياز البارود قد انتهى مع (هيروشيما) سنة ١٩٤٥ ، عندما أضيف التفجير الذري على التفجير الكيميائي الكلاسيكي .

لقد اتصفت هذه القرون الستة بحروب مستمرة ، مما دعى الاستاذ (كمنسي رايت) الى التنويه بأنه في الفترة الواقعة بين عام ١٤٨٢ وعام ١٩٤١ ، بلغ عدد الحروب (٢٧٨) حرباً . أما كشف الحسائر والأضرار فأكبر من أن يحصى طيلة هذه الـ (٥٥٩) سنة من الصراع المستمر . لذلك لا يمكن أن نتصور ماهي الفائدة التي ستجنيها البشرية من العودة الى عهد اتصف بكل هذه النكبات على الصعيدين البشري والمادي .

أما اليوم ، فإن السلاح النووي يطرح المشكلة الكلاسيكية للحرب بطريقة جديدة كل الجدة :

١ - لم يعد هناك أي تناسب بين المطامع التي نجنيها من وراء اللجوء الى القوة والمجازفة الكبيرة التي نعرض أنفسنا لها بالنتيجة .

بالأمس ، كانت تجزئة القوة التدميرية تتيح التوافق مع أسباب وطبيعة الخلافات ، كما كان يمكن للحرب أحياناً أن تكون عبارة عن عملية ذكية . أما اليوم ، فلم يعد الأمر كذلك ، إذ أصبحت المجازفة هائلة والعقاب فورياً . فلو قامت إحدى الدول القوية بتحدي دولة أخرى أقل منها قوة ، فإنها بذلك تعرض نفسها لأن تضيع خلال ساعات كل ثمار جهودها المنصرمة لكي تجد نفسها قد تراجعمت بضع عشرات السنين الى الوراء .

٢ - يمكن إقامة نوع من المساواة بين الشعوب . ففي مجال الدفاع والأمن يمكن إزالة التفاوت بين الدول فلا تعود هناك دول قوية ودول ضعيفة . ان هذا القول قد يبدو شاذاً وغير مألوف ، لذلك لامناس من تهريره . فاذا أخذنا الدائمك مثلاً ، نجد بلدأ ضعيفاً لم

يستطع ادخار اوسائط التي تساعد على أن يفرض احترام سيادته على اترايخ اثالث . وانيوم ، ازاء انتقوق السوفياتي الساحق ، يعود اتعضل في المحافظفة على استقلاله الى الجهاز الدفاعي الجماعي الذي يتحمي ايه . أما في انغد ، فيمكنه ضمان أمنه وسيادته بنفسه لو تمكن من امتلاك بعض الأسلحة الجديدة . فلو كان تحت تصرف الحكومة اندانمركية غواصة ذرية واحدة لأمكننا انقول بأن لديها قوة فعالة لردع العدوان ، نظراً لصعوبة تدميرها من جهة ، ولأن القوة التدميرية التي تمثلها سوف يحسب لها حساب من جهة ثانية . من يتجرأ في الواقع على مهاجمة هذا البلد الصغير ، اذا كان يعلم بأن طرد حكومته وغزو أراضيه سيكلفه بالمقابل تدمير نصف دزينة من المدن الكبرى ؟ ان الاطلاع على بحر الشمال لا يستحق مثل هذه المجازفة .

مما لاشك فيه أن الدانمرك ، عند قيامه برد الفعل هذا ، يعرض نفسه للدمار ويرتكب نوعاً من الانتحار . ليس من المستبعد أن يعدل هذا البلد عن القيام بأي رد فعل مفضلاً العبودية على الفناء ، ولكن من يتجرأ على الركون الى ضعف الحكومة وهو غير ضامن لتصرفاتها ، الأمر الذي يؤدي معه أي خطأ في التقدير الى تحمل المعتدي عقوبة لا تتناسب مطلقاً مع المغنم المتوقعة . وهكذا فان غواصة واحدة تكمن في مكان ما من بحر الشمال ، حاملة على أجنابها بعض القذائف ذات الرووس الذرية ، تستطيع أن تشكل بمفردها ، على ضوء الرصيد الذي تدافع عنه ، أكبر قوة من قوى العدوان .

٣ — نظراً لظهور أسلحة ذرية جديدة ، ذات مفعول محدود ، فقد

أصبح مفهوم الردع ينطبق ليس فقط على الخلافات الكبرى ، وإنما كذلك على المنازعات الصغيرة والمحلية . كما أصبحت القوة التدميرية « بالوحدة النارية » ، تراوح من الآن فصاعداً بين الرماة اليدوية والقنبلة الحرورية النووية ، دون أي انقطاع بين المتفجر المتعارف عليه والمتفجر الذري ، مما يفسح المجال واسعاً أمام تصعيد المنازعات بسرعة فائقة ، بحيث يصبح التدمير المتبادل غير متناسب مطلقاً مع رصيد النزاع . وطالما أن الطرفين المتنازعين لا يجهلان شيئاً من الأخطار الناجمة عن مثل هذا التصاعد في سلسلة القوى التدميرية التي يمتلكونها فإنهم سيضطرون للجوء الى طرق أخرى غير المجابهة المباشرة ، فتحل الانقلابات والثورات والاضطرابات محل الاعتداءات السافرة . وهكذا نرى أنه إذا لم تستطع الأسلحة الجديدة فرض السلام الكامل فإنها تحم من وطأة الحروب على الأقل .

٤ - ان اختراع الصواريخ الحرورية النووية العابرة للقارات قد أوجد سلاحاً فتاكاً لا يمكن صدّه أو مكافحته في الوقت الحاضر . فهو ولا شك يعطي ميزة رهيبه للبادئ بالعدوان ويؤمن له النصر . أما إذا كان الحصان يمتلكانه كلاهما ، ولو بنسب متفاوتة ، فإنه يفقد الكثير من قيمته ، اذ يتحتم على المعتدي ، اذا أراد أن يجنب نفسه نتائج المدمرة ، أن يقوم أولاً بتدمير الصواريخ المعادية ، قبل أن تقوم ضحيته باطلاقها على أرضه . ان هذا لا يمكن أن يتم الا بتنفيذ ما يسمى بمعاكس البطاريات بهدف ابادة القذائف المعادية وهي على قواعد اطلاقها . الا أن هذا الهجوم يمكن جعله مستحيلًا أو عديم الجدوى ، اذا تم تأمين الحماية الكافية لهذه الصواريخ ، أو اذا كانت متحركة وظلت حركتها مستورة عن العدو .

لهذه الأسباب مجتمعة ، يفضل قبل المطالبة بالغاء الأسلحة النووية ، أن تعتمد الحكومات الديموقراطية الغربية الى التفكير والتروي .
فربما كان من الأفضل اعداد حرب ذرية لا يمكن أن تقع والمحافظة بذلك على نوع من التوازن بين القوى المتفاوتة ، من أن نوفر الشروط المناسبة لحرب ممكنة بالوسائل التقليدية .

قام السيد (جورج كمن) ، السفير الأميركي السابق في موسكو خلال أحد أحاديثه في الاذاعة البريطانية ، بالمطالبة مجدداً بحظر الأسلحة الذرية ، ثم أردف قائلاً : « لا يمكن أن تكون المحافظة على الأسلحة الذرية معقولة ، الا اذا افترضنا أنفسنا متخلفين في ميدان الأسلحة التقليدية » . ان هذا هو الخطأ بعينه لأن السعي لايجاد التوازن عن طريق الأسلحة العادية ، هو في الواقع سعي خاطيء ضد مصالح الغرب لأنه يعيد لاستخدام القوة شرعيته ومبرراته .

هل يمكن اعتبار الظاهرة النووية على درجة كافية من الثورية لتأخير الحرب ؟ في حال توفر هذا التأخير ، هل يتسنى للعالم استغلاله في معالجة عدم التكافؤ وازالة أسباب الخلافات تدريجياً ؟ ان الصفحات القادمة قد تعجز عن تغطية هذه الأسئلة تغطية كاملة ، ولكنها تصور الانقلابات العديدة في مضمار التطور الفني للتسليح مع استخلاص ما يترتب على ذلك من نتائج عسكرية وسياسية .

* * *

الفصل الأول

وسائط السلام الاضطراري

ان الطاقة التي انطلقت ، في جزء من الثانية ، من التجربة الذرية التي أجريت في الأول من آذار عام ١٩٥٤ ، قد تجاوزت مجموع الطاقة التي لُزمت ، طيلة الحرب العالمية الثانية ، لازهاق ما يقرب من ثلاثين مليوناً من الأرواح البشرية . لذلك فان تجميع مثل هذه القدرة التدميرية الهائلة ، في المكان والزمان ، لا يمكن أن تقتصر نتائجه على تبديل مبادئ الحرب ، وانما تتعداه الى نتائج متعددة وذيول شتى .

لم ير العالم في الظاهرة النووية ، باستثناء حفنة قليلة من الناس ، سوى انقطاعاً هاماً في هذا النمو المنتظم لقدرة وسائط القتال الذي عوده عليه التاريخ . ويعود السبب في هذا الى السرعة التي وجد الفيزيائيون أنفسهم مدفوعين اليها بتسارع وتوالي الاكتشافات ، لدرجة أصبحت معها حقيقة اليوم تكذب حقيقة الأمس قبل أن يتوصل الناس الى فهمها . كذلك أضحي المدركون أنفسهم يلهثون تبعاً بسبب عجزهم عن اللحاق بالركب .

في عام ١٩٤٤ ، قام سلاح الطيران الملكي البريطاني ، للمرة الأولى ، بالقاء قنابل عملاقة ذات ضغط انفجاري كبير ، سميت « فولكانو » أي البركان . كانت هذه القنابل تزن عشرة أطنان ، وتحتوي على ستة أطنان من ال (ت . ن . ت) وتدمر مساحة قدرها ٣٠ الى ٤٠٠٠٠ متر مربعاً من الأبنية في مدينة مثل برلين أو هامبورغ . بعد هذا بأقل من سنة ، ألقت القاذفة الأميركية ذات المحركات الأربع (أنولا - غاي) قنبلتها الذرية التي تعادل قدرتها ١٥٠٠٠ رطن من ال (ت . ن . ت) ، أو ١٥ كيلو طن ، أو ١٥ ك . ط) ، فلم تترك أي بناء على مساحة قدرها ١٢ - ١٥ كم ٢ . لقد أضافت القنبلة الذرية الى التأثيرات الميكانيكية للانفجار - من ضغط وحرارة - التأثير الاشعاعي الذي سنتحدث عنه فيما بعد) . عقب ذلك بثلاثة أيام ، وفي التاسع من آب سنة ١٩٤٥ ، دمرت (ناكازاكي) بقنبلة ذرية ثانية ، بلغت قدرتها ٢٠ كيلو - طن

في شهر أيار من عام ١٩٤٨ ، جرت تجربة ذرية في أميركا ، لقنبلة تجاوزت قدرتها القنبلة التي سبقها بستة أضعاف (أي ١٢٠ ك - ط) وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٢ . قامت لجنة الطاقة الذرية الأميركية بتفجير حشوة تستمد قدرتها ، ليس من تحطم الذرات الثقيلة ، بل من انصهار الذرات الخفيفة . وقد أشيع آنذاك أن قدرة هذه القذيفة تراوح بين ٣ - ٥ مليون طن من ال (ت . ن . ت) (أو ٣ - ٥ ميغا - طن أو ٣ - ٥ م - ط) ، وانها تستطيع ، اذا القيت على منطقة آهلة واسعة ، ان تدمر كل شيء ضمن مساحة

قدرها ٥٠٠ - ٦٠٠ كيلومتراً مربعاً . ثم بعد ذلك بستين ، جاء انفجار الأول من آذار الهائل سنة ١٩٥٤ .

خلال فترة لم تتجاوز العشر سنوات ، ازدادت القدرة التدميرية للمقذوف المتفجر الواحد حتى بلغت ٣٠٠٠ مثلاً ثم وصلت أخيراً بمجموعها الى مليونين . كما ارتفع نصف قطر التدمير (الذي اعتبر هنا من حيث تأثير الصعق فقط تسهيلاً للمقارنة) من ١٢٠ متراً الى ٢٢٠٠ متراً في بادئ الأمر ، ثم انتقل الى ١٨ كم فيما بعد . أما المساحات الخطرة فقد ارتفعت من بضع هيكتوماتر مربعاً في عهد الـ (ت . ن . ت) الى ١٥ كيلومتراً مربعاً مع المقذوف الانقسامي والى أكثر من ١٥٠٠ كيلومتراً مربعاً مع المقذوف الانصهاري .

لقد أصبحت القدرة التدميرية للحشوة الواحدة من الآن فصاعداً تتجاوز حدود أكبر التجمعات السكنية ، ولم تعد من صنعة للإنسان على هذه البسيطة الا وتكفي حشوة متفجرة واحدة لازالتها من الوجود . ان هذه القوة المدمرة الهائلة هي التي قلبت ، رأساً على عقب ، كلا من شروط الحرب والسلام .

ان نصف القدرة التي تنطلق من جراء انقسام الذرة تكفي ، بتأثير الصعق ، لاحداث هذه الحسائر الفادحة ، أما الباقي فيضيع كحرارة (٣٥٪ تقريباً) واشعاعات (١٥٪) .

يصدر عن الانفجار النووي عادة نوعان من الموجات الحرورية : الأولى قصيرة جداً (عشر الثانية اذا كان الانقسام لمتفجر وزنه ميغا - طن واحد) وهذا النوع لا يبدد سوى ١٪ فقط من الاشعاعات الحرورية ، ويضيع في الجو مما يجعل تأثيره ضعيفاً . أما الثانية ، فهي

على نقيض الأولى ، تدوم عدة ثوان ، وتنتشر ٩٩٪ من الحرارة ولها تأثير تدميري كبير ، يصل الى درجة احداث الحروق من الدرجة الأولى على مسافة ٢٠ كم من الانفجار ، اذا كان عيار القذيفة ١ م - ط . واذا كان العيار ٢٠ م - ط فانه يخلف حروقا من الدرجة الثالثة على مسافة ٤٠ كم . أما المواد السهلة الاشتعال ، كالحشب غير المدهون أو الورق ، فانها تعمل على مسافة ٥٠ كم .

ان من ظواهر الانفجار النووي ، ارساله للاشعاعات علاوة على الحرارة والصعق ، ومنذ اكتشاف أشعة (اكس) والاشعاعات الذرية في نهاية القرن الماضي ، أدركنا أن أشعة (غاما) والنيوترونات وأجزاء ألفا وبيتا تستطيع تدمير الخلايا الحية . ان تأمين هذه الخلايا بواسطة الاشعاعات يؤدي الى تدميرها بصورة غير مباشرة . ومن الطبيعي أن تتعلق هذه النتائج المدمرة بالجرعة الممتصة وشروط الامتصاص في آن واحد (قوة الاشعاع ، مدته ومساحة المنطقة الموبوءة) . تكون جرعة الاشعاع الكبيرة مميتة اذا وقعت دفعة واحدة على مجموع سطح الجسم ، أما اذا وقعت مجزأة وخلال مدة طويلة ، فانها تصبح سهلة الاحتمال . اذا كانت قيمة التعرض ضعيفة ، فان الجسم يشكل خلايا جديدة حية تحل محل الخلايا التي تم تدميرها . كذلك اذا أصابت الاشعاعات قسماً من الجسم فقط ، عندئذ يساهم الجزء غير المصاب في شفاء الجزء المصاب .

خلال الدقيقة الأولى التي تلي لحظة الانفجار ، تكون الاشعاعات الأولية مؤلفة بصورة رئيسية من أشعة (غاما) ونيوترونات (ليس بلخزيثات « ألفا » و « بيتا » التي ترافق أشعة غاما والنيوترونات ، سوى قطع عمل صغير ، لاتستطيع معه بلوغ الأرض اذا كان الانفجار

جويًا) . ولكن للاشعاع الأولي تأثيراً كبيراً على الجسم ، فعلى مسافة ٩٠٠ م من انفجار ذري جوي كان انفجار ناكازاكي (٢٠ ك - ط) ، يتعرض نصف الأشخاص غير الملتجئين أو المحميين فقط بجدار اسمنتي سماكته ٤٠ سم الى الموت المحقق . واذا كانت قوة الانفجار أكبر من ذلك بنخسين مرة أي (١ م - ط) فان التأثير نفسه يمتد الى أكثر من ١٦٠٠ م . أما اذا كان الانفجار الحروري النووي بقوة (١٠ م - ط) فانه يرسل حتى مسافة ٣٥٠٠ م تقريباً ، اشعاعات أولية على درجة كافية من القوة ، حتى تصبح الجرعة مميتة . وهنا لابد من التنويه بأن تأثير الصعق والحرارة هو أكبر من ذلك بكثير .

يعقب هذا الاشعاع الأولي ، الذي يدوم دقيقة واحدة ، ما يسمى بالاشعاعات المتبقية (١) . ، تنتج هذه الاشعاعات عن حصيلة الانقسام النووي ، فتعطي كل ذرة منقسمة عناصر مشعة تتوقف أهميتها على القدرة التي ولدها الانفجار . وهكذا فان انقسام ٥٠ كغ من الأورانيوم أو البلوتونيوم ، يطلق قدرة تعادل قدرة مليون طن من مسحوق ال (ت . ن . ت) ، كما يشكل ما يقرب من ٥٠ كغ من ناتج الانقسام .

ان هذه العناصر المشعة العديدة والتي تخلف مركبات معقدة ، تنتشر

(١) ان بقايا القديفة ، المادة التي تسلم من الانقسام ، وكذلك النترونات التي تنطلق اثناء الانفجار والتي تلتقطها عناصر الفضاء المحيط ، هي التي تشكل في الواقع أساس هذه الاشعاعات التي تتناقص بشكل سريع . والقاعدة البسيطة التالية تمكننا من قياس هذا التناقص : كلما ضربنا الوحدة الزمنية بالعدد (٧) ، يجب تقسيم القوة الاشعاعية على العدد (١٠) ، وبعد سبعة ايام من الانفجار اللذي ، لن تتجاوز قوة الاشعاعات المتبقية اذا قيست في منطقة الانفجار ، ١/١٠ من القوة التي بلفتها في نهاية اليوم الاول .

في الفضاء وفقاً لقوة الانفجار وشروطه . فإذا أخذنا حشوة قوية (تزيد عن ١ م - ط) وفجرناها بالارتفاع ، فإنها ترسل ٢٥ ٪ من ناتج الانقسام في الطبقة الهوائية المحيطة مباشرة بالأرض (تروبوسفير) و ٧٥ ٪ في الطبقة التي تليها (ستراتوسفير) . وعلى العكس من ذلك ، إذا أخذنا حشوة ذات قوة ضعيفة أو متوسطة (أي تتراوح بين ١٠ و ١٠٠ أو ١٥٠ ك - ط) وفجرناها على سطح الأرض ، فإنها ترسل في الفضاء كمية كبيرة من الحطام الإشعاعي الذي يسقط أكثره ثقلاً بالقرب من منطقة الانفجار . أما الباقي ، فيبقى فترة في انقضاء ثم يسقط بعد الانفجار بعدة أيام أو عدة أسابيع ، تبعاً لزيادة سرعة السقوط من جراء المطر أو الثلج ، أو يسقط على الأرض بفعل الجاذبية فقط . عند حدوث الانفجار على سطح الأرض ، فإن كميات هائلة من الصخور والحطام تتبخر بتأثير الكرة النارية وتحتل بشظايا القنبلة نفسها ، ثم يسقط قسم منها على الأرض حول منطقة الانفجار . أما العناصر الأخف وزناً ، فتحملها تيارات الهواء الساخن الصاعدة الى ارتفاعات عالية جداً ، حيث تمكث عدة أشهر أو عدة سنين ثم تتساقط على منطقة واسعة من الأرض . وقد أثار هذا الموضوع بالذات خلافات حادة ومناقشات طويلة . ولم يتفق الفيزيائيون مطلقاً حول طبيعة ومدى الأضرار التي يمكن أن يسببها للبشرية . وهذا هو ما يبرر بطبيعة الحال الحملة العنيفة التي يشهها البعض ضد التسليح الذري .

خلال شهر حزيران من عام ١٩٥٩ ، قام مجلس النواب الأميركي بدراسة التقرير الذي رفعته لجنة فرعية خاصة منبثقة عن لجنة الطاقة الذرية ، والمتعلق بتقدير النتائج التي يمكن أن تنجم عن أي هجوم

نووي على الولايات المتحدة الأميركية . وقد قدر الخبراء بأن كل انفجار على سطح الأرض لحشوة من عيار (١٠ م - ط) ، يلوث منطقة مساحتها ٦٥٠٠ كم ٢ ، وان التساقطات المحلية تكون على درجة من القوة تكفي معها لاصابة جميع العناصر غير المتجانسة اصابات بالغة وقتل نصفهم على الأقل . لقد قدر الخبراء عدد القذائف التي ستنال على الولايات المتحدة الأميركية بـ (٢٦٣) قذيفة من عيار (١ - ١٠ م - ط) سوف تنفجر على سطح الأرض أو قريباً منه ، وأنه بعد الهجوم بيومين ، سوف يتلوث مايقرب من ٤٦ ٪ من الأرض الأميركية تلوثاً خفيفاً ، ثم لاتبث هذه النسبة أن تترل الى ١٥ ٪ بعد أسبوعين من الهجوم . الا أن ٥٠ ٪ على الأقل من السكان الاميركيين سيكونوا قد أصيبوا أو تلوثوا لدرجة يصبحون معها عاجزين عن العمل خلال عدة أشهر . كما أن من بين الـ (٥٠ مليون) أميركي الذين سيلاقون حتفهم بعد هذا الهجوم ، نسبة ٢٥ ٪ يموتون من الاشعاع ، بينما يموت الباقيون من الصعق والحرارة .

لم تكن الولايات المتحدة الأميركية ، حسب فرضية التمرين ، هي الضحية الوحيدة لهذا الهجوم ، بل الكرة الأرضية بكاملها ، من حيث العواقب على الأقل . فعندما ينال ١٥٠٠ ميغا - طن على الأهداف الأميركية ، لابد أن تنفجر ٢٥٠٠ ميغا - طن أخرى في أماكن أخرى من النصف الشمالي للكرة الأرضية . أما بالنسبة للنتائج العامة لهذه الطاقة الاشعاعية الهائلة التي تجتاح العالم بعد انفجار هذه الـ (٤٠٠٠ ميغا - طن) فقد درس الخبراء الأميركيون بشكل خاص أهمية رواسب الـ (سترونتيوم ٩٠) الناتج عن انقسام الذرة

والذي يعيش طويلاً ، الأمر الذي يجعله في منتهى الخطورة (١) باعتباره يتشكل بكميات كبيرة نسبياً . كما أن قربه من الكالسيوم من حيث الخواص الكيميائية ، يجعله سهل الامتصاص من قبل الانسان حيث يستقر في هيكله العظمي ويبث فيه السرطان . لقد أثبت علماء الأرصاد الجوية المشتركون في التمرين ، أن الترسبات الناجمة عن انفجار ال (٤٠٠٠ م - ط) المتبادلة خلال هذه الحرب النظرية ، لن تهم سوى النصف الشمالي من الكرة الأرضية فقط ، أما باقي العالم فسيكون بمأمن من هذا (الدوش) الاشعاعي . ففي اللحظة التي يصبح فيها تراكم (السترونتيوم ٩٠) هو الأكثر أهمية - أي بين الثلاث أو الخمس سنوات التي تلي الحرب - تصبح القوة الوسطية بوحدة السطح حوالي ٥٥٠ (ميليكوري) في الكيلومتر المربع الواحد أي في حدود ٢٠ مثل زيادة على كمية السترونتيوم ٩٠ المسجلة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بعد التجارب النووية الأخيرة الأميركية والسوفياتية . وقد قدر الخبراء ، بأنه على الرغم من هذه الزيادة الهائلة ، فإن تركيز السترونتيوم ٩٠ المحتمل وجوده في الهياكل العظمية لسكان النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، سوف يكون دون الجرعة المحتملة القصوى المحددة من قبل الأطباء .

بعد التجارب الذرية العديدة التي أجريت اعتباراً من عام ١٩٤٥ وانفجار مايقرب من ١٠٠ م - ط على سطح الكرة الأرضية ، فإن التركيز الأقصى للسترونتيوم ٩٠ في الجسم البشري يجب أن يصل الى

(١) هناك احتمال واحد من اثنين أن تنحل نواة ال (سترونتيوم ٩٠) خلال

(٥ - ١٠) ميكرو - ميكرو - كوري (في الغرام الواحد من الكالسيوم العظمي ، أي ١٠٠ مرة أقل من الجرعة الخطرة المحددة بـ (١ - ميكرو - كوري) . ان انفجار ٤٠٠٠ م - طن ذن ، منها ٢٠٠٠ بانقسام الذرة وليس بالانصهار ، يؤدي الى ١٠٠ أو ٢٠٠ (ميكرو - ميكرو - كوري) في الغرام الواحد من الكالسيوم . من هذائتين لنا بأن بين هذه الأرقام والجرعة القصوى الممكن تحملها هامشاً كبيراً لدرجة ذهب معها بعض الخبراء الى تحديد الطاقة الحرجة التي لا يجب تجاوزها بـ (٤٠٠٠ م - ط) .

وفي شهر أيار من عام ١٩٥٣ ، قامت جماعة أخرى من الخبراء بتقدير العتبة الخطرة في حدود ٢٥٠٠٠ م - ط . أما التقديرات الحالية فهي أكثر ميلاً للحذر ، حيث تراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ م - ط ، وفقاً للفرضيات التي يمكن أن يضعها المحاربون حول فعالة تدابير الوقاية التي يمكنهم اتخاذها ضد التساقط الاشعاعي (١) وكذلك وفقاً للمجازفات التي يتقبلون القيام بها .

هكذا نرى بأنه قد وضع حد للقوة وخاصة لعدد الضربات التي يمكن أن يتبادلها الحصوم ، دون أن يزرعوا الموت والدمار في كل مكان . صحيح أن هذا الحد غير واضح ومتبدل ، ولكن بما أن تجاهله أو تخطيه يعرض العالم لأخطار جسيمة ، فان غريزة البقاء تدفعنا الى الحذر وعدم الاقتراب منه .

من المعروف أن أي صراع نووي بين الولايات المتحدة الأميركية

(١) ان هذه التدابير الوقائية تبدو ممكنة من الوجهة الفنية ، اما ماديا فهي تتجاوز امكانيات اضخم الميزانيات .

والاتحاد السوفياتي سيكون شبه ميث نظرفين معاً ، دون أن يوثقي ذلك انى فتاء اجنيس البشري . لن يكون تدمير البلاستون ، وانما « بلا مثيل » . وهذا يعنى أن الخلف يصبح بلا معنى اذا قيس بالعواقب الوخيمة التي ستنتج عنه . لقد كان التجوء في تقوية اعتبار تدبيراً ذكياً في الماضي ، يعود على نظرف تتي يستخدمه بآرياح تغطي التكاليف وتفوقها . أما من الآن فصاعداً ، فله يعود الأمر كذلك ، اذا أصبحت الخسارة في جميع الحالات أكبر من الفائدة ولم تعد الحرب سوى رهان خاسر .

لكن هذا لن يحول دون دراسة وتخطيط هجوم نووي جوي واسع النطاق يهدف الى تدمير الحصم وابدائه . فاذا كان هذا الخصم نفسه غير مسلح نووياً ، فلن يكون أمامه من حل سوى تقبل شروط الأقوى ، وفي هذه الحالة لن يكون هناك تبادل ضربات . أما اذا كان السلاح النووي في يد الطرفين ، فان اتساع الدمار سوف يشل ارادة المقاومة لدى المحاربين قبل أن يتعرض مصير البشرية لتخضر .

الا أن العالم ينتابه القلق من نتائج استمرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا في تجاربها النووية ، أكثر بكثير من كارثة نووية فعلية . وقد اتفق أعضاء لجنة الطاقة النووية الأمريكية على تحديد الكمية السنوية من القوة المتفجرة التي لا يجوز تجاوزها عند اجراء التجارب ، بحوالي ١٠ ميغاطن من الطاقة الانشطارية . بالمحافظة على هذا الحد ، مع أخذ انه (١٧٠ - ٢٠٠ ميغاطن) التي تم تفجيرها بأشكال مختلفة اعتباراً من عام ١٩٤٥ تظل الحياة على الأرض بمنأى عن التهديد .

بهذا يحافظ الجنس البشري على وجوده ، رغم الكميات الخائفة من الطاقة المدمرة التي أصبح يملك اتقذرة على تحريرها .

ذكرت لجنة الطاقة الذرية الأميركية ، في تقريرها عن النشاط الذي قامت به في النصف الأول من عام ١٩٥٦ ، بأن التجارب تحت اسم «عملية ريدوينج» قد قدمت معلومات تتعلق بانجاز أسلحة أسلحة نووية ذات رواسب مشعة محدودة . وفي نهاية شهر حزيران من عام ١٩٥٧ قال الرئيس (ايزنهاور) في أحد مؤتمراته الصحفية : « ان اختراع القذائف الهيدروجينية أدى الى الاقلال من أهمية التساقطات الاشعاعية بنسبة ٩٦٪ عما كانت عليه في القنابل الأولى أو القنابل التي كانت تسمى بالملوثة (أو القذرة) . لقد كان المعلقون الأميركيون آنذاك يفسرون اكتشاف « القنبلة النظيفة » كما يلي : للحصول على انفجار حروري نووي وكذلك انشطار عناصر الهيدروجين ، تلزمنا كميات هائلة من الحرارة (حوالي ١٠٠ مليون درجة) : لا يمكن أن نحصل عليها الا بانفجار حثوة من الأورانيوم ٢٣٥ (أو ٢٣٨) أو من البلوتونيوم . ان هذا الانشطار من الذرات الثقيلة هو الذي كان « يلوث » الانفجار (أو القسم الأكبر منه على الأقل لأن ذرات ثقيلة أخرى يمكن أن تنشط في لحظة الانفجار) . فلو كان يلزمنا مثلاً حثوة ذرية تعادل (٢٠ ك - ط) لكي تبدأ عملية الانصهار ، فان كيلو غراماً واحداً من المواد الانشطارية فقط ينتشر في الفضاء .

ان تصريح رئيس الولايات المتحدة الأميركية الآنف الذكر ، يمكن أن يعني مثلاً . أنه اذا كان يلزم في الأساس حوالي ٥٠ كغ من الأورانيوم أو البلوتونيوم للحصول على قوة تفجير تعادل ميغاطن ،

فان القنبلة الهيدروجينية الجديدة لن تستخدم كقطع مفجر سوى ٢ كغ فقط من المادة الانشطارية ، حيث تحل الطاقة المتحررة نتيجة انشطار العناصر الخفيفة محل الطاقة التي يقدمها ٤٨ كغ من الأورانيوم أو البلوتونيوم . . ومجمل القول أن لجنة الطاقة الذرية الأميركية ، كانت تريد اطلاق الجمهور على الجهود التي كانت تبذلها في سبيل الحد من كمية الاشعاعات الناجمة عن آلية التفجير الحروري النووي . وبالمقارنة مع النتائج الهائلة للصعق والحرارة في الانفجارات المماثلة ، فان الظواهر الاشعاعية يمكن أن تبدو محدودة بما فيه الكفاية للتحدث عن « القنبلة النظيفة » .

بعد هذا بعام واحد ، يجيب السيد (نيل ماك الروي) «سكرتير» وزارة الدفاع الاميركية ، على رسالة وجهها اليه السيد (ريشارد راسيل) عضو مجلس الشيوخ ، يسأله فيها عن المخزون الأميركي من القنابل النظيفة ، فيقول :

« . . . ان الهدف الأساسي من أي انفجار نووي على السطح هو احداث فوهة ذات أبعاد كافية لتدمير الأهداف الملتجئة . وهذا الانفجار يزيد من الترسبات الاشعاعية المحلية التي تفوق في أهميتها الترسبات التي يمكن أن تنجم عن انفجار جوي على نفس الدرجة من القوة وذلك مهما كانت طبيعة السلاح المستخدم ، سواء العادي منه أو النظيف أو الملوث ارادياً . »

لم يكن « السكرتير » يجيب على السؤال المطروح والذي يهدف في الواقع الى معرفة ما اذا كانت وزارة الدفاع تقوم بتخزين أسلحة ذرية ملوثة ، الا أنه كان يلمح الى أن هذه الأسلحة يمكن أن تكون ملوثة بشكل اصطناعي . بعد ذلك بأسبوع ، قام الأميرال (ستروس) الذي كان يرأس لجنة الطاقة الذرية الأميركية ، بتأكيد هذا الاحتمال

ولكنه أوضح بأنه غير وارد بالنسبة للحكومة الأميركية .
لقد كانت قضية « القنابل النظيفة » ، بالإضافة الى مظاهرها الفنية
تمثل في الواقع مصلحة سياسية تهدف الى تهدئة الرأي العام الذي كان
ينتابه القلق بسبب استمرار التجارب الذرية . وقد أكد الخبراء
الأميركيون ، الذين اشتركوا في التمرين المذكور آنفاً ، أن منشأ
الطاقة التفجيرية المنطلقة من الهجوم الحروري النووي السوفياتي
المفترض ، هو انشطار الذرة وانصهارها . وهذا يعني أن المهاجم
لن يتردد ، للحصول على أقصى النتائج التدميرية بالنسبة لعدائمه
سواء من حيث الصعق والحرارة أو الاشعاع . في استخدام ٥٠ ٪
من الانشطار ، لأن التساقطات (الهستراتوسفيرية) التي تصيب بلده
عندئذ ، تبدو له محتملة (١) .

(١) لقد كان تقرير اللجنة العلمية للأمم المتحدة ، حول نتائج الاشعاعات النووية ،
والذي نشر في شهر آب من عام ١٩٥٨ ، على جانب كبير من التحفظ في استنتاجاته :
« اذا كانت البشرية معرضة للاشعاعات ، فان منشأ هذه الاخيرة بصورة أساسية
هو المصادر الطبيعية والمعالجات الطبية والنشاطات الصناعية وكذلك التلوث العام
الناجم عن الانفجارات النووية ... ان هذه الانفجارات تشكل أخطاراً جديدة وغير
معروفة تماماً ، على الجيلين الحاضر والقادم ... والاشعاعات ، مهما كانت ضئيلة ،
يمكن أن تخلف ذبولا وراثية خطيرة وانعكاسات جسدية بالغة الخطورة . ان أهمية
هذه الاخطار غير ظاهرة الآن بسبب المهل التي تستغرقها التأثيرات الوراثية والجسدية
للظهور ... » .

كذلك فقد قدرت اللجنة نفسها انه اذا كان مجموع عدد سكان الكرة الارضية
حوالي ثلاث مليارات نسمة ، وافترضنا توقف التجارب الذرية في عام ١٩٥٨ ، فان
ضحايا الترسبات المشعة ستتراوح بين ٢٥٠.٠٠٠ و ١٥٠.٠٠٠ حادث وفاة بسبب
ابيضاض الدم . وتقول اللجنة انه في المستقبل ، عندما يصبح بالإمكان قياس هذه
التأثيرات الوراثية ، فستكون نسبة الضحايا بين ٦٧٥.٠٠٠ - ٢ مليون من أصل
مجموع السكان الذي يبلغ آنذاك ٥ مليارات . أما اذا كان هناك أي خطأ في العرسيات
الآنفة الذكر التي لا يمكن تدقيقها حالياً ، فان جميع هذه الأرقام لن تساري
شروي تقير .

—بينما كان الفيزيائيون والفنيون الأمريكيون والسوفييت على السواء يفجرون حشوات نووية تزداد قوتها ونظافتها يوماً بعد يوم ، كان هناك علماء آخرون في الذرة يفتشون عن أسلحة انشطارية ذات عيار متوسط وصغير . وفي ٢٨ تشرين الأول من عام ١٩٥١ ، فجرت ، في مركز (نيفادا) للتجارب الذرية وعلى مسافة ١٥٠ كم من (لاس فيجاس) ، أول قنبلة ذات عيار صغير ، اعتبرت كسلاح تكتيكي . بعد ذلك بحوالي ٦ سنوات ، قامت سلسلة التجارب « ديابولو » و « نيوتون » و « مورغان » المخصصة لدراسة شروط استخدام الحشوات المتفجرة ذات العيار الصغير . لقد وضعت هذه الحشوات على رؤوس أبراج معدنية يتراوح ارتفاعها بين ١٠٠ - ١٥٠ م ، أو علقت في أسفل بالونات مقيدة .

وفي ٢ حزيران من عام ١٩٥٧ ، تم تفجير حشوة من عيار ٤ ك - ط وقام خبراء معسكر (ماركوري) بفحص نتائجها التدميرية . وفي ٥ حزيران استطاعوا تخفيض قوة الانفجار الى أقل من ك - ط واحد . وخلال شهري ايلول وتشرين الأول من عام ١٩٥٨ ، وضمن نطاق عمليات « مازاما » و « هومبولد » ، تمت تجربة حشوات ذرية لا تتجاوز قوتها ٣٦ - ١٠٠ طن . أما بالنسبة لنصف قطر التدمير ، فان هذه المتفجرات تعادل في تأثيرها القنابل الضخمة المحشوة « بالتوليت » والتي استخدمت عام ١٩٤٤ . هكذا نجد أن المنحني البياني ، الذي كان يمثل الاستمرار والوحدة بالنسبة للقوى المدمرة ، قد انقطع مخلفاً وراءه نتائج وذيولاً هامة على الصعيد السياسي .

— قبل أن ينجح العلماء في اضعاف قوة الحشوات الذرية ، فقد

توصلوا الى الاقلال من أبعادها وأوزانها ، أي الى تصغيرها بتعبير آخر ؛ ويعود نجاح العلماء الأميركيين في ايجاد الأسلحة الصغيرة ذات المفعول التدميري الهائل ، الى قدرتهم على الاقلال من المادة الانشطارية واستخدامهم الآلية الانفجارية الفعالة ، لم يستطع أحدي في الواقع معرفة وزن وحجم القنابل التي أسقطت فوق (ناكازاكي) و (هيروشيما) ، ولكننا نعرف بأنها كانت تملأ الخزانات الواسعة للطائرة (بوينغ ب - ٢٩) ذات المحركات الأربع ، التي قامت بنقلها آنذاك ، مما دعى الى الاعتقاد بأن وزنها كان في حدود ٤ طن .

أما في ٢٥ أيار من عام ١٩٥٣ ، فقد أعلنت الصحافة الأميركية عن اجراء أول رمي « لقبلة مدفعية » ذرية . لم يحدد النبأ آنذاك قوة هذا السلاح الحديد الا أن الجميع قد أدركوا الأبعاد العامة للقنبلة انطلاقاً من المدفع المستخدم الذي كان من عيار ٢٨٠ مم . لذلك فقد قدر الاخصائيون أن وزنها لا يمكن أن يزيد على ٣٠٠ كغ وطولها الأقصى ١٥٠ م .

بعد هذا بأربع سنوات - في ١٩ تموز سنة ١٩٥٧ - قام سلاح الجو الأميركي بتفجير صاروخ « جو - جو » ، أي صاروخ تطلقه طائرة ضد طائرة أخرى محلقة ، تكون حشوته ذرية وتقاس قوته بالكيلو - طن . بهذا ارتفع نصف قطر التدمير فجأة من ١٠-١٥ م بالصاروخ « جو - جو » ذي الحشوة العادية من ال (ت . ن . ت) الى بضعة مئات الأمتار بالصاروخ الجديد .

- وخلاصة القول أن اكتشاف المتفجر النووي المصغر قد قلب مفاهيم التكتيك والاسراتيجية على حد سواء . فمنذ أن خرج سلاح

الجو الى حيز الوجود ، والطائرات المطاردة متفوقة على القاذفات في السرعة والمناورة . فالقاذفة مصممة على أساس المهمة التي توكل اليها والتي تنحصر في نقل القنابل الضخمة والثقيلة الى مسافات بعيدة، مما يؤدي بالضرورة الى تزويدها بمستودعات كبيرة للقنابل وخزانات ضخمة للوقود . وهذا ما يجعلها أكثر ثقلاً وأقل سرعة من الطائرة المطاردة . الا أن اكتشاف المتفجر النووي المصغر قد بدل هذه المعطيات لابل قلبها أحياناً رأساً على عقب .

فقذيفة نووية واحدة من حجم صغير ووزن أقل من طن تستطيع أن تخلف دماراً أوسع مما يخلفه محتوى مستودع متختم بقنابل (ت . ن . ت) . وهذه القذيفة يمكن أن تحمل تحت جسم الطائرة أو أجنحتها . لم يعد يازم هذه الطائرة اذن سوى خزان من الوقود ذو سعة تكفي لايصالها الى أهدافها . فاذا كانت هذه الأهداف قريبة ، عندئذ تكون القاذفة من النوع الخفيف ، تعادل أو تزيد سرعتها سرعة المطاردة التي تكلف عادة بملاحقتها وتدميرها . أما اذا كانت هذه الأهداف بعيدة ، فان المطاردة تظل عندئذ محافظة على تفوقها لأن حجم خزانات الوقود في القاذفة يكون كبيراً ، مما يزيد في وزنها ويقلل من سرعتها ويحد من مناورتها .

— لقد بدا هذا الفرق في استخدام القاذفات واضحاً عند دراسة الدفاع الجوي عن الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي : فأراضي الولايات المتحدة الأميركية بعيدة لايمكن مهاجمتها الا بالقاذفات السوفياتية ذات مدى العمل الواسع التي تطير بسرعة أقل من سرعة الصوت ، لذلك فهي معرضة لتدخل المطاردات الأميركية . أما

الأراضي الأوروبية فهي تحت رحمة القاذفات الخفيفة والمطاردات المحملة بالقذائف النووية ، والتي لا تقل سرعتها عن المطاردات التي يمكن أن ترسل لملاقاتها .

لذلك يمكن القول بأنه إذا كانت طائرات الملاقاة ماتزال تحتفظ بشيء من الفعالية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها فقدت كل فعاليتها بالنسبة لأوروبا الغربية . وقد أدركت الحكومة البريطانية ذلك ، فأصدرت ، في شهر نيسان من عام ١٩٥٧ ، «الكتاب الأبيض» الشهير حول الدفاع الذي يضمن سلامة الجزر البريطانية استناداً الى التهديد بالانتقام الحروري النووي ، معلنة تخليها عن طائرات الملاقاة ، والاكتفاء في حالة الدفاع ، بالصواريخ أرض - جو .

لكن هذا لم يكن سوى درجة تكتيكية في سلم التطور المتصاعد . فقد بدأت الصواريخ (V-2) تأخذ فجأة مفهوماً عسكرياً جديداً ، لم تكن لتستطيع أخذه في الزمن الذي لم يكن (الرايخ الثالث) يستخدم فيه سوى ال (ت . ن . ت) . ان تزويد هذه الصواريخ بالحشوة المتفجرة النووية قد أوجد سلاحاً ذا تأثير مدمر واسع النطاق لا يمكن تخطيط اسقاطه مسبقاً . بهذا يتجاوز الهجوم جميع الأشكال الكلاسيكية للدفاع ، بعد أن أصبحت ممارسة سياسة دفاعية ، مبنية كالسابق على أسلحة واستراتيجية دفاعية ، تعني الخضوع المسبق لشروط الطرف المضاد ، دون الحاجة الى هدر الأموال وفقدان الرجال . لذلك فقد عكف الاخصائيون على دراسة الدفاع ضد الصواريخ ، فوجدوا أنه قبل ايجاد جهاز دفاعي من الصواريخ المضادة ، تكون

الصواريخ الهجومية قد تحسنت من حيث الدقة وسرعة الاختراق ، وربما تم تزويدها بالوسائط الكافية لاحتباط هذا الجهاز الدفاعي المعقد والصعب التحقيق . وهكذا نجد أن المتفجر النووي المصغر قد عجل بتشكيل المخزونات من الصواريخ ، كما بدل ميزان القوى ، بين الشرق والغرب ، بوضع الأرض الأميركية لأول مرة على مدى الأسلحة الاستراتيجية السوفيتية .

هذه هي الخصائص العامة والنتائج المستخلصة للتطور الذي تمخض عنه هذا السلاح الجديد طيلة الخمسة عشر سنة المنصرمة . كذلك فقد تطورت أيضاً العربات الحاملة للصواريخ ولكن بدرجة أقل .

أما الطائرات المطاردة وبعض القاذفات فقد أصبحت سرعتها ضعف سرعة الصوت كما أصبحت تطير بالتالي ثلاث مرات أسرع من أسرع المطاردات التي استخدمت في عامي ١٩٤٤ - ١٩٤٥ . وبواسطة الطائرة « بوينغ ب - ٧٠ » تستطيع الولايات المتحدة الأميركية حوالي عام ١٩٦٤ ، أن تمتلك قاذفة وطائرة استطلاع وكذلك وسيلة نقل للقوات متناهية السرعة اذ تفوق سرعة الصوت بثلاثة أضعاف ، وتستطيع القيام بطلعات استراتيجية تغطي عملياً نصف الكرة الأرضية الشمالي بأكمله . وبينما تحتل الصواريخ مكان الصدارة بين وسائل الردع ، نجد أن كلا من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي يدرسان طائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت بعدة مرات وتكون قادرة على الطيران بسرعات تزيد عن ١٥ الى ١٨٠٠٠ كم في الساعة .

أما في مجال الدفاع فقد حلت الصواريخ تدريجياً محل الطائرات السريعة ، ولكن الجهاز الدفاعي ظل واهياً، إلا أنه يطمئن السكان نسبياً ويكلف العدو جهداً اضافياً ويترك المجال مفتوحاً أمام البحث عن وسائل دفاعية أفضل . تنحصر امكانيات الصواريخ الدفاعية حالياً في التصدي للطائرات الهجومية المعادية ، حيث تربط بشبكات كشف كهربائية مزودة بحواسيب توجه الصواريخ آلياً نحو أهدافها الجوية . ان بعض هذه الصواريخ يسبح كالطائرات كما يمكنه التدخل حتى مسافة ٥٠٠ - ٦٠٠ كم ، وعلى ارتفاعات عالية جداً. أما البعض الآخر ، فيتدخل على مسافات وارتفاعات أقل من ذلك بكثير ، حيث يقل مدى الرادار بسبب كروية الأرض .

كذلك فقد انتصر الصاروخ في مجال الهجوم بالنسبة للدول التي تمتلك المتفجر النووي. وقد كان السوفييت هم أول من بدأ بدراسة ذلك بعد الألمان ، اذ وجدوا ، بعد احتلالهم لألمانيا الشرقية ، أغلب مراكز البحوث والمخابر التي كانت تقوم بدراسة الأسلحة الجديدة والتي عمد الرايخ الثالث الى نقلها نحو الشرق حتى يبعدها عن الهجمات الجوية الانكليزية والأمريكية . لم يعد الطيران الاستراتيجي الذي أوجده الاتحاد السوفييتي كافياً ازاء العقيدة الهجومية التي تبنتها الولايات المتحدة الأميركية ، بل أصبح لزاماً عليه ايجاد سلاح جديد لا يمكن مجابهته أو التصدي له . لذلك فقد تم تحسين الصاروخ الألماني (V-2) ليصبح (T-1) الذي يبلغ مداه ٦٠٠ كم والذي زود رأسه بمشوة ذرية واعتباراً من عام ١٩٥٥ أوجد الصاروخ (T-2) الذي أصبح يقذف حتى مسافة ٢٥٠٠ كم . وفي شهر آب من عام ١٩٥٧ أعلن السيد (خروتشوف) على العالم نبأ اطلاق الصاروخ

(T-3) ، الذي يزن ٢٠٠ طن ، والذي يعطي السائل الدافع فيه قوة دافعة تبلغ ٢٠٠ طن . أما مداه فقد وصل حتى ١٠٠٠٠ كم ، بينما بلغ ارتفاع سهم المحرك ١٥٠٠ كم عن الأرض .

كذلك فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها أيضاً صنع الصواريخ « تور » و « بولاريس » ذات المدى المتوسط (من ١٦٠٠ - ٢٥٠٠ كم) ، ثم الصواريخ « أطلس » و « تيتان » الاستراتيجية التي يتراوح مداها بين ٨ - ١٠٠٠٠ كم . أما البريطانيون فسيكون لديهم صاروخهم الوطني أيضاً « بلوستريك » الذي يبلغ مداه ٣٥٠٠ كم وذلك بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

ان جميع هذه الصواريخ مزودة برؤوس نووية وذات قدرات مختلفة ولكنها تتراوح بين (١ م - ط) و (١٠ م - ط) . أما بالنسبة لفعاليتها العامة وقدرتها التدميرية ، فيمكننا القول بأنه اذا كانت الحشوة المتفجرة مثلاً من عيار (٥ م - ط) وكانت مسافة الهدف الواجب تدميره ٧٠٠٠ كم (علماً بأن عدم دقة الرمي الوسطية هي في حدود ٥ ، ٠ ٪ من هذه المسافة ، ثم ١ ، ٠ ٪) ، وأردنا أن يكون احتمال التدمير ٩٠ ٪ سواء أكان الهدف قاعدة صاروخية في العراق أم ملتجئة ، أو نصف محلة قطرها ٦ كم ، فان عدد الصواريخ الواجب قذفها على هذه الأهداف الثلاثة يكون كما يلي :

نسبة الخطأ (أو عدم النقة)	قاعدة صاروخية في العراق	قاعدة صاروخية منتجة	محلة قطرها ٦ كم
٥ ٪	١٥	٧٠	٨
١ ٪	٤	١٥	٢

لقد تم حساب هذه الأرقام على أساس أن جميع الاحداثيات الجغرافية للأهداف معروفة بدقة وأن جميع الرمايات قد أصابت الهدف. فاذا أردنا أن نقوم ، ضمن نفس الشروط المذكورة ، بتدمير مطار بكافة ما يحويه من منشآت وطائرات فانه يلزمنا ٥ - ٦ صواريخ. — ان هذه الأرقام ، على قلتها ، تعطينا فكرة كافية عن المفعول التدميري للصواريخ ، كما تظهر لنا بشكل خاص التكاليف الباهظة التي تتطلبها استراتيجية « معاكس البطاريات » ، خاصة اذا كانت القواعد العدوّة ملتجئة أو محمية بالصخور أو الاسمنت (١) . أما اذا كانت هذه الصواريخ متحركة ، سواء كان ذلك بواسطة السكة الحديدية ، حيث تكون الحركة شبه مستمرة على مجموع الشبكة ، أو بواسطة الغواصات الحاملة للصواريخ ، فانها تصبح عندئذ مستحيلة الاصابة ولا يمكن بالتالي لأي طرف أن يأمن شرها .

أما الأهداف الثابتة ، ذات الاحداثيات الجغرافية المعروفة ، والتي تتأثر بالحرارة ، كالمدين الكبرى مثلا ، فانها تتطلب عدداً أقل من الصواريخ . (وسرى فيما بعد الفرق الكبير بين تأثير كل من المدين والأهداف العسكرية البحتة بالصواريخ) .

ان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية البالغ بحماية وسائطها الانتقامية ، قد دفعها الى انشاء أسطول من الغواصات الذرية ، تحمل كل منها ١٦ صاروخاً تقذف من الأعماق على أهداف تبعد

(١) اذا أردنا تحويل هذه الأرقام الى أموال ، فاننا نجد بان تشكيل قوات كبيرة من الصواريخ يتطلب رسيداً باهظاً . وعلى سبيل المثال ، فان اقامة المنشآت الثابتة لسرية صاروخية (٦ صواريخ) مابرة للقارات « تيتان » تكلف حوالي خمسين مليارات من الفرتكات الفرنسية بالاضافة الى ان سعر الصاروخ الواحد يتراوح بين ٤ - ٥ مليارات فرنك حسب الكمية المصنوعة .

٢٠٠٠ كم . ان عشرة غواصات تحمل صواريخ « بولاريس » تتمتع
بقدره تدميرية تعادل عملياً قدرة جميع القنابل التي أقيت على ألمانيا
طيلة الحرب العالمية الثانية . لذلك فان هذا السلاح الرهيب يشكل
بحد ذاته قوة رادعة تكفي للحيلولة دون المغامرة والعدوان . اذ كيف
يمكن للخصم أن يعتدي وهو لا يعرف الى أين يوجه ضربته ؟ لقد
أصبح من المستحيل معرفة الاحداثيات الجغرافية لهذه الغواصات
التي تظل تحت الماء بصورة شبه مستمرة والتي تتبع طرقاً ملتوية
ومتبدلة . هكذا نجد أن هذه الغواصات المنتشرة في أعماق المحيطات
هي أكثر فعالية وأقل كلفة من القاذفات الذرية التي تجوب الفضاء ،
مما دعى (البانتفون) الأميركي الى تبنيها والى أن يخصص لها حتى
الآن ميزانية بلغت حوالي ١٥٠٠ مليار من الفرنكات (١) . وقد
كان الهدف الأول للبحرية الأمريكية هو صنع ما يقرب من أربعين
غواصة ، يكلف بناؤها وتجهيزها ٢٠٠٠ مليار فرنك على الأقل .
الا أن هذه القوة الكبيرة لم تكن خالية من العيوب التي يعتبر أهمها
هو تأثر دقة الرمي بسبب عدم ثبات الغواصة . الا أن هذا العيب
يصبح مقبولاً اذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأهداف سوف تكون
ذات أبعاد كبيرة (كالمدن العدو بشكل خاص) . علاوة على
ذلك فان البحرية الأميركية تقوم بدراسة أعماق البحار محاولة مسحها
ووضع الخرائط اللازمة مما يسهل عليها الملاحة الساكنة .
لقد انتقد البعض الصاروخ « بولاريس » بسبب ضعف حسوته

(١) ان كل غواصة ذرية تكلف ما يقرب من ٥٠ مليار فرنك ، وكل صاروخ
« بولاريس » يكلف ٢٥٠ مليون فرنك . فاذا كانت الغواصة تحمل ١٦ صاروخاً
فان مجموع تكاليف الصواريخ هو ٣٨٤ مليار فرنك .

التي تقل عن (١ م - ط) ، مما يجعله عرضة للتدابير المضادة العدو .
كما أن انتشار الغواصات وما ينتج عنه من صعوبات في الاتصال
(علاوة على التشويش الألكتروني والمغناطيسي ، الطبيعي والاصطناعي) ،
كل هذا سوف يؤدي الى اطالة « زمن الرد » الذي يعتبر على درجة
كبيرة من الخطورة والأهمية .

ان هذه الانتقادات منطقية ولا شك ، ولكن هناك حقيقة تظل
سارية المفعول في جميع الحالات ، وهي أنه طالما بقيت قوة من
الغواصات الذرية تجوب أعماق البحار ، بعيدة عن متناول المهاجم
فسيظل احتمال رد الفعل القوي الناجع قائماً لا لبس فيه ولا غموض .
وبما أنه لا يمكن لأي شعب في العالم ، أن يقبل طواعية بأن يكون ،
خلال بضع دقائق ، هدفاً لرشقة من الصواريخ تبلغ قدرتها التدميرية
خمسة أضعاف ما ألقى على الرايح الثالث طيلة السنوات الخمس من
الحرب العالمية الأخيرة ، فإن هذا النوع من القوة الرادعة يبقى ناجعاً
وحاسماً رغم كل ما فيه من عيوب ونواقص .

أما البحرية السوفيتية فقد صنعت ٤٥٠ غواصة منها أكثر من
٢٥٠ ذات مدى عمل واسع جداً ، وضع برنامجها من قبل (ستالين)
ضمن اطار سياسة عسكرية تميل الى استخدام الأسلحة التقليدية
أكثر من ميلها نحو الذرة (١) . . لقد اهتمت الولايات المتحدة

(١) لقد انتقد السيد (خروتشوف) بمنتهى الصراحة هذا النوع من البحرية ،
لان فائدته الرئيسية تنحصر في استخدام بعض وحداتها من قبل الدول التي تدور في
فلك الاتحاد السوفياتي او التي يدعمها السوفييت (كالفواصات التي اعطيت لمصر) .
ولكن في شهر آب من عام ١٩٥٩ ، أعلن الاميرال (بورك) رئيس عمليات البحرية
الامريكية ، عن وجود غواصات سوفيتية حاملة للصواريخ . كما كتبت صحيفة
الاسطول السوفيتي من جهتها ايضاً ، بان الفواصات الروسية ، تستطيع المرور
تحت الطبقة الثلجية القطبية والنفوذ الى خليج (هودسون) على مسافة ١٢٠٠ كم
من الحدود الامريكية ، والقيام من هناك بضرب المنطقة الصناعية لشمال شرق
الولايات المتحدة الامريكية .

الأميركية بهذا الأسطول اهتماماً بالغاً ووجدت فيه تهديداً خطيراً
لأمنها وسلامتها ، كما نشرت خرائط كثيرة تشير الى بعض المناطق
من العالم الغربي التي يمكن أن تكون على مدى الغواصات السوفيتية ،
فيما لو كانت هذه الغواصات مزودة بالصواريخ .

وقد جرت مؤخراً عدة محاولات لاستخدام السفن العادية لنقل
الصواريخ واطلاقها كما استخدمت لنفس الغاية أيضاً السفن التجارية
لأنها لا تلفت الأنظار بسبب منظرها المسالم .

— بالإضافة الى هذه التدابير ، على الأرض والبحار ، فان هيئات
الأركان الأميركية والبريطانية لم تهمل استخدام الفضاء أيضاً؛ فالقاذفة
الأميركية (ب - ٧٠) التي صنعت ضمن البرنامج الاستراتيجي
الحديد ، تستطيع حمل صاروخين (جو - أرض) واطلاقهما على
الهدف من مسافة بعيدة . كما أجريت تجارب من الجو بواسطة القاذفة
(ب - ٥٨) التي تفوق سرعتها سرعة الصوت . أما بريطانيا فقد
أضافت على طائراتها تحسينات عملياتية وذلك بتزويدها بصواريخ
(جو - أرض) تطلق على الهدف من بضع مئات الكيلومترات مجنبة
بذلك طائراتها التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت خطر المرور فوق
المناطق التي يكون فيها الدفاع الجوي قوياً .

— منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والكشف الكهروطيسي في تقدم
مستمر . فقد أصبح من الممكن اكتشاف الطائرات بنفس الحجم
القديم ولكن على مسافات تبلغ ضعف المسافات السابقة . كما أصبحت
المطاردات مزودة بأجهزة توجيه آلية تمكنها من مراقبة القاذفات

ومنعها من التسرب المفاجيء . كذلك فان التهديد الخطير ، الذي أصبحت تشكله الصواريخ ، أدى الى صنع رادارات خاصة ، تستطيع اكتشاف هذه الصواريخ على مسافات بعيدة (تزيد عن ٤٠٠٠ كم) . وهذا مادعا وزارة الدفاع الأميركية الى تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليار فرنك لهذه الأعمال وذلك في السنة المالية ١٩٦٠ .

— أما فيما يتعلق بالتشويش الكهروطيسي فقد كان الأخصائيون في منهي الحذر حتى الآن . الا أن لهذا الحذر مايرره : لأن تجرربة أجهزتهم تعني اتاحة الفرصة لمكافحتها كما يعني التشويش على الأجهزة اقتضاء عليها صناعياً وتجارياً لأن الاقبال عليها يقل عندما تعرف نقاط الضعف فيها . ان أهم تشويش تم حتى الآن هو الذي حصل من جراء التفجيرات التي أجريت في شهري آب وايلول لعام ١٩٥٨ بواسطة ثلاث حشوات ذرية من عيار (١ - ٢ ك - ط) ، وكانت الغاية منها التحقق من الفرضية التي تقدم بها سنة ١٩٥٧ العالم اليوناني السيد (خريستوفيلوس) الذي كان يعمل في الولايات المتحدة الأميركية والتي كانت تقول بأن الألكترونات المنطلقة من المواد الانشطارية وكذلك النترونات المنطلقة من انفجار نووي على ارتفاع عال ، تنجذب جميعها بواسطة الحقل المغناطيسي للكرة الأرضية ، حيث تشكل نوعاً من الغلاف الاشعاعي حول الأرض . وقد دلت الدراسات التي أجراها آنذاك حوالي ٨٠٠ خبير ، بأن تلك الانفجارات قد أضعفت الى حد كبير الاتصالات اللاسلكية ذات الترددات المنخفضة ولكنها لم تؤثر كثيراً على الاتصالات ذات الترددات العالية .

يقول (خريستو فيلوس) بأنه لو فجرنا مقدوفاً من عيار (١م - ط) بدلاً من (١ك - ط) لاستطعنا أن نقيم حاجزاً اصطناعياً مشعاً ذا كثافة كافية للتأثير على حبيطة الرحلات الفضائية القادمة . أما إذا لم تستطع هذه الحواجز الفضائية المشعة أن تحرف الصاروخ عن محركه فإنها تعطي نتيجة عكسية فتشكل وسطاً مؤقتاً متفاوت الكثافة قد يحول دون اكتشاف الصاروخ الهجومي ويحد بالتالي من فعالية الصاروخ الدفاعي المضاد . وبهذا تعود الفائدة على المعتدي أكثر منها على المدافع ، شريطة ألا تكون هذه الانفجارات بمثابة انذار يفوت على المهاجم عنصر المفاجأة .

لقد أحرز السوفييت . في مجال اكتشاف الفضاء ، تقدماً أفضل من حيث نتائجه المباشرة ، فأظهر كل من ((سبوتنيك)) و ((لونيك)) القوى الدافعة الكبيرة المتوفرة هناك كما أظهر الدقة المتناهية في أجهزة التوجيه الخارجية والداخلية للصواريخ الحاملة ، مما دعى الخبراء والأخصائيين الى أن يستنتجوا بسهولة المدى والدقة التي تتمتع بها الصواريخ السوفيتية . وقد قدرت هذه الدقة في حدود (٠.١ ٪ من المدى) ، وهذا يعني أنه إذا أطلق عدد كبير من هذه الصواريخ على هدف يبعد مسافة ٧٠٠ كم فإن ٥٠ ٪ منها تسقط على مسافة ٧ كم وسطياً من نقطة التسديد .

ان النتائج العسكرية لمثل هذه الدقة هي على درجة كبيرة من الأهمية . اذ دلت الحسابات أنه لكي ندمر ، مع احتمال الاصابة بنسبة ٩٠ ٪ ، قاعدة صواريخ ملتجئة تبعد مسافة ٧٠٠٠ كم ، يجب أن نصب على هذه القاعدة (١١١ صاروخاً) من عيار ١م - ط ،

إذا كانت نسبة الخطأ ٥,٠٪ من المسافة ، و (٢٠ صاروخاً) فقط
إذا كانت الدقة في حدود ١,٠٪ كما ذكر آنفاً . من هذا يتبين بأن
الملاحيء تصبح عديمة الجدوى ازاء هذه الدقة على المسافات القصيرة
والمتوسطة ، الأمر الذي يدعو الى احلال الحركة محل الالتجاء .
— كان التقدم اذن في منتهى السرعة في مجالي الصاروخ والمركبة الفضائية
وهذا مادعا السيد (البير دو كروك) الى أن يذكر في كتابه (انتصار
على الفضاء) ، بأن السوفيت قد نجحوا في ضبط سرعة الصاروخ
« سبوتنيك - ١ » والتحكم بها حتى ١٪ ، و ١,٠٪ بالنسبة
لـ « لونيك - ١ » و ١,٠٪ بالنسبة لـ « لونيك - ٢ » ، وهذا يعني
زيادة هائلة في دقة الرمي .

— لهذا وجدنا هيئات الأركان في كلا المعسكرين الرئيسيين ، تسعى
لزيادة خفة العتاد ، وجعله أكثر قابلية للحركة وأقل ارتباطاً بالمنشآت
الأرضية الثابتة والكثيرة التعرض . وهكذا وجدت « البازوكا »
ذات الحشوة الذرية والتي يستطيع جندي المشاة استعمالها في الوقت
الذي أصبحت فيه رادارات المشاة قادرة على تتبع حركات رجل
يبعد مسافة ثلاث كيلومترات . أما الوحدات البرية الكبرى ، فقد
نقص تعدادها من ١٨٠٠٠ الى ١٣٠٠٠ رجل ولا تزال في انخفاض
مستمر ، مع زيادة كبيرة في القوة النارية أهمها المتفجر الحديد .
— كذلك المشاة فإنها تحافظ على وجودها بزيادة حركتها عن طريق النقل
جواً والهيليكوبتر والناقلات السريعة . كما أصبحت طائرات الهجوم
قادرة على الاقلاع ضمن مسافة قصيرة ، على مدرج صغير من
العشب أو على أقسومة من الطريق العام ، كما تحلق على ارتفاع

منخفض جداً (لا يقل عن ١٥٠ م عن سطح الأرض) حتى لا يستطيع
الرادار اكتشافها بسهولة . أما بالنسبة للبحرية فمن الطبيعي أن يزداد
سعيها لتجنب السطح يوماً بعد يوم . وسنرى في الصفحات القادمة
أن امتلاك بعض القوى الضرورية يمكن أن يشكل مانعاً ليس فقط
في وجه الحرب النووية الكبرى ، وإنما أيضاً أمام الحرب
الفاترة والاشتباكات المحلية كالحرب الكورية .

الفصل الثاني

بارود بدون نار

ظهرت هذه المجموعة الرهيبة من الأسلحة الى الوجود خلال أقل من خمسة عشر عاماً . ولكن اذا قدر لها أن تستخدم فسيكون ذلك فوق قياس الزمن وأكبر من التصوير وأبعد من التصور . فقد قام العلماء ، منذ « هيروشيما » بدراسة الطابع المحتمل الذي يمكن أن تتصف به الحرب المقبلة اذا استخدمت فيها هذه السلسلة الرهيبة من وسائل الصراع المسلح ، وخرجوا جميعهم بتوصيتين رئيسيتين :

١ - ضرورة وضع تنظيم وتسليح جديدين للقوات المسلحة بشكل يضمنان معه تردد المعتدي ومنع العدوان .

٢ - يجب أن يضمن هذا التنظيم والتسليح أيضاً قيادة العمليات القتالية بنجاح في حال فشل التوصية الأولى .

لقد اختلف الناس كثيراً حول تفسير هذا النجاح ومداه ، ولكن أحداً لم يستطع تصور فداحة الحسائر التي ستلحق بالمهزوم والمنتصر على السواء .

— طيلة استخدام البارود، كانت القوة التدميرية تركز على تجميع أكبر نسب ممكنة من وسائط تركيز ونقل النيران. ولما كانت هذه الوسائط منفردة لا تشكل قوة تذكر فقد كان من الضروري مضاعفتها والحصول على أكبر عدد منها لأن الربح العددي كان يعني التفوق في العتاد على أقل تقدير.

وهكذا كانت تسبق الحروب فترة تسليح، تكرر الصناعات خلالها للمجهود الحربي وتكديس المخزونات. لذلك لم يمكن بالامكان اخفاء هذه الجهود، وكان البلد المهدد والمقصود بهذه الاعدادات، يكتشفها في الوقت المناسب، ثم يعمد بدوره الى مجابهة الخطر وحشد القوى والوسائط التي تمكنه من اجراء المفاوضات على أساس الند للند أو الدخول في صراع مسلح من شأنه تأمين النصر أو على الأقل جعل العدو يدفع ثمن انتصاره غالباً. كان يسبق هذا الصراع مباشرة اعلان التعبئة العامة من الطرفين. كما كان الوقت يسمح بالانتقال من حالة السلم الى حالة الحرب.

أما اليوم فان مراحل الانتقال التدريجي هذا من السلم الى الحرب قد الغيت تماماً، وأصبح باستطاعة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي أن يواجه كل منهما للآخر، خلال ساعات، من الضربات العنيفة ما يغني عن القتال دون أن يستخدم لذلك سوى تعداد ضئيل جداً من قواته المسلحة. فعوامل الهجوم المفاجيء وشروطه متوفرة اذن الى أبعد الحدود، وخاصة من جانب الاتحاد السوفييتي بسبب الاغلاق المحكم لأراضيه الأمر الذي يصعب معه على الولايات المتحدة الأميركية تلقي الانذار الا عندما تعلن أجهزة الرادار ظهور

طائرات أو صواريخ معادية في الفضاء . ان مجرد قدرة المعتدي على الانتقال للهجوم دون سابق انذار ، يبدل كل شيء :

- ١ - تصبح التعبئة البشرية والصناعية مستحيلة .
- ٢ - يصبح دور الاحتياطات محليا ومقتصرا فقط على الدفاع المدني او السلبى .
- ٣ - لا يعود هناك متسع من الوقت لحشد ما كان يسمى بـ « القوى الحية » للوطن وزجها في المعركة .
- ٤ - يصبح من المستحيل التكيف مع حالة الحرب ، سواء بالنسبة لمؤسسات الدولة واجهزتها الادارية وحتى بالنسبة للصناعة الحربية ، لان الجميع يجدون انفسهم فجأة في اتونها .
- ٥ - يجد الدفاع الجوي نفسه ضائعا بدون هدف كما تنخفض فعاليته الى العشر لانه اخذ على حين غرة .
- ٦ - من المحتمل ان تدمر القوات البرية والبحرية قبل زجها في المعركة .
- ٧ - ان الجيش الوحيد الذي يمكن ان يحافظ على قيمته ، ازاء هذا الشكل من الحروب المباغتة ، هو الجيش العامل الذي يظل في حالة استنفار دائم وعلى نفس الدرجة من الجاهزية القتالية التي تكون عليها قوات المعتدي يوم العدوان .

— اذا كانت الحرب المباغتة ممكنة من الآن فصاعداً ، فان الطاقة التدميرية ، التي يمكن اطلاقها من عقابها خلال فترة وجيزة ، تجعل المرحلة «المنظمة» من الحرب قصيرة الأمد، حيث تعتبر مدة ساعة أو ساعتين

كافية لالحاق الخراب والدمار بالولايات المتحدة الأميركية ، اذا أطلق الاتحاد السوفيتي عليها ال (٢٦٣ صاروخاً) ذات المشورة الحرورية النووية التي مر ذكرها في الصفحات السابقة . ومن المحتمل ان يستغرق تدمير الولايات المتحدة الامريكية وقتاً اقل من ذلك ، اذ ان باستطاعة الصاروخ ان يجتاز مسافة ٨٠٠٠ كم خلال ثلاثين دقيقة فقط .

— هكذا نجد أن الضربة الواحدة القاضية ، التي توجه بغتة الى شعب كامل فتمنعه من الهوض ، قد حلت محل الاستنزاف البطيء لطاقة الحصر والاضعاف التدريجي لارادة النضال . ويمكن القول ان الطاقة المدمرة قد تمردت على عنصر الزمن الذي كانت تابعة له ومرتبطة به الى حد كبير .

— ان لهذا الاختصار الكبير في فترة المجابهة نتائجها الثورية على شروط الصراع أيضاً . فمنذ بدء الحرب ، يكون قد فات الاوان لتغيير مجراها واشكالها ، اذ يصبح من العسير تعبئة عناصر اضافية ، او عقد ائتلاف جديدة او التعلق بأهداف امل مفاجيء يغذيه اختراع جديد من شأنه التأثير على مجرى الاحداث . فالوقت محدود ومحدود جداً والضربات المتبادلة — اذا تبودلت — قصيرة الأمد . أما التخطيط فغير مستحيل وكذلك تقدير الحسائر التي تلحق بالطرفين ، الا أن عوامل عديدة تحول دون التنبؤ المسبق الجازم بتممة العمليات .

ان البلد — أو الحلف — الذي يمارس سياسة دفاعية بحثة ، يجعل من نفسه عرضة للهجوم المفاجيء ، كما يعجز عن القيام بأي رد فعل الا بعد أن يكون قد تلقى الصدمة الأولى التي يحتمل أن تكون القاضية .

لذلك وجب على كل طرف أن يقوم باتخاذ الاجراءات التي من شأنها ردع العدوان والحيلولة دون بلوغ الخصم الى القوة وذلك بأن يبرهن له مسبقاً بأنه عاجز عن تدمير الوسائط الانتقامية خلال ضربته الأولى ، وأنه سيكون بالتالي عرضة للانتقامها لانهالة .

بهذا يضاف الى عنصري ((المفاجأة)) و ((الزمن المحدود)) في الحرب الحرورية النووية عنصر جديد آخر هو ((المجازفة)) .

لقد كانت الحربان العالميتان الأخيرتان حربي اباداة وافناء ولاشك ولكنهما لم تكونا كذلك عند بدء المعارك الأولى لأن الجميع كانوا يأملون بحرب سريعة ، الا أن كل طرف كان موقناً بأنه يملك القدرة على تعويض مافاتة أو خسره خلال الحرب نفسها ، وأنه قادر أيضاً على التكيف مع أعمال خصمه ، وأن النصر سيكون حليفه لو استطاع أن يقوم بتعبئة موارد جديدة وأن يستخدمها بكاء أكثر ومهارة أشد . لقد كانت هناك مجازفة ، ولكنها كانت محدودة بعاملين :

- ١ - في حال الهزيمة ، لم يكن العقاب هو اباداة المهزوم .
- ٢ - كان الوقت يسمح بانقلاب جميع المواقف رأساً على عقب بما في ذلك طلب الهدنة اذا شعر أحد الفريقين بسوء نمه .

لكن هذا قد تغير أيضاً ، ففي حال فشل الهجوم الأولى ، يجب أن يتوقع المعتدي ، خلال الدقائق التي تلي الهجوم ، ضربة انتقامية تعود به عشرة قرون الى الوراء ، كما أن الوقت لن يسمح مطلقاً بالتكيف مع قوى العدو واستراتيجيته ، بل يتحتم تحمل نتائجها الصاعقة فوراً .

ان لعنصر المجازفة هذا ، انعكاساته السياسية والعسكرية ، خاصة عندما نضع مصير شعب بأكمله على كف عفريت .

لم يعد يقاس التفوق العسكري لبلد على آخر بنفس الطريقة التقليدية السابقة ، فبالأمس ، كان النصر بشكل طبيعي حليف من يملك مئة فرقة على من لا يملك سوى ستين ، لذلك كان بإمكان الأول أن يجازف بمهاجمة الثاني . أما اليوم ، فلو افترضنا أن بلداً ما (آ) يملك من القوة ما يمكن أن نرمر إليه مثلاً ب ٥٠٠ وحدة نووية ، بينما يملك بلد آخر (ب) ٣٠٠ وحدة نووية مماثلة ، عندئذ لا يستطيع البلد (آ) أن يجازف بمهاجمة البلد (ب) اذ لا يمكن تحمل المجازفة الا اذا كان الفارق كبير جداً ، سواء من ناحية الكمية أو الكيفية ، بحيث يضمن للمهاجم أحد أمرين :

أما عدم قيام الحصم بأي رد ، أو أن يكون هذا الرد واهن القوة خفيف التأثير . فالمجازفة هنا ، أصبحت باهظة الثمن ، تجر وراءها الخراب والدمار والهلاك . كذلك التفوق العددي ، لم يعد حاسماً الى حد ما على الأقل .

-- لهذا وجب على الرأي العام الغربي ، أن يعي هذا الواقع ، الذي يفرضه العصر الحروري النووي الذي نعيش فيه ، وعياً دقيقاً وكاملاً اذا أراد أن يفهم بصورة أفضل قواعد اللعبة التي تلعبها الدبلوماسية الأميركية والسوفيتية على السواء . وهنا يمكن لكل بلد غربي ، عضو في الحلف الأطلسي ، أن يتساءل فيما اذا كانت قيمته الخاصة بالنسبة لمجموع الحلف هي على مستوى المجازفة والمخاطر التي يجب تحملها للدفاع عنه ، لذلك يمكنه طرح السؤال التالي :

ماذا يحدث لو وجد أحد ابلدان ، الأعضاء في الحلف الأضي ،
نفسه أمام مشكلة حيوية بالنسبة لأمنه واستقلاله . ولكنها اعتبرت
ثانوية من قبل الدول الأخرى الأعضاء في الحلف ، وخاصة التي
تملك منها السلاح النووي ؟ لأن التهديد الذي يوجه الى هذا البلد أو
ذاك ، يعتبر حيوياً أو ثانوياً على ضوء عامل جديد : هو مستوى
المجازفة الواجب تحملها لتدفاع عنه . ان هذا المنطق يتطبق أيضاً على
الطرف الآخر من الستار الحديدي ، حيث يجب أخذ المبادرة وليس
تحملها ، مما يجعل المجازفة أكبر والخطورة أشد .



ان السؤال الواجب طرحه الآن ، هو كيف يمكن أن يكون
طابع الحرب المقبلة اذا وقعت بين الولايات المتحدة الاميركية
والاتحاد السوفيتي ؟ ان احتمال وقوع مثل هذه الحرب ضعيف
ل للغاية ، ولكن لا بد لنا من دراسة سيرها المحتمل ، حتى نتأكد عن
ثقة و يقين أنها شبه مستحيلة .

ليس هناك احصاء شامل بعد لوسائل التوسع السوفيتي ، ولكنها
تبدو في الواقع متعددة ومتناقضة . فقبل أن يكسب السيد (خروتشوف)
الى الرئيس (ايزنهاور) ليعلمه « بأنه يرغب في تحول فجائي في
العلاقات الدولية » ، كان قد تقوه بكلمات مختلفة تماماً ، وخاصة
عندما توجه الى العالم الرأسمالي والولايات المتحدة الأميركية قائلاً :
« سوف ندفنكم جميعاً » . كذلك فقد قال للسيد (ايفرل هاريمان)
وهو يتحدث عن مشكلة برلين وفورموزا سنة ١٩٥٩ : « اذا كنتم
تريدون الحرب ، فستحصلون عليها ، ولكنها ستكون حربيكم أنتم .

ان صواريخنا تنطلق أوتوماتيكياً . . . ان الاتحاد السوفيتي يساند الصين بكل صلابة في مطالبها بفورموزا ، واذا وصل الأمر الى استخدام القوة فان السوفيت مستعدون للمساهمة » .

وإثناء مشكلة قناة السويس ، هل كان السيد خروتشوف جادا عندما هدد بصورة غير مباشرة بضرب كل من باريس ولندن بالقنائف الذرية ؟ امانه كان يتظاهر بذلك مستغلا جهل الرأي العام الغربي ؟ لقد كان رئيس الحكومة السوفيتية على يقين من أن كل ضربة عصا من (الكريملين) كان يقابلها طنين طويل كالطبل من قبل هذا الرأي العام ، الذي سيفرض مهما كلف الأمر المفاوضات والصلح على حكومات مترددة ، همها الأساسي التعبير عن مشاعر الجماهير ولو كانت مستندة على العاطفة وحدها .

أما العقيدة العسكرية السوفيتية ، فهي محددة بشكل كامل بواسطة مؤلفات عديدة ، طبع أغلبها بطابع التناقض الحاصل بين المفاهيم اللينينية للحرب وأسلحة التدمير الشامل الجديدة . فعلى الصعيد الرسمي ، ليس من السهل مخالفة جوهر العقيدة السياسية ، مما دعا الجنرال (بوكروفسكي) ، خبير هيئة الأركان السوفيتية لشؤون الأسلحة النووية والصواريخ ، الى أن يقول سنة ١٩٥٥ : « ان الاسلحة الذرية والحروية النووية ، بوضعها الراهن ، قد زادت فقط من القوة النارية للأشكال الأخرى من الاسلحة التقليدية » .

كذلك فقد قال الجنرال (كراسيلينكوف) في معرض حديثه عن الحرب النووية : « انها لا تؤدي الى تخفيض عدد المحاربين ، بل على العكس ، لأن من المنطقي ان تفرض زيادة هذا العدد . . . »

أما الجنرال (بوكروفسكي) نفسه فهو أكثر جزءاً في هذا التردد، حيث يجمع بين الطرق المستخدمة في أمس واليوم لكي يستتج استمرار المفاهيم العسكرية التقليدية : « في الحرب ، يعتبر السبيل الوحيد الصحيح ، لاستخدام مختلف الطرق العسكرية ، هو العلم العسكري السوفيتي الذي يثبت أن جميع أنواع الأسلحة والوسائل التقنية يجب أن تستخدم مجتمعة في عمليات مشتركة ومخططة بشكل سليم . ان العلم العسكري السوفيتي يعلمنا بأن السبيل الوحيد لقيادة الحرب الحديثة بنجاح ؛ هو في اجراء عمليات مشتركة توضع موضع التنفيذ وبتماسك تام مختلف الأسلحة والمصالح . »

ان هذا المفهوم الكلاسيكي المتطرف لدور القوات المسلحة في هذا العصر الحروري النووي ، وفي الوقت الذي يشهر فيه السيد (خروتشوف) السلاح الذري كوسيلة من وسائل التهديد ، يبدو مستغرباً جداً اذا لم تأخذ بعين الاعتبار وسائل وأهداف السياسة السوفيتية . فالغرب ، على العكس ، قد استتج على ضوء امكانياته وموارده أن السبيل الوحيد لايجاد التوازن مع الطاقة البشرية الهائلة للشرق هو في اللجوء الى الأسلحة الجديدة . ولكن هذه الأسلحة لاتحمي في الواقع من القلعة الغربية سوى طلاقة واحدة ، بينما تبقى باقي الطلاقات عرضة لضربات قوة متعددة المظاهر ومتنوعة الوسائط . وعندما قام المارشال (مالينوفسكي) وزير الدفاع السوفيتي ، سنة ١٩٥٧ ، أمام الضباط الجدد المتخرجين من الأكاديميات العسكرية في موسكو ، بالدفاع عن النظريات القديمة ، فان هذا لم يكن يعني مطلقاً أن الاتحاد السوفيتي لم يدرك بعد كيفية الاستفادة من

الاستراتيجية النووية الجديدة ، وهو الذي تمكن حتى الآن من التكيف مع التطور الفني للأسلحة بشكل ممتاز .

أثناء الحرب العالمية الثانية ، وخلال الأشهر الأولى من القتال ، خسر الاتحاد السوفيتي ما يقرب من ٤ ملايين مقاتل . كما قدرت خسائره العامة التي تحملها لصد المعتدي والتغلب عليه في النهاية بحوالي ٢٠ مليوناً من الأشخاص وقيل أيضاً بأن الإصلاح الزراعي قد كلف الكثير من القوى البشرية . عندما يذكر الاختصاصيون الأميركيون هذه الأرقام ، فإنهم يخلصون منها إلى أنه ليس من المستبعد أن يقبل الاتحاد السوفيتي ، في بعض الظروف ، تحمل خسائر كبيرة إذا كان الرصيد المنتظر أو الربح المتوقع يستحقان ذلك . ولكن مهما كان الأمر ، فإن هناك سقفاً لا يجوز تخطيه في مجال تحمل التدمير والخسائر ، فطالما ظلت الخسائر المحتملة تحت هذا السقف يبقى اللجوء إلى القوة ممكناً ، أما إذا تجاوزته فيفضل ابقاء السيف الذري في قرابه .

— تتوقف قوة رد الفعل الأميركي بصورة أساسية ، على الحشوات النووية التي يمكن أن تصل إلى الأراضي السوفيتية ، في حال مهاجمة القوى الذرية الأميركية ، الجوية منها والبحرية ، أثناء قيامها بهجوم مضاد . فلو افترضنا على أسوأ الاحتمالات ، أن الانقراض الأولي للقوات السوفيتية ، قد نجح كلياً ، عندئذ تجد هيئة الأركان السوفيتية نفسها أمام السؤال التالي : ماهي بالضبط قوة الرد الأميركية المتبقية وماذا سيكون رد الفعل ؟ هل تقوم واشنطن ، بعد أن تحملت قواتها إصابات بالغة ، بانقضاض معاكس على الاتحاد السوفيتي ، تستهدف

فيه القوى البشرية ، أم أنها ستلجأ الى المفاوضات لانقاذ مايمكن انقاذه ؟ يظل الاحتمال الأرجح ، على ضوء الوضع الراهن لنسبة القوى ، أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية وبان واحد ، بحماية قسم كبير من وسائلها الانتقامية مع القيام برد فعل عنيف .

يبقى السؤال المطروح الآن : ماهو في الواقع قوام هذه القوة الانتقامية الأميركية التي يعتبر تدميرها شرطاً أساسياً للنجاح السوفيتي ؟ تتألف هذه القوة في الوقت الحاضر من قاذفات تبلغ سرعتها الوسطية ٩٠٠ كم في الساعة (يراوح عددها بين ٥٠٠ - ٦٠٠ طائرة بوينغ ب - ٥٢) بالإضافة الى الطائرات (بوينغ ب - ٤٧) وهي ذات سرعة أقل ، تزود بالوقود أثناء الطيران ، ويبلغ عددها حوالي ١٥٠٠ طائرة . هذا هو بشكل تقريبي الطيران الاستراتيجي الأمريكي ولكن يجب أن نضيف اليه حوالي مئة صاروخ من نوع « سنارك » ذات رؤوس نووية ، وكذلك مايقرب من عشرين صاروخاً من نوع « أطلس » تطلق من قواعد ملتجئة ، بالإضافة الى الطائرات الذرية الموزعة على ١٥ حاملة طائرات من الحجم الضخم من القوى البحرية ، وأخيراً آلاف الطائرات المطاردة - القاذفة ، المنتشرة في القواعد الأميركية من الدول الحليفة المحيطة بالاتحاد السوفيتي ومن يدور في فلكه . الا أن هذا العناد الأخير لايدخل في الكشف الرسمي للقوى الجوية الانتقامية الأميركية ، لأن مدى طيران هذه الطائرات وتدريب أطقمها وكذلك الحشوات المتفجرة التي تحملها لاتوهلها لأن تكون طائرات استراتيجية قادرة على ضرب العدو في منابع قدرته البشرية والاقتصادية والصناعية . ومع ذلك لايمكن لأي خطة

هجومية أن تتجاهل هذه الآلاف من الكيلو - طن التي تستطيع هذه الطائرات حملها والقائها على الأهداف السوفيتية الأمامية، وكذلك الثغرات العديدة التي يحدتها هذا التسرب في الجهاز الدفاعي السوفيتي (١) من المؤكد أن القوة الرئيسية، أو «العصا الكبيرة» كما يسمونها في الولايات المتحدة الأميركية هي «الطيران الاستراتيجي» بطائراته الألفين وأطقمه المختارة وقواعده الجوية الأربعين على الأرض الأميركية نفسها، تضاف إليها القواعد العديدة الأخرى في كل من غرونلند - الأرض الجديدة لابرادور - بريطانيا - ألمانيا الاتحادية - مراكش - إيطاليا - ليبيا - العربية السعودية - اليابان - كوريا - هاواي وغيرها . . . حيث يهبط أو يربض جزء لا يستهان به من الطيران الاستراتيجي الأمريكي .

أما بالنسبة للتهديد الذي تشكله القاذفات السوفيتية فقد قامت الولايات المتحدة الأميركية بتشديد الحراسة الى حد كبير، حيث نشرت بين «الاسكا» و «غرونلند» ما يقرب من ٦٠ محطة رادار تشكل النطاق الأول للانداز . كما تقوم البحرية الأميركية، على طرفي القارة الأميركية باكمال جهاز الانذار الألكتروني الأرضي، في المحيطين الأطلسي والهادي، بواسطة سفن السطح وطائرات الكشف البعيد المدى . وعلى مسافة ١٠٠ كم الى الجنوب، يوجد

(١) ليس من المستبعد أيضا، في حالة نشوب حرب نووية بين المسكرين الكبيرين، أن يتم اللجوء الى «مهمات انتحارية» بدون عودة، أو الى الهبوط في الدول غير المنحازة (كما حدث عند مهاجمة اليابان بالطائرات الامريكية ب - ٥٢ التي اقلعت من حاملات الطائرات) . وقد كان هذا هو التهديد الوحيد الذي ظل يقض مضاجع الولايات المتحدة الامريكية في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٩ و ١٩٥٧ .

نطاق جديد للكشف والانداز أطلق عليه اسم «Mid-Canada-Line» .
وإذا ابتعدنا أكثر الى الجنوب أيضاً ، نجد الأرض بكاملها مغطاة
بمحطات المراقبة والرادار . كذلك في البحر ، غرباً وشرقاً ، تظل
الحراسة مستمرة بواسطة سفن الرادار « لبيرتي » وطائرات الكشف
الكهرطيسي (لوكيد) والبالونات الخاصة بالبحرية الأميركية
و « أبراج تكساس » (وهي عبارة عن أبراج حاملة رادار مقامة
في عرض البحر ، على غرار أبراج البترول في خليج تكساس) .

— هذه هي شبكات الانذار التي يتوقف عليها عمل الوسائط
الحيوية للدفاع عن قارة أميركا الشمالية ، أي ما يقرب من ٧٠
سرباً من طائرات الملاقاة بالإضافة الى ٦٠ فوجاً من الصواريخ
المضادة للطائرات التي تطلق من الأرض والتي زود بعضها بحشوة
نووية . يعمل هذا الجهاز الهائل بواسطة أكثر من (٢٠٠٠٠٠) .
رجل ، من مختلف صنوف الاسلحة لكل من الولايات المتحدة
الاميركية وكندا ، مجتمعين تحت قيادة واحدة ، بعد أن أزيلت
الحدود (دفاعياً) بين البلدين .

هذه هي القوة الهائلة المولفة من مزيج من الرجال والآلات ،
والمستنفرة بصورة دائمة ، التي يترتب سحقها بشكل شبه كلي ،
قبل التحدث عن النجاة النسبية من العقاب وبتالي عن النصر .

— إذا لم يسلم من الانقراض الأولي السوفييتي سوى نسبة ضئيلة
من الطيران الاستراتيجي الأميركي ، فإن التنظيم الدفاعي السوفييتي ،
الذي يعادل من حيث القوة والفعالية الدفاع عن القارة الأميركية
الشمالية إذا لم يكن أقوى منه ، سوف يعمل بمثابة شبكة التصفية التي

تضيق فتحاتها تدريجياً بنسبة تناقص اتقوات الأميركية اثبتية . أما في الحالة المعاكسة ، أي اذا كان الانتفاض السوفيتي الأولي ذا حظ أقل في النجاح وكانت اتقوات الأميركية اثبتية أكبر ، عندئذ تصبح حماية السماء السوفيتية أكثر صعوبة وأقل منعة ، كما يصبح تحمل الحسائر أمراً مفروغاً منه ، اذ يكفي عدد قليل من اتقابل الحرورية النووية لالحاق الحراب والدمار بمساحات واسعة من الأرض . ان تدمير الطيران الاستراتيجي يتطلب تحقيق عدة شروط ، أولها المفاجأة التامة . فاذا كان هناك توتر سياسي ، أو اذا كان القلق يسود العلاقات الدولية ، أو أن بعض الاستعدادات قد اكتشفت ، أو اذا ظهرت في الأفق أية دلائل مشبوهة ، عند ذلك يصبح الفشل محتملاً . أما اذا كانت هناك فترة هدوء واسترخاء ، أو مفاوضات تتلمس طريقها الى النجاح ، فان ذلك قد يشكل بالنسبة للمهاجم جواً مناسباً للمفاجأة وحقاً أوفر في تدمير الوسائط الانتقامية لضحيته . يعتبر توفير جو الهدوء والاسترخاء أمراً سهلاً التحقيق ، اذ يكفي لذلك بضع عبارات . أما التعقيد فهو في العملية الهجومية . فمئات المطارات التي ينبغي تدميرها قبل اقلاع القاذفات الأميركية منها ، موزعة على المساحة الهائلة التي يشغلها نصف الكرة الأرضية الشمالي . ومن البديهي أن مهاجمة هذه المطارات يجب أن يتم بان واحد ، وهذا يعني أن القذائف السوفيتية يجب أن تنفجر في آن واحد تقريباً في كل مكان ، من تكساس الى العربية السعودية الى بريطانيا . أما اذا جاء القصف في أزمان متفاوتة فان الرشقات الأولى تعطي الانذار ، فتقوم القاذفات الاستراتيجية باخلاء المطارات الأخرى . عندئذ لايفشل

المهجوم فحسب ، بل تكون عاقبة هذا الفشل رهيبة ، لأن الاتحاد السوفيتي لن يلبث أن يرى مئات بل آلاف الطائرات تغطي سماءه وتزرع أرضه بالقنابل الحرورية النووية التي لن تخلف وراءها سوى الموت والدمار .

فالمهجوم بأن واحد اذن هو الشرط الالزامي للنجاح . الا أن هذا يعتبر ضرباً من ضروب المحال ، اذا استخدمت القاذفات على الأقل . فالمطارات الواجب تدميرها تقع على مسافات متفاوتة جداً من الخطوط الأولى لنطاق الكشف الكهرطيسي الذي يحميها جميعاً . فالمطارات السبعة أو الثمانية الموجودة في بريطانيا لا تبعد سوى ١٠٠٠ كم (أي أكثر من ساعة طيران واحدة بقليل) عن المنطقة التي تكتشف عندها القاذفات السوفيتية ، أي شرق الدانمارك على سبيل المثال . أما مطارات « أو كلاهوما و مكسيك الجديدة » ، فانه تقع على مسافة ٤٠٠٠ كم تقريباً من الرادارات التابعة لما يسمى « بخط الكشف المتقدم » . بينما يمكن اصابة المطارات الواقعة في ألمانيا الاتحادية بعد أقل من خمسة عشر دقيقة من الانذار .

ان هذا التفاوت يسهل الدفاع ويقدم له ساعات من الإنذار . لذلك لم يعد أمام المهاجم سوى أحد حلين :

١ - أن تقلع الطائرات بصورة نكتشف معها في آن واحد تقريباً في جميع الأنحاء وفي هذه الحالة تقوم الطائرات بقصف المطارات البريطانية بعد ساعة فقط من اعطاء الانذار بينما لاتصل الطائرات المكلفة بمطارات تكساس الى أهدافها الا بعد ٤ - ٥ ساعات من اعطاء الانذار العام حيث تكون القاذفات الأميركية قد أصبحت في الجو منذ وقت طويل .

٢ - أو أن تقلع الطائرات السوفيتية بطريقة يصل فيها الجميع الى أهدافهم في آن واحد . ولكن في هذه الحالة ، وبسبب اختلافات في المسافات التي تفصل بين مناطق الكشف والمطارات الواجب قصفها ، فان الطائرات السوفيتية التي تهاجم كنساس تعطي الانذار قبل أن تقلع الطائرات المكلفة بالتوجه نحو المطارات البريطانية .

هكذا نجد أن تنسيق الأهداف بالعمق ، بالنسبة للكشف ، يساهم في الحماية ويدعم الدفاع . الا أن هذه التقديرات ليست ثابتة وأكيدة اذ يمكن للمهاجم أن يلجأ الى عدة طرق يَحْتَمَلُ فيها على أجهزة الرادار كأن تحلق الطائرات السوفيتية مثلاً على ارتفاع منخفض لتختص من مراقبة الرادار ثم تقتصد في المحرقات بزيادة ارتفاعها بعد اجتياز منطقة الكشف ، أو أن تلجأ الى الالتفاف على أجهزة الكشف ولو أدى ذلك الى سلوك طرق طويلة متعرجة . وفي هذه الحالة لاتعود الطائرات الى قواعدها ، بل يمكن أن يغادرها ملاحوها في مكان ما من ساحل المكسيك .

هناك مناورة أخرى من شأنها خداع الدفاع الأميركي وتضليله ، وذلك بأن تقوم جميع الطائرات المهاجمة بعبور مناطق الكشف المتقدم بان واحد ، حيث تبقى منها ذوات الأهداف القريبة في وضع الانتظار بينما تتابع الأخرى سيرها نحو الأهداف البعيدة . من المؤكد في هذه الحالة ان الانذار سوف يعطى ، ولكن طالما لم يحدث أي انفجار فمن المحتمل أن يتأخر رد الفعل الأميركي لأن التهديد يظل مبهماً وعوامل الشك متوفرة . ولكن بما أن القيادة الاميركية قد أخذت بعين الاعتبار جميع هذه الحيل ومئات من أمثالها ، فان تحقيق المفاجأة يظل من ضروب المحال .

— ان جغرافية الأرض وطبيعة اوساط القبة شرفية والبحر المتواصل الدووب الذي يقوم به عشرات الآلاف من الرجال يترعين على مجموع النصف الشمالي من الكرة الأرضية . كل ذلك يقع القوى الجوية السوفيتية أمام معضلة ليس فاحش . وهذا ما يبرر سياسة القواعد التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٥ كما يبرر الجهود التي يبذلها « الكرملين » للحد من هذه القواعد .

— هذا هو الوضع الراهن ، ولكن الأمور سوف تختلف بعد سنتين أو ثلاث سنوات لأن الصواريخ السوفيتية سوف تختصر فترة الانذار في حالة الهجوم الجوي . كانت مدة الانذار هذه وما تتركه من عدة بأربع أو خمس ساعات كحد أدنى ، أما غداً فيكون الهجوم أعم وأكثر مفاجأة ولا شك . ان استخدام الصواريخ ، رغم قلة عددها في الوقت الحاضر ، يبدل كثيراً من شروط الدفاع .

يمكن أن تكون الدراسات الجديدة هيئة الأركان السوفيتية مثلاً . قد خططت استخدام القاذفات لمهاجمة الأهداف المجاورة نسبياً لمناطق كشف الحلفاء ، وتخصيص الصواريخ البعيدة المدى لتدمير القواعد الجوية البعيدة للطيران الاستراتيجي الأميركي . يبدل كشف المطارات الأميركية الواجب تدميرها بان واحد ، بأن ثلاثين منها تبعد ما يقرب من ٧٠٠٠ — ٨٥٠٠ كم عن قواعد الاطلاق السوفيتية بينما يبعد خمسة عشر مطاراً آخر بين ٤٥٠٠ — ٦٥٠٠ كم عن هذه القواعد نفسها . تعتبر هذه المطارات الخمسة والأربعون من أكثر المطارات بعداً عن نطاقات الكشف الراداري .

إذا أخذنا بعين الاعتبار الدقة الوسطية للصواريخ وعدم انتظام

عناهما . بحيث يزال من المحتمل ألا يصل إلى منطقة الهدف سوى
 صواريخ من النوعين وذلك بسبب انفجاره عند الانطلاق أو أثناء سيره
 على محركه ، أو أن يستقط بصوره عداوة (نائباته) على الأهداف
 التي يجب أن تقذف على كل من الطائرات البعيدة ، بقدر وسطي
 بحوالي ١٦ جارتها ، أما الطائرات الخمسة عشر الأقرب التي سر
 ذكرها فيمكني كلاهما ١٠ صواريخ (١) . لذلك يمكن القول بأنه
 تدبير مناورات الخمسة والأربعين البعيدة ، يجب إطلاق رشفة
 من ٥٠٠ صاروخ من عيار ٥ م ط .

لقد نرى أن الأحماد الحرفي قد استطاع تأمين المخزون اللازم
 من الصواريخ ، ووضع خطة لتعبير الطيران الاستراتيجي الأمريكي
 بالتنسيق بين الاحتياج من القاذفات والصواريخ عندئذ توخى خطة
 طيران القاذفات بصورة تصل معها في آن واحد إلى أهدافها المكشوف
 وهي في طريقها إلى الأهداف القريبة . من ذلك كله أن الإنذار العام
 سوف يدعى ، ولكن الصواريخ الخمسة من ثوبت أن تطلق ،
 فإذاعة خلال ثلاثين دقيقة من ٦٠٠ - ٨٠٠ كم ، لكي تستقط
 قوف أهدافها في نفس الوقت التي تتألف فيه قنابل القاذفات على
 مسافة ٣٠٠ - ٤٠٠ كم . بهذا تناقص عدد الإنذار من خمس
 ساعات إلى ساعتين أو ثلاثة فقط . ولكن هذه المدة هي أكثر بما
 يزوم الجرال (برون) قائد سلاح الطيران الاستراتيجي : لكي يقع
 بخارات محلياً المناورات ويتجنباً أثناء نفس الخروية الحسنة .

١١١ لقد أثبتت التجربة منذ نفس الأساس أن من المداخلة : كما دخلت خطة
 الصواريخ الخمسة .

من كل هذا يمكن أن نخلص الى النتيجة التالية : وهي استحالة مفاجأة القوى الانتقامية الأميركية بواسطة الطيران السوفيتي ولو استعان بعدة مئات من الصواريخ . ان السبيل الوحيد لتحقيق هذه الغاية ، هو في احلال الصاروخ نهائياً محل الطائرة .

ان سرعة الصاروخ تساوي عملياً بين المسافات ، فترول الفائدة التي كانت تجنيها الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن من التوزيع الجغرافي للقواعد الجوية وتنسيقها في العمق ، لأن سرعة الصاروخ هي أكبر بعشرين مرة من سرعة القاذفة ، مما يسمح بمهاجمة كافة القواعد بان واحد ، واختصار الانذار حتى خمسة عشر دقيقة فقط .

الا أن هذا يتطلب من السوفيت مخزوناً ضخماً من الصواريخ . ففي الفرضية السابقة رأينا أن ٤٥ مطاراً يلزمها ٥٠٠ صاروخ ، بينما يحتاج الاتحاد السوفيتي لتدمير كافة قوى الخط الأول الأميركية الذرية الى ما يقرب من ١٠٠٠ صاروخ تطلق في آن واحد .

ان هذه كمية كبيرة من الصواريخ ذات الرؤوس النووية ، ولكنها لن تعجز بلداً كالاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأميركية . وقد قيل أن مخزوناً مماثلاً سيتم انشاؤه في الاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٦٢ ، حيث تصبح بالية كافة المفاهيم الاستراتيجية التي بنيت عليها سياسة الردع الأميركية ، لذلك وجب التفكير منذ الآن بشيء جديد آخر .

الواقع أن الجهود مستمرة على مراحل في هذا المجال ، فالمرحلة الأولى هي توزيع سلاح الطيران الاستراتيجي على عدد أكبر من القواعد الجوية . ولهذا ميزتان أساسيتان :

- ١ - اجبار العدو على اطلاق عدد أكبر من الصواريخ .
 - ٢ - يصبح رد فعل أسراب الطيران الاستراتيجي أسرع كلما قل عدد الطائرات التي تستخدم منشآت واحدة ومدججاً واحداً .
- وقد بلغ من مثانة جهاز الانذار والاستعداد الدائم والتدريب المتواصل ، ان أصبح باستطاعة أولى قاذفات الطيران الاستراتيجي الاقلاع بعد خمس دقائق فقط من اعطاء الانذار ، كما أن انتشار الطائرات بالأسراب (أي بمعدل ١٦ طائرة تقريباً في كل مطار) ، يسمح باقلاع أسرع لمجموع التشكيل .

كذلك تجري المحاولات الآن لحماية الطائرات أو على الأقل وسائط الانذار والاتصال بواسطة التمديدات الأرضية والاسمنت . مما لا شك فيه أن وضع القاذفات تحت الملاجئ الاسمسية هو عملية باهظة التكاليف ، الا أن الدراسات قد تمت على أساس تأمين الحماية النسبية من تأثير الضغط الذي يسببه مقذوف بالقرب من الهدف . يمكن بواسطة ٣٠ مليار فرنك للمطار الواحد زيادة عدد الصواريخ ، التي يجب على المعتدي اطلاقها لضمان التدمير المنشود ، بمقدار الضعفين أو الثلاثة أضعاف .

هناك صراع في السرعة مستمر ، بين زيادة المخزون السوفيتي من الصواريخ وتحسينها من حيث الدقة والمدى وحيطة العمل ، وبين التدابير الوقائية التي يتخذها سلاح الطيران الاستراتيجي الأميركي . ولكن نتيجة هذا السباق معروفة ومضمونة وهي انتصار الصواريخ . لذلك ، بينما يجري انتشار القاذفات وحمايتها وابقاؤها في وضع الانذار الدائم كمرحلة انتقالية ، فان الصواريخ الانتقامية الأميركية

الأولى تصبح « عملياتية » ، أي قابلة عسكرياً للاستخدام ، كما يجري بناء قواعد الاطلاق اللازمة لذلك . فالقواعد الأولى ستكون في العراق ، كما هو الحال بالنسبة لقواعد « فرنسيس وارن أوفبوت » في نبراسكا ، ثم تقام ، كما فعل سلاح الجو الأميركي بالقرب من قاعدة « فاندنبرغ » في كاليفورنيا ، قواعد لاطلاق الصواريخ العابرة للقارات « أطلس » . أما في كل من ايلسوورث (داكوتا الجنوبية) وماونتن هوم (ايداهو) ، وفوربس (كنساس) ، فان الصواريخ « تيتان » محمية وملتجئة تحت الأرض مع كافة أجهزة المراقبة والاطلاق .

ان تدمير قاعدة لاطلاق الصواريخ في العراق هو أصعب من ابطال قاعدة جوية بابعادها الكبيرة وطائراتها الأكثر تعرضاً، خاصة وان الصواريخ هي أسهل حماية من القاذفات . وقد صرح الجنرال (باور) ، قائد سلاح الطيران الاستراتيجي ، أمام لجنة الموازنة لمجلس النواب الأميركي موضحاً السياسة التي ينوي انتهاجها حيال الصواريخ فقال : سوف نعمل لحماية قواعدنا بصورة تستطيع معها في البداية أن تقاوم ضغطاً في حدود ٢ كغ على السنتيمتر المربع . . . بعد ذلك يمكن رفع هذه المقاومة الى ٧ كغ على السنتيمتر المربع . . . ولكن الصاروخ في ملجئه لا يستطيع مقاومة اصابة مباشرة من قنبلة هيدروجينية . . . نحن لانستطيع الا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام أية اصابة مباشرة لأية قنبلة أو صاروخ برأس حروري نووي . الا أن المعتدي يتضرر كثيراً اذا وصلت حماية قواعد الصواريخ الى درجة تستطيع معها مقاومة الانفجارات الحرورية النووية المجاورة ، لأن هذا سيضطره الى اطلاق عدد كبير جداً من الصواريخ الهجومية

لكي يضمن احتمالاً كافياً لتدمير كل صاروخ في ملجئه .
يتوقف هذا العدد عادة على عدة عوامل أهمها :

- ١ - دقة الصاروخ الهجومي .
- ٢ - مدى انتظام عمله .
- ٣ - الحشوة المتفجرة التي يحملها ، وبالتالي المسافة التي تكون معها قوة الضغط الناجم عن الانفجار كافية لتدمير أو تعطيل قاعدة الصواريخ المقصودة .
- ٤ - مدى الدقة التي يحدد المهاجم بموجبها مواضع الأهداف الواجب تدميرها .
- ٥ - مدى الحماية الموثمة لهذه الأهداف .

وإذا أردنا أن نعطي هذه العوامل المختلفة قيمة عملية ، حسبما تكون القاعدة المراد تدميرها ملتجئة أو في العراء ، فإن الحساب يعطينا الأرقام التالية :

المسافات (بالكم)	١٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠
عدد الصواريخ الواجب اطلاقها لابطال قاعدة في العراء	٢	٢	٤	٨
عدد الصواريخ الواجب اطلاقها لابطال قاعدة ملتجئة	٦	١٢	٢٠	٣٠

ان هذه الأرقام لا تختلف عما رأينا في الفصل الأول الا بأنها أخذت بعين الاعتبار حيطة العمل (أي احتمال عمل الصاروخ الذي هو ٥٠٪) . أما الفرضيات التي أخذت هنا فهي التالية :

١ - احتمال التدمير أو التعطيل عن العمل : ٩٠٪ .

٢ - دقة الصواريخ تساوي ١٠ ٪ من المسافة .

٣ - حيطة العمل ٥٠٪ .

كما افترض أن موقع القاعدة المراد تدميرها معروف بدقة ، وأن الحشوات المتفجرة المستخدمة هي من عيار (٥ م - ط) ، والضغط اللازم لتدمير المنشآت هو في حدود (١ كغ) على السنتيمتر المربع اذا كانت القاعدة في العراق ، و (١٠ كغ) على السنتيمتر المربع اذا كانت القاعدة ملتجئة .

فاذا قام سلاح الطيران الأميركي غداً بانشاء مايقرب من خمسين ملجأ للصواريخ على مسافة ٥٠٠٠ كم وسطياً من قواعد اطلاق الصواريخ السوفيتية ، فانه يلزم لتدميرها ومنعها من الرد ١٠٠٠ صاروخ تطلق دفعة واحدة . واذا استطاع الطيران الاستراتيجي بنفس الوقت أن يحتفظ بالاضافة الى هذه القواعد الملتجئة ، بقاذفاته التي يمكن أن تضاف عليها المطاردات القاذفة التابعة للقوات التكتيكية الخليفة ، فانه يترتب عندئذ على السوفيت أن يطلقوا في آن واحد أكثر من ٢٠٠٠ صاروخ ، اذا أرادوا أن يسحقوا وسائط الرد الأميركية قبل استخدامها . ان هذا الرقم هو أقل من الواقع ، لأنه افترض دقة كبيرة في الرمي ومعرفة كاملة بالقواعد الأميركية وحيطة عمل مرتفعة نسبياً . لذلك يمكن القول بأن جميع الفرضيات التي رأيناها هنا هي في الواقع لصالح الهجوم ، وهذا مايفرض على المهاجم تأمين مخزون أكبر بكثير مما ذكر ، تفادياً لأية مجازفة لن تحمد عقباها .

الا أن هذا التفوق ، في حال تأمينه ، لا يكفي مطلقاً لاعطاء المهاجم كافة الضمانات اللازمة فأين حقل الرمي وأين المناسبة ، التي تسمح باختبار هذه الصواريخ والتأكد من الفعالية التي تنجم عن مثل هذه الرشقة الهائلة ؟ ... ثم ماهو السبيل للتأكد من صحة جداول الرمي والاحداثيات الجغرافية للقواعد الواجب تدميرها ، وكذلك تأثير تفسخ وتفتت الملاحيء الاسمنتية التي تحمي الصواريخ الأميركية بالأمس . كان بالامكان تمديد فترة معاكس البطاريات والوصول بالنهاية الى تدمير الأهداف المنشودة ، أما في الغد ، فسيكون الأمر مختلفاً بصورة كلية . فاذا لم تتمكن الرشقة الأولى من الصواريخ الهجومية ، من شل أية امكانية للرد لدى العدو ، فان المهاجم ، في هذه الحالة ، يدفع ثمن عدوانه غالباً .

وأكثر من ذلك ، يمكن القول بأن نتيجة هذا التراشق بالقذائف الحرورية النووية تكون على الأغلب لصالح الطرف المعتدى عليه . اذ لو فشل الانقضاض الأولي للمعتدي في تحقيق غايته ، فان المعتدى عليه لا يستطيع مهاجمة القواعد الصاروخية العدو ، لأنها ستكون خالية على الأرجح ، لأن المعتدي يكون قد أطلق ٢٠٠٠ صاروخ على الأقل دفعة واحدة . كما أنه من الصعب جداً معرفة أماكن الصواريخ السوفيتية نظراً للسرية التامة التي تحاط بها مثل هذه الأمور هناك . لذلك لم يعد أمام المعتدى عليه سوى توجيه ضرباته الانتقامية الى القوى البشرية المعادية وخاصة المدن الكبيرة والمنشآت الصناعية الضخمة . أما المهاجم فكان مضطراً الى توجيه ضربته الرئيسية الى القوى الانتقامية لشلها وتجنب شرها ، وهذه هي الميزة التي ينفرد بها المعتدى عليه دون المعتدي . فالأهداف العمرانية أسهل

منالا من الصواريخ التي يمكن أن تكون منتشرة ومنتجة أو متحركة. فالاحداثيات الجغرافية للمدن الكبرى معروفة والسكان معروفون للانفجارات العالية ذات التأثير الكبير وقد دلت الحسابات بأنه يكفي اطلاق ٤ صواريخ من عيار ٥ م - ٥ ط . لتدمير شاة قطرها ٦ كم وتبعد مسافة ٧٠٠٠ كم . لذلك فان مئة صاروخ تكفي لتدمير ٢٠ - ٢٥ مدينة . أما بالنسبة للسكان ، فيمكن أن ينجوا اذا تم الانذار في الوقت المناسب وتوفرت الملاجىء الضرورية ولكنهم حتى في هذه الحالة لن يجدوا سوى الدمار والحراب .

اذا تم انفجار حشوة ذرية بالقرب من الأرض . فان القدرة الحرورية المنطلقة تعادل ثلث مجموع الطاقة المتحررة . ولكن هذه الحرارة تزيد بزيادة الارتفاع ، على حساب تأثير الصعق الذي يتناقص من جراء نقص الارتكاز . وحيث يوجد فراغ نسبي ، تنعدم موجات الصدمة . فاذا أخذنا بعين الاعتبار مدة ارسال الطاقة الحرورية وكذلك الامتصاص الناتج عن الجو الأرضي ، يمكننا حساب كمية الحرارة التي تطلقها الأشياء على مسافات مختلفة من الانفجار . يدل هذا الحساب على أن حشوة حرورية نووية من عيار ٢٠ م - ٥ ط ، انفجرت على ارتفاع ١٥ كم ، ترسل كمية من الحرارة تبلغ قوتها ٣٠ حريره على السنتيمتر المربع وعلى مسافة ٥٥ كم ، لذلك تنتج عنها حروق من الدرجة الثالثة .

لو افترضنا أن العالم الحر قد استطاع اقامة ٣٣٠ قاعدة لاطلاق الصواريخ ، ملتجة ومنتشرة ومنسقة في العمق طوال النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، فان الحساب البسيط يبين أنه يترتب اطلاق مايقرب من ٣٠٠٠ صاروخ لكي يضمن المعتدي ابطال هذه التواعد

شريطة أن يتم إطلاق هذه الصواريخ دفعة واحدة لضمان المفاجأة .
ورغم ذلك فباستطاعة المعتدى عليه ، بواسطة الرادارات البعيدة
المدى ، القيام برد معاكس ولو بجزء بسيط من قوائمه الرادعة . ان
٦٠ صاروخاً مزوداً بحشوة متفجرة من عيار ٢٠ م - ط ، تكفي
لتدمير ٢٠ مدينة عدوة . الا أن المهاجم قد يقبل التضحية بعشرين
مدينة من مدنه الرئيسية في سبيل السيطرة على العالم ، ولكن عندما
تمتلك الولايات المتحدة الأميركية غداً خمسين قاعدة صاروخية
ملتجئة وعدة غواصات ذرية وعدداً من الصواريخ المتحركة على
سكك حديدية ، أي عندما تستخدم الالتجاء والتصفيح والحركة ،
فان الاتحاد السوفييتي لن يستطيع ضمان النصر ولو توفرت له امكانيات
أقوى بعشر مرات .

كتب السيد (جول موش) ، مندوب فرنسا في مؤتمر نزع
السلاح ، يقول :

((... ما ان يتحقق التعادل الاستراتيجي بين الولايات
المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، حتى يترجم هذا التعادل
بتفرض اكبر للولايات المتحدة الاميركية .
وبالفعل فان كثافة السكان فيها اكبر بكثير مما هي عليه في
الاتحاد السوفييتي :

اذ يعيش فيها ١٧٠ مليوناً من السكان على أقل من ١٠ ملايين
كيلو متر مربع ، مقابل ٢٠٠ مليون يعيشون في الاتحاد السوفييتي
على رقعة أكبر من ذلك بما يزيد عن الضعف ...)) ثم يضيف
السيد (موش) الى ذلك قوله : ((... وهنا لن يعود باستطاعة
السيد (دالاس) ان يؤكد ، كما كان يفعل قبل التعادل الاستراتيجي ،

بانه للدفاع عن السلام ، يجب الوصول احيانا الى حافة الحرب...
فمنعنا تحقق هذا التعادل ، راينا التوتر التركي - السوري يزول
دون ان يلجا السوفييت الى العنف الا بالكلام ، بينما ظل الاسطول
السادس الاميركي في البحر الابيض المتوسط ، يتجنب الشواطئ
المتوترة...» .

ان المنطق والاستنتاج ، كلاهما خاطيء . فالكثافة الكبيرة في
السكان لا تعود بالصرر على الولايات المتحدة الاميركية ، الا اذا
كانت هي البادئة بالعدوان ، لأنها في هذه الحالة سوف تتعرض لردة
انتقامية سوفينية لامحالة . قد تتطلب هذه الردة وسائل أقل مما تتطلبه
من الولايات المتحدة الاميركية ، ولكن طالما التزمت هذه الأخيرة
بسياسة الردع ، فانها ستفرض السلام أو تجبر المعتدي على أن يركز
ضرباتة الرئيسية في البداية على وسائل الرد الاميركية ، فيسلم بذلك
قسم كبير من القوى البشرية . أما نتائج « التعادل الاستراتيجي بين
المعسكرين » ، فلم تكن كما تنبأ السيد (موش) . ففي عام ١٩٥٨ ،
لم تقتصر ذبول الحوادث ، التي قامت في كل من العراق والأردن
ولبنان ، على الفصاحة والبلاغة ، كما لم « يتجنب الاسطول السادس
الاميركي السواحل المتوترة » ، بل أنزل عليها القوات ، لأن السيد
(دالاس) كان يعلم علم اليقين بأن المحافظة على السلام تتطلب
التظاهر بالاندفاع الى حافة الحرب .

ان جميع الأرقام التي ذكرت آنفاً ليست في صالح السياسة
العدوانية بشيء ولكنها لا تمثل سوى ، المظاهر الفنية للتراشق الحروري
النووي . أما على الصعيد السياسي فمن الواضح أيضاً أن الرد على
العدوان الذري هو أسهل دراسة واعداداً وتنفيذاً من العدوان نفسه ،

لأن المهاجم يجد نفسه أمام قيود أشد صرامة وتعقيداً من التي تواجهها الضحية .

— ان بلداً كالولايات المتحدة الأمريكية ، تخلى عن السياسة الوقائية ، يستطيع تحت ستار الدفاع المشروع عن النفس أن يتخذ وبشكل واسع كافة التدابير التي من شأنها ردع العدوان وذلك عن طريق التهديد بعقاب مريع . كذلك فان المعتدي لا يجهل بأن هذه التدابير سوف توضع بالفعل موضع التنفيذ عند أي خطر مداهم . عندئذ سوف يتخذ الانقضاض الحروري النووي من جانب الضحية شكلاً خاصاً لا يمكن لأحد أن يتكهن بنوعيته ومداه ، اذ لا يعود هناك متمسح من الوقت للتفكير أو الوقوف أمام المجازفات والمخاطر ، لأن المارد النووي يكون قد أفلت من قمقمه دون أن يثنيه رادع أو يكبح جماحه وازع .

— أما بالنسبة للطرف الآخر ، أي الطرف الذي يفكر بالمهجوم ويخطط له ، فانه يجد نفسه أمام دوامة من العقبات وخضم من العراقيل . فهو يدرك بأنه لن يتقدم مطلقاً اذا أحجم عن العمل أو تخلى عن الصراع ، ولكنه موقن أيضاً في هذه الحالة من أنه لن يقذف به في التاريخ الى الورااء ولن يضيع في ساعات حصيلة عشرات السنين من الحضارة والتقدم والبناء .

— كثيرون هم الذين يؤمنون باستحالة حرب حرورية نووية كبرى ، ولكن على الجميع أن يدركوا بأن مرد هذه الاستحالة هو امتلاك العسكريين للسلاح النووي وليس نزعه الذي لا يمكن مراقبته والذي يؤدي الى وضع قوات غير متكافئة وجهاً لوجه ، الأمر الذي

سيؤدي بالضرورة الى الابتداء بالقوة وبالتالي الى التبعية أو الحرب .
كتب الامتاذ الكبير (أوسكار مورغنسترن) في شهر أيلول
من عام ١٩٥٩ مقالا برهن فيه أنه من مصلحة الولايات المتحدة
الأميركية أن يمتلك الاتحاد السوفييتي كما تمتلك أميركا نفسها أيضاً
قوة رادعة مستورة .

ان هذا بنظري تفكير سليم لاغبار عليه : فالولايات المتحدة
الأميركية تتوقع هجوماً سوفييتياً بصورة دائمة لذلك تجدها منكبة على
أجهزة الرادار تسقط الأصداء المختلفة التي قد تنجم أحياناً عن النيازك
أو حطام الأجرام أو غيرها من الظواهر الكهربائية . ونظراً لما تتصف
به الصواريخ من سرعة زائدة فان الوقت قد لايسمح بالتحقق من
مصادر هذه الأصداء . فاذا كان هذا المصدر فعلاً من جراء هجوم
سوفييتي ، ولم يصدر الأمر باطلاق الصواريخ الأميركية ، فان وسائل
الرد والانتقام سوف تباد اذا لم تكن مستورة .

وفي الحالة المعاكسة ، أي اذا أعطي الأمر باطلاق الصواريخ
وكان الانذار خاطئاً فلن تعود هناك امكانية لإعادة هذه الصواريخ
الى قواعدها فتسقط على الأرض السوفييتية وتنشب حرب لم يكن
يقصدها الطرفان . ان هذا ينطبق على الاتحاد السوفييتي أيضاً . لذلك
فان الحرب الحربية النووية بالخطأ تظل ممكنة طالما بقيت القوى
الرادعة لدى الطرفين مكشوفة ، وهذا مادعا السيد (أوسكار) الى
القول بأن من المصلحة أن يمتلك الاتحاد السوفييتي كما تمتلك الولايات
المتحدة الأميركية وسائل ردع مستورة . في هذه الحالة لن يلجأ
أحدهما الى الرد الا بعد التأكد من بدء الآخر بالهجوم ، وذلك

ليقينيها بأن الصدمة الأولى لن تستطيع القضاء على وسائل الرد الملتجئة .
بهذا يأمن العالم شر حرب قد يضرها الخطأ أو تشعلها الصدفة .

هذا هو منطق الاستراتيجية النووية ، الذي يدين التسليح والتكتيك الدفاعي لأنه يعطي الفرصة لمن يتلقى الضربة الأولى أن يكيل الصاع نفسه اذا لم نقل الصاع صاعين . الا أن هذا النوع من الحيلة لا يمكن تحقيقه بسهولة ، فهو يتطلب جهوداً جبارة ونشاطاً مستمراً وتصميماً أكيداً على اللجوء الى القوة اذا دعت اليها الضرورة . فاذا توفر كل ذلك كانت هذه الاستراتيجية سنداً عظيماً للشعب الذي يمارسها .

الا أن هذا المنطق النووي نفسه يضعف سياسة الردع اذا استخدم لصالح حليف من الحلفاء . فاذا افترضنا أن الاتحاد السوفيتي قام باجتياح الأراضي الأوروبية الغربية ، معتمداً في ذلك على تفوقه بالقوات التقليدية وعلى نقاط الضعف الغربية فيما يتعلق باستخدام المتفجر الذري ذي الاستطاعة الضعيفة والمتوسطة ، فان حكومة واشنطن ، المعتبرة بمثابة ضمان لأوروبا ، سوف تجد نفسها أمام حلين لاثالث لهما :

١ - أما أن يهدف الرد الأميركي الى تدمير المدن السوفيتية الكبرى ، وفي هذه الحالة لن يحول هذا دون قيام القوى الاستراتيجية الروسية بآبادة المناطق السكنية الأميركية .

٢ - وأما أن يقوم الطيران الاستراتيجي الأميركي أولاً بمحاولة لابطال قوى الرد السوفيتية . وفي هذه الحالة سوف يجد نفسه أمام الموقف الصعب الذي هو نفس موقف المعتدي . فالطيران الاستراتيجي سيكون مرغماً على التفتيش عن أهداف لا بد أن يكون السوفيت قد وضعوها مسبقاً بأمن من ردود الفعل الأميركية .

هكذا نجد أن المنطق البسيط المستند الى المعلومات الفنية ، يكفي لاستبعاد احتمال الحرب الحرورية النووية العامة ، شريطة أن يفرض السلام بالتهديد . ان هذا التحليل السريع يثبت بما لا يقبل الشك عدداً من النقاط التي تبدو متناقضة للوهلة الأولى :

١ - ان اخذ المبادرة لعدوان حروري نووي هو في الواقع اصعب بكثير من اجبار الخصم على العدول عنه ، كما يتطلب امكانيات اضخم ووسائط اكبر .

٢ - على الطرف الذي يعتمد على الدفاع ان يحتفظ بقواته في حالة انذار دائم . وعليه بسبب خوفه من عدوان مفاجيء ان يحتفظ بصواريخه الانتقامية بمنأى من التدمير . وهذا يعني ان على من يلتزم الدفاع بذل مجهود حربي اكبر ممن يلتزم الهجوم .

٣ - يجب على الولايات المتحدة الاميركية ، حفاظا على امنها وسلامتها ، ان تتمنى بان تكون الطاقة الرادعة السوفيتية مستورة كطاقتها على حد سواء .

٤ - واخيرا يمكن القول بأنه ما من نظرية مرشحة تخرج اتى الوجود في مجال الحيطة والامن ، حتى يبدأ تطور الانسحة بالاقلال من قيمتها . لقد كان السعي لجمع كافة دول العالم الحر في حلف وثيق تشكل معه قوة كافية لقرض احترامها ، يعتبر تمشيا مع تيار الافكار الجديدة . أما اليوم ، فها هو السلاح النووي ، بشروط استخدامه المحتملة ، يوشك ان يشوه هذه النظرية التي لم تقبل الجدل والتي يدين لها العالم الحر بالشئ الكثير .

الفصل الثالث

السلام

انقلاب في المفاهيم أو مجازفات هائلة

خلال أشهر قلائل ، سوف يجد العالم نفسه ملزماً بالتخلي عن الحرب الى أجل غير محدود . فالأسلحة التي اختبرت مؤخراً في حقل الرمي الذري ، والتي ستنضم قريباً الى مجموعة الدول الكبرى ، من شأنها أن تفرض في كل مكان تقريباً استبدال القوة بالمحاورة والنقاش .

لقد ظل مجال تطبيق « سياسة الردع عن طريق الرد الحروري النووي » مقتصرأ حتى الآن على حماية بعض المصالح الحيوية . وهاهي الأسلحة الجديدة تظهر الى حيز الوجود لتوسع الى حد بعيد المنطقة التي سوف يصبح فيها هذا المفهوم أكثر صحة وأعم تطبيقاً .

منذ هيروشيما ، والعالم يتجنب الصدام العام لأن الجميع يدركون بأن الثمن الذي سيدفعونه لا يتناسب مطلقاً مع المكاسب الهزيلة التي سيغنونها . لقد شجع السلاح الذري ، باتساع الكوارث التي تنجم

عنه ، نوعاً من سياسة « الامر الواقع » ، فلم يعد من الممكن الدخول في صراع مسلح لمجرد سبب تافه . فالمطاردات السوفيتية تستطيع اسقاط طائرات عسكرية أو تجارية أميركية دون أن يتعدى رد الفعل الاتصالات الدبلوماسية أو المطالبة بالتعويض . كذلك الطائرات الأميركية ، تستطيع تدمير طائرات تجارية سوفيتية دون أن يؤدي ذلك الى تشوب حرب نووية . وهكذا نرى بأن العقاب لم يعد متناسب من الآن فصاعداً مع الخطيئة المرتكبة التي نجد أنفسنا مرغمين على تحملها أمام الامر الواقع دون أن يكون أمامنا من سبيل سوى المفاوضات .

كان السبب الدافع لغزو كوريا الجنوبية في شهر حزيران من عام ١٩٥٠ ، هو عدم التناسب آنذاك بين قيمة الرصيد الكوري وهول العقاب النووي . وهنا لابد من التنويه بأن السيد (أتشسون) ، الذي كان يشغل آنذاك منصب سكرتير الدولة ، قد حد بنفسه من قيمة الرصيد الكوري عندما نسي متعمداً أن يحدد بأن كوريا تشكل جزءاً من الاطار الدفاعي الضروري لسلامة الولايات المتحدة . وقد استنتج رؤساء الكريملين من تصريحه في ١٢ كانون الثاني من عام ١٩٥٠ ، بأنهم أحرار في اطلاق أيديهم في كوريا ، كما أصبح من المنطقي أن يعتمدوا على عدم التدخل الأميركي . فعلى الرغم اذن من امتلاك واشنطن للسلاح النووي آنذاك ، وقررتها على أن تصد بسهولة أية عملية غزو تقوم على الأسلحة العادية ، فقد كان احتمال استخدامها لهذا السلاح ضعيفاً ، خاصة بالنسبة لمثل هذا الصراع وبعد أن أظهرت لامبالاتها بصورة رسمية .

لقد استطاعت القنبلة الذرية الأولى ، التي كانت تعادل أكثر من

١٥٠٠٠ طن من البارود ، أن تضع حداً لحرب عالمية كلفت البشرية ما يقرب من ٣٠ مليون من الأرواح البشرية . إلا أن الحرب الكورية لم تكن على مستوى هذه القنبلة ، ولذلك لم تستخدم القنبلة الذرية في آسيا للمرة الثانية . ومما ساعد على ذلك التجربة السابقة في اليابان والدعاية الأميركية الفاشلة التي صورت التجارب الذرية بصورتها الرهيبة دون أن تعرف الاستفادة من هذه المزايي للأغراض الاستراتيجية الغربية ، فكانت النتيجة أن سيطر على العالم الغربي خوف ذاتي من الأسلحة الذرية ، استغله السوفييت وغذوه فكان هو السبب الأول في عدوان كوريا الشمالية ، كما سمح فيما بعد بالتدخل الصيني . لقد اعتمدت بكين في الدرجة الأولى على عدم التدخل الذري الذي كان بإمكانه أن يجردها من ميزات تفوقها البشري وقصر خطوط مواصلاتها وتموينها . وقد برهن تسلسل الأحداث فيما بعد أنها كانت مصيبة فيما ذهبت إليه : حيث جرى صراع مسلح سخيف كلف الولايات المتحدة الأميركية ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ رجل ، كما أجبرها على القتال على مسافة ١٠٠٠٠ كم من قواعدها الرئيسية ، وتمديد خطوط تموينها عبر المحيط الهادي . كل هذا جرى في الوقت الذي كان فيه تسليح الولايات المتحدة الذري يخولها فرض ارادتها في كل مكان . وما كان هذا ليحدث لولا الخوف الذاتي الأميركي والضغط الأوروبي الذي كانت تسيطر عليه مخاوف لامبرر لها . هكذا نرى أنه ، بعد مضي خمس سنوات على هيروشيما ، لم يدرك الغرب بعد المزايي التي يمكنه استخلاصها من ملاحه الذري ، لأن ساسته كانوا مايزالون يعيشون في عالم مصطنع شبيه بعالم الأمس رغم ولادة الفجر النووي . يعود

السبب في ذلك ان قوة نكيرة بين قبيلة ن . ن . ت لعام ١٩٤٤
التي لا يتجاوز نصف قطرها اندمرا لثة متر وقبيلة هير وشيماس التي
تقضي على كل شيء ، ضمن دائرة نصف قطرها ٢٥٠٠ م .

ان هذه القوة التي مازالت آخذة بالاتساع ، هي التي ولدت
الخوف من استخدام السلاح النووي . لذلك كان لايد من التفكير
بسلاح وسيط بعيد الصلة واتسلسل بين قبلي الأمس واليوم . ولم
تكذ هذه التمرة تبلور حتى بدأت تظهر أسلحة جديدة كان لها
أبعد الأثر في احداث تغييرات جذرية على الصعيدين الاستراتيجي
والسياسي . ففي خريف عام ١٩٥٨ قامت لجنة الطاقة الذرية الأمريكية
في صحراء نيادا بتجوير حشوات ذرية ذات عيار صغير ، تشبه في
تأثيرها الى حد بعيد القذائف الكلاسيكية المستخدمة في نهاية الحرب
العالمية الثانية .

من الآن فصاعداً ، لم يعد بين الجزئي والنوي ، بين الت . ن . ت
والحشوة الذرية الحاصلة من انشطار الذرة ، سوى حاجز نفسي فقط
لذلك فقد أصبح من الممكن أن تتبدل اختبارات القوة التي يتعرض
لها الغرب تبداً جنرياً .

من الوجهة النظرية البحتة ، لا يمكن تخيل أي اشتباك يقبل فيه
أحد الطرفين بأن يخسر الجولة دون أن يلجأ الى أقوى أسلحته وأشدّها
فتكاً لكي يقلب الأمور لصالحه . بالأمس ، كانت وتيرة القتال
تمضي متصاعدة حتى يتم استنفاد كافة الامكانيات المتوفرة من الأسلحة
التقليدية المعروفة . أما اليوم فان اجتياز العتبة الذرية يعني مجازفة
كبرى ، كما يعتقد يعتقد البعض على الأقل ، نظراً لعدم التناسب

بين أسباب الصراع والحسائر المحتملة . وهذا ما كان يساهم في جعل الحروب محلية وبالتالي ممكنة وراجحة . فعند أخذ المبادرة لصراع مماثل كانت هناك قناعة بأن احتمال جعله محدوداً كبير ، نظراً لصعوبة الانتقال من الجهاز التدميري العادي الى الجهاز النووي .

أما غداً ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الأقل ، فيكون الأمر مختلفاً تماماً . فلو أصبحت العتبة الذرية مرئية بالكاد ، بسبب الوصل الذي يجري حالياً بين الجهازين التدميريين الآتفي الذكر ، وأصبح الذين يفكرون باستخدام القوة يعتقدون بأنه أضحى من السهل نسبياً تحطّي هذه العتبة ، فان الطرف الآخر سينقاد الى نفس التفكير بدلا من الاستسلام للهزيمة . عندئذ لا بد أن يؤدي ذلك الى التصاعد في السلسلة التدميرية الى أقصى مدى ، الأمر الذي سيحسب له الطرفان مسبقاً ألف حساب ، لكي يفضلوا في النهاية تجنب الاشتباك والدخول في دوامة من الدمار لها أول وليس لها آخر .

هذا من الوجهة النظرية ، أما الحقيقة فأكثر تشابكاً وأبعد تعقيداً ، فكل من الطرفين يمكن أن يبني تصميمه على القتال ، على المخاوف التي قد توحىها الأبعاد النووية للطرف الآخر . وهكذا يستمر التهديد بالقوة حتى يظهر من أحد الطرفين اصرار جلي من شأنه أن يثني ارادة الخصم . الا أن نتيجة مثل هذه المجابهة تتوقف على عوامل نفسية بحتة ، وليس على التقدير العلمي للتفوق الفني أو العسكري . فابتداءً من المسدس الرشاش حتى الصاروخ الحروري النووي ، أصبح بحوزة كل طرف سلسلة من الوسائط المدمرة المتصاعدة والكفيلة نازلة الطرف الآخر من عالم الشعوب الحية . ان أهم مزايا هذه

تسلسلة هي أنها متدرجة ومستمرة ولا متناهية . فاذا استخدمت الحلقة الأولى منها أصبح الاحتمال كبيراً باستخدام باقي الحلقات تباعاً دون وازع أو ضابط . ان الأمل الوحيد هنا في توقف هذا التصاعد هو الخوف . ولكن من يلدي من الذي سيكون البادىء بالخوف؟ وهل يمكن التضحية بكل شيء لمجرد مثل هذا الاحتمال؟ أو هل يوجد في هذا العالم مكسب يستحق أن نراهن عليه بمصير شعب كامل؟

قبل أن تنفجر القنبلة الذرية الأولى ، كانت مسألة حماية الحرية الأوروبية تبدو بلا حل . وفي ١٢ أيار من عام ١٩٤٥ ، كتب السيد ونستون تشرشل الى رئيس الولايات المتحدة الأميركية الحديد، معرباً عن قلقه ومخاوفه :

« كيف ستكون الحالة بعد سنتين أو ثلاث؟ عندئذ تكون الجيوش الاميركية والبريطانية قد ذابت ، والفرنسيون ما زالوا بعيدين عن التنظيم الواسع النطاق، بينما يمكن للاتحاد السوفييتي ان يظل محتفظاً بمئتين أو ثلاثمئة فرقة تحت السلاح . . . لقد استطاع ان يسدل على جبهته ستاراً حديدياً ، لا نعلم شيئاً مما يدور وراءه . اما بولونيا فتفصلنا عنها رقعة واسعة من الارض تقدر بعدة مئات من الكيلو مترات هنا في الوقت الذي يكون فيه اهتمام شعوبنا مشدوداً الى العقوبات التي يجب ان تفرض على المانيا الفارقة في الهزيمة والدمار . وهكذا يكون باستطاعة الروس ان يتقدموا اذا ارادوا حتى شواطئ بحر الشمال وسواحل المحيط الاطلسي » .

الا أنه لم تمض على هذه الرسالة ثلاثة أشهر حتى كانت القاذفة الأميركية ب - ٢٩ (أنولا - غاي) تلقي على هيروشيفا أول قنبلة

ذرية في العالم . وهنا انقلب ميزان القوى فجأة لصالح الولايات المتحدة . فلم يعد الطريق الى بحر الشمال والمحيط الأطلسي مفتوحاً أمام الفرق السوفيتية . واذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا قد حشدت في أوروبا في شهر أيار من عام ١٩٤٥ ما يقرب من ٧٢٠٠٠٠ رجل ، فقد استطاعت بعد ذلك بعام واحد تخفيض هذا العدد الى ٩٠٠٠٠٠ رجل فقط ، دون أن يؤثر ذلك على أمن شعوب أوروبا الغربية . لقد كان هذا هو في الواقع مفهوم سياسة الردع بالتهديد الذري ، الذي بدأ يأخذ أبعاده بصورة تلقائية مبهمه بعض الشيء . وعلى كل حال فقد كان السوفيت مدركين تماماً للمخاطر التي يمكن أن تترتب من الآن فصاعداً على أي تحرك عسكري نحو الغرب . ويمكن القول بأنهم كانوا أكثر ادراكاً لهذه الحقيقة من الغربيين أنفسهم ، الذين كانوا مائزولون متفرقين وغير متأكدين من القوة الجديدة الهائلة التي أصبحت في حوزتهم .

— لم يتمكن الغرب في الواقع ، طيلة خمسة عشر عاماً ، من أن يفرض على الخصم ، بواسطة التهديد النووي ، أن يعدل عن استخدام تفوقه الا في بعض الظروف الاستثنائية ولصالح بعض الدول ذات الامتيازات الخاصة .

ويمكن القول ببساطة ، أن العالم في نظر الكريملين قد أصبح ، بعد هيروشيما منقسماً الى ثلاث مناطق كبرى : الأولى منها تشكل نطاقاً خاصاً لا يمكن مهاجمته لأنه مضمون من قبل الولايات المتحدة التي يمكن أن تجازف في سبيله باستخدام الأسلحة النووية . لذلك سميت هذه المنطقة بمنطقة الحيطة الكاملة ، أما الثانية فكانت ذات

محيط مبهم وطبيعة غير واضحة المعالم . وهذا ما كان يسمح للطرفين بالمناورة فيها دون أن يعرض أحدهما هيئته للضياع . فمن الجانب السوفييتي ، كان لابد من حساب المجازفات اللازمة لوضع اليد على بعض الأراضي ، بينما من الجانب الأمريكي ، كانت مقاومة التوسع الشيوعي تتوقف على الشروط الآتية . أما بالنسبة للمنطقة الثالثة ، فكانت تضم الدول التي كان من الواضح أن حمايتها لا يمكن أن تؤدي إلى أي اشتباك سواء بالوسائل العادية أو النووية . والكل يعرف تماماً الدور الذي لعبته هذه التقسيمات ، وما حل بالمناطق غير المضمونة أو المضمونة بشكل سيء .

— لقد استغل الجانب السوفييتي النضال ضد الرايخ الثالث لكي يضيف صفة الشرعية على عملية ابتلاع قسم كبير من أوروبا . وعلى الرغم من السلاح الذري الأمريكي ، فإن تسعين مليوناً من البلغاريين والرومانيين والألمان والبولنديين والهنغاريين والتشيك قد أصبحوا تحت الاشراف الشيوعي . كان السوفييت يتعجلون الاستفادة من ضيق الأفق الذي كانت تتخبط فيه الحكومات الغربية ، ومن عدم تأقلمها مع المنطق الجديد للعصر الذري وكذلك من تعب الشعوب التي أدخلت إلى الدعة والرفاهية بعد هول ملاقته من ضيق وألم وحرمان .

— لقد أدرك السوفييت بسرعة ، أن الغرب لن يلجأ إلى السلاح الذري إلا للدفاع عن المصالح الحيوية ذات الأهمية الخاصة فقط . لذلك كان عليهم أن يعملوا بأقصى سرعة ممكنة للحصول على الأهداف الثانوية ، قبل أن يفيق الغرب على أهمية وامكانيات السلاح السحري الذي كان يستأثر بامتلاكه آنذاك .

وكلما ازداد التدخل السوفيتي مهارة ونفوذاً ، سواء بتدبير الثورات الشعبية أو اثاره المنازعات السياسية الداخلية ، أو اجراء الانتخابات الصورية ، كلما قلت الفرص أمام واشنطن لاستخدام قوتها الضاربة. وهكذا أبطل الامتياز الجبار الذي قدمه نجاح مشروع (منهاتن) للولايات المتحدة .

لم ينتبه العالم الحرباً بجمعه الى عدم التوافق بين قوته الذرية والأشكال التي كان يتخذها التوسع السوفيتي ، الا عندما وضعت الشيوعية يدها على تشيكوسلوفاكيا . لم تكن الوسائل هي التي تنقص الغرب لممارسة سياسة « الصد » آنذاك ، فالوسائل كانت متوفرة ولكن الذي لم يكن متوفراً هو ارادة استخدامها لمثل هذه الأغراض . ولقد أدرك ستالين بسرعة ، وخاصة بعد أشهر القلق التي أعقبت التفجيرات الذرية في كل من مكسيك الجديدة وهيروشيفا وناكازاكي ، الفرصة الذهبية التي أتاحتها له موقف الغربيين الذين كانوا يجمدون بأيديهم كافة المزايا التي منحهم اياها تفوقهم العلمي .

طالما أن الغرب كان مكبلاً بالمثالية والمحاذير الأخلاقية والشكليات والجن الحقيقي ، وطالما أن أي جرم لم يظهر على مستوى « العقاب الكبير » ولم يشهر السلاح الذري كوسيلة رادعة للعدوان والاستغلال والتدخل السياسي ، فقد كان لا بد والحالة هذه من التفتيش عن بديل. ففي ١١ تشرين الأول من عام ١٩٤٨ كتب السيد (والتر ليبمان) في صحيفة نيويورك - هيرالد - تريبيون يقول :

« في الوقت الذي تقوم فيه أوزوبيا باعداد تنظيمها الدفاعي الخاص فانها في الواقع محمية بقدرتها على ردع الكريملين عن مهاجمة الغرب

بواسطة الجيش الأحمر ، وليس بقدرتنا ، التي لانملكها ، على
ايقاف هذا الجيش . فالمسألة الأساسية المطروحة الآن هي معرفة
ما اذا كانت قوة الردع ، التي تمثلها القوى الجوية والبحرية الأميركية
تعتبر كافية على الرغم من الجهد الواجب بذله بأن واحد لتسليح
أوروبا الغربية . يجب في الحقيقة عدم الاقلال من قيمة هذا الجهد
الاضافي . ان الذي يحفظ السلام في الوقت الحاضر ، هو توازن
القوى ، القائم على قدرتنا على قصف المدن السوفيتية ، بينما يستطيع
الجيش الأحمر غزو المدن الأوروبية الغربية . ولكن عندما تتخذ
التدابير الفعالة لتسليح أوروبا الغربية ، فان توازن القوى يخل عندئذ
بشكل واضح ضد مصلحة الروس ، لأن مدنها تظل تحت رحمة
القنبلة الذرية ، بينما تخرج مدن أوروبا الغربية من تحت رحمة المشاة
الروسية .

خلاصة القول ، أن الغرب ، بسبب عدم معرفته بكيفية استخدام
تسليحه الذري وفقدانه الشجاعة اللازمة لممارسة «سياسة الصد» ،
التي مارسها السوفييت بنجاح رغم ضعفهم العسكري الواضح وخاصة
في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٤ ، فقد تخلى عن المحافظة
على الوضع الراهن في أوروبا الذي كان بإمكانه المحافظة عليه بمجرد
التهديد بالانتقام النووي . مما لاشك فيه أن مخزون الولايات المتحدة
من القذائف آنذاك ، كان أقل من أن يمثل قدرة تدميرية تعادل على
الأقل الأرباح التي كان بإمكان السوفييت أن يجنوها من احتلالهم
لمجموع البرزخ الأوروبي . ومما لاشك فيه أيضاً ، أنه علاوة على
القوات الذرية الأميركية المتمركزة عبر الأطلسي ، كان يجب اضافة
الوسائط الأوروبية العادية المنتشرة على الأرض الأوروبية ، والتي

تقوم بدورها في الحماية مبرهنة في ذلك عن تصميمها على الدفاع والصمود . الا أن الفائدة الأساسية من هذه القوات العادية أنها تضي على أي اشتباك يحدث في أوروبا الغربية طابعاً من الخطورة والأهمية بحيث يصبح معه التدخل النووي الأمريكي لازماً وشبه مشروع . ان اللجوء الى أسلحة التدمير الشامل يصبح أكثر احتمالاً وتأكيداً ، اذا وضعت ، بين هذه الفرق البرية المتمركزة امام الستار الحديدي ، بعض الوحدات الاميركية لتلعب دور الرهائن وتعزز ضمان التدخل الذي وضع تحت تصرف أوروبا بصورة ضمنية .

— وهكذا ، بفضل المساهمة المشتركة لأوروبا وأميركا بالجهاز الدفاعي الغربي الاجماعي ، بواسطة القوات والوسائط غير الذرية ، فان سياسة الردع تبدو ناجعة وفعالة ، رغم أن الولايات المتحدة الأميركية تمارسها لصالح الغير ورغم كونها الوحيدة التي تملك أدوات هذه السياسة .

لقد مضى على مقال السيد (والترليمان) الآنف الذكر أكثر من عشر سنوات ورغم ذلك فقد بني الدفاع عن أوروبا الغربية على مفهوم مشابه لمفهومه تماماً . وعلى أثر مؤتمر (لشبونه) ، الذي اختلف فيه العسكريون والاقتصاديون بسبب المطالب العسكرية التي كانت تفوق الطاقات الاقتصادية بكثير ، فقد تبين أن البلاد الداخلة في الحلف الأطلسي لن تستطيع أبداً تجميع العدد الكافي من القوات التقليدية العادية الكفيلة باحباط فكرة العدوان . لذلك لا بد لتحقيق ذلك من تأمين تسليح نووي قوي يضع السوفييت أمام امر واقع ذي حدين : أما السلام مع منافسة اقتصادية واجتماعية ، وأما الحرب مع الدمار للجميع .

لثأمين مقاومة غربية أفضل ضد الشرق ، ولكي لا يخامر السوفييت أدنى شك فيما يتعلق بالتدخل الأميركي ، فقد أعلنت منظمة الحلف الأطلسي بأنه يحق لها أن تستخدم السلاح الذري بنفسها ، وأنها لن تتورع عن هذا الاستخدام مهما كانت طبيعة العدوان ، سواء كان هجوماً عاماً أو مجرد تهديد دولة واحدة من الدول الأعضاء في الحلف وسواء تم ذلك بالوسائط الذرية أو العادية . وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٥٤ ، تم وضع كافة خطط العمليات المتعلقة بذلك وتصديقها من الدول الأعضاء في الحلف .

منذ ذلك الحين ، والقادة العسكريون للحلف ، الذين تم تزويدهم بكميات كبيرة من الوسائط الذرية يطالبون بأعداد كافية من القوات العادية التي من شأنها ((اجباط الاعتداءات ذات الأهمية الثانوية في أوروبا)) وكذلك ((رفع مستوى الرصيد الأوروبي)) عن طريق الخطورة التي لا بد عندئذ ان ترافق أي عمل عدواني . فهم يعتقدون بأن مجرد اشراك قوات بشرية كبيرة في أي اشتباك ، سوف يسهل استخدام اسلحة التدمير الشامل . عندئذ تكبر المجازفة وتموت فكرة العدوان في المهد .

— اذا استطاعت منظمة الحلف الأطلسي اقناع السوفييت بأن أي اشتباك في أوروبا ، سوف لن يكون محلياً أو ذا مدى محدود ، وأن تبادل الضربات الحربية النووية سوف يبدأ مع بداية أي اشتباك ، فإن الوضع الراهن سيظل قائماً دون شك . يجب الاقدام على هذه المجازفة ، حتى ولو كانت أوروبا الغربية بكاملها هي الثمن .

ان سياسة الردع تظل اذن سارية المفعول حتى بالنسبة لأوروبا

الغربية ، شريطة أن تظل على أراضيها قوات مسلحة كافية ، تكون بمثابة الطعم الذي يؤدي ضربه الى تفجير الجهاز الحروري النووي المدمر . تعتبر هذه القوات المسلحة مكتملة للوسائط النورية ، تزيد من قدرتها الرادعة في مجالات اختبارات القوة ، حيث لا يمكن اشهار السلاح النووي خوفاً من قدرته التدميرية الهائلة .

— هذه هي العقيدة الدفاعية التي كان يتبناها الغرب طيلة عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، والتي بنيت عليها حماية أوروبا الغربية .

واعتباراً من العامين الآتفي الذكراًيضاً ، بدأ الغرب يعي مقدار الحسارة التي تكبدها من جراء استخدامه المزييل للسلاح النووي كواسطة أساسية من وسائط الردع . ومن المؤكد ، أن التوازن الجديد الذي بدأ يتشكل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم يقلل مطلقاً من قيمة سياسة الردع . فقد رأى الخبراء أن الامكانيات النووية السوفيتية المحدودة بسبب نقص « وسائط النقل النووي » ، لم تفرض سوى قيام الطيران الاستراتيجي الأميركي ، الذي يعتبر الأداة الوحيدة لسياسة الردع ، بحماية قواته في وضع الإقامة ضد أي هجوم سوفيتي مفاجيء . أما تقدير (البانتاغون) الأميركي فكان مستنداً الى أن الطاقة الجوية سوف تظل محتفظة بقدرتها طالما أنها غير قابلة للتدمير في قواعدها . وأما بالنسبة للرأي العام الغربي فإن التقدم الأميركي كان أمراً مفروغاًمنه . وبسبب اعتقاده بضرورة التفوق العددي ، كان يستمر في مد الولايات المتحدة بقوات أكثر مخففاً بذلك من مخاوفه وقلقه .

الا أن المعطيات التكنولوجية كانت تتبدل باستمرار وتبديل معها أدوات السياسة الدولية . فمن المعلوم أن عدد الصواريخ (V-2)

ذات الحشوة المتفجرة التي أقيمت على مدينة لندن وضواحيها يقدر بأكثر من ٤٠٠٠ صاروخ ، لم تستطع بي الواقع أن تبدل شيئاً من مجرى الحوادث العسكرية . ولو زود واحد منها فقط برأس حروري نووي أو ذري لتبدل كل شيء .

وفي نفس الوقت الذي كان فيه العلماء الأميركيون يقللون من وزن المتفجر وحجمه ، فانهم كانوا ينحدرون في سلم الطاقة لكي يحصلوا كما ذكرنا سابقاً على رؤوس ذرية قريبة من حشوات الـ (ت.ن.ت) الكبرى التي استخدمت في الحرب العالمية الأخيرة .

لقد كان لهذا التطور المزدوج انعكاسات استراتيجية على درجة كبيرة من الأهمية ، برزت معه الى عالم الوجود مرحلة جديدة في مجابهة الغرب للشرق . الا ان نتائج هذين التحولين التكنولوجيين كانت متعارضة : فالتحول الأول يقلب راساً على عقب وضع الولايات المتحدة التي أصبحت معرضة كأي دولة أوروبية ، بينما يفرض التحول الثاني التخلي عن أي نوع من أنواع الاشتباك المسلح ، حتى المحدود والمحلي ، بين المسكرين الكبيرين على أقل تعديل . وفي شهر آب من عام ١٩٥٧ ، أعلن السيد خروتشوف متلاك الاتحاد السوفيتي للصواريخ العابرة للقارات ، التي تستطيع نقل الحشوة الحرورية النووية الى آلاف الكيلومترات . وقد كانت دوائر الاستعلامات الأميركية على علم بالخطوات السوفيتية في هذا المجال ، وذلك بواسطة بعض الرادارات القادرة على تتبع الصواريخ في مداراتها واستخلاص ميزات الأساسية . أما الرأي العام الغربي فلم يكثر كثيراً بتصريح السيد خروتشوف ، لأنه لم يقدره حق

قدره ولم يدرك مداه . ولكن ما ان اطل شهر تشرين الأول من نفس العام ، حتى كان القمر الاصطناعي « سبوتنيك » يأخذ مداره حول الأرض . فكان هذا الحدث التاريخي في الواقع بمثابة برهان حي على صحة التصريح الذي أعلنه خروتشوف في شهر آب المنصرم . وسواء دل ذلك على هول القوة الدافعة أو على دقة أجهزة التوجيه . فقد كان البرهان قاطعاً على امتلاك السوفيت للوسائل التقنية اللازمة لصنع الصواريخ البعيدة المدى .

كان هنا الحدث الاسفين الاول الذي يبق في صرح الحيطة المطلقة التي ظلت تتمتع بها الولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٨ . الا أن هذا الانقلاب في الوضع لم يفهمه الجميع لأول وهلة ولم يدركوا أبعاده وذيوله ونتائجه . أما الذين فهموه جيداً فهم العسكريون المسؤولون عن الدفاع عن الولايات المتحدة وكذلك بعض الساسة عبر الأطلسي أو المانش ، الذين لمسوا الامكانيات العسكرية الهائلة التي ستمخض عنه في المستقبل . ومما لاشك فيه أن هذه النظرة ليست بعيدة عن المعنى الذي ذهب اليه قسم كبير من الخبراء الذين طالبوا بحرص أكبر في تسيير القضايا الدولية وتأکید أقل في الضمانات الممنوحة بسخاء للدول الصديقة . ومما لاشك فيه أيضاً أن الشعور المقدس بواجب الحماية التي يجب تقديمها لجزء من البشرية وكذلك الشعور بالقوة والجبروت قد ساعدا الولايات المتحدة على مجابهة التوسع السوفييتي . أما من الآن فصاعداً فقد دخل عامل جديد في هذا المجال : وهو عامل المجازفة ليس فقط بارسال جنود شباب للقتال على المسارح الخارجية ، وانما بتعريض القوى البشرية والثروات الاقتصادية والصناعية الأميركية للخطر والدمار . وسنرى فيما بعد

النتائج الهامة التي ترتبت على ادراك الراي العام الاميركي لهذا التهديد الرهيب. لقد كانت الحماية التي تتمتع بها الولايات المتحدة بالأمس هي حماية طبيعية ناجمة عن الموقع الجغرافي ، أما غداً فلا يمكن تأمينها الا بالطرق الاصطناعية ، حيث أصبح من الضروري مثلاً توفر قوة كافية من الصواريخ البعيدة المدى التي لا يمكن تدميرها على قواعد اطلاقها ، وأن تقوم حكومة واشنطن باقناع الجميع بأنها سوف تستخدمها حتماً ضد أي كان من المعتدين . وهذا هو المقصود بالسياسة الرادعة التقليدية مع استخدام جديد: وهو تعرض الأرض الوطنية للدمار .

— وهكذا فقد تبدد اخذوء والشعور بالطمأنينة المذنبين كان يرتع بهما الرأي العام الأميركي فيما يتعلق بأمنه وحرمة أرضه وسماؤه ليُنسح المجال أمام الشعور بالخوف والتقلق الدائم . وبهذا أصبح على الولايات المتحدة أن تتبنى دبلوماسية وقائية أسوة بسائر الشعوب الأوروبية التي تناضل منذ قرون في سبيل الحياة رغم التهديد المستمر بالغزو والدمار .

— ان هذا التبدل الكبير في النفسية الأميركية، سيكون له في الواقع أثره البعيد على صحة السياسة الرادعة ، وخاصة عند ممارستها لصالح الآخرين . واذا كان امتلاك الاتحاد السوفيتي للصواريخ البعيدة المدى قد ترتبت عليه نتائج على هذه الدرجة من الأهمية والخطورة ، فإن تعميم القذائف النووية ذات العيار الصغير سيكون على العكس حائلاً دون الاشتباكات المسلحة ، ومدعماً لاستراتيجية الشعوب الدفاعية ، كما يزيد من قيمة التجمعات والاحلاف الدفاعية البحتة .

قد يعترض البعض على ذلك بأنه ، خلال الحرب المحلية التي

جرت بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تستنفد كافة الامكانيات التدميرية للأسلحة العادية المتوفرة . وهذا يعني بتعبير آخر أن القذائف الذرية ذات العيار الصغير لم تكن لتستخدم في حال وجودها . لذلك يمكن القول بأن قيام العلماء باقامة جسر بين الجهازين الانفجارين العادي والنووي لم يبدل شيئاً من واقع أن المتحاربين مازالوا دون مستوى الامكانيات التدميرية التي يمتلكونها ، سواء بسبب العجز المادي أو بدافع من الحكمة والتبصر . وان الواقع يؤيد ذلك في كل من كوريا والهند الصينية وماليزيا والشرق الأوسط . فحتى في اللحظات الحرجة من الحرب الكورية ، لم تقم القوات الجوية الأميركية بالقاء قنابل معادلة في قوتها التي أقيت خلال الحرب الثانية على منطقة (الروهر) الألمانية . ويعود السبب في ذلك الى أن المجابهة بين الشرق والغرب ، طيلة هذه الاشتباكات ، قد أخذت طابعاً خاصاً وضع الغرب في موقف كان يصعب معه الحصول على النصر المرجو من تفوقه التقني البحت . أما عدم تمكن الغرب من ايجاد المجالات التطبيقية المناسبة لقوته وتفوقه ، فيعود الى عاملين رئيسيين : الأول هو أن الخصم كان يسعى دائماً للانتصار في مجال هامشي وقوات محلية تقاتل في سبيل تحررها بكل عنف وضاوة . وأما العامل الثاني فهو أن الغرب لم يكن يضع كل ثقله في المعركة ، لأن الصراع لم يكن حيويّاً بالنسبة اليه كما كان دائماً بالنسبة للطرف الآخر .

من هذا كله يمكن القول بأن ازالة الفارق بين أكبر قنبلة من (ت . ن . ت) وأصغر قذيفة ذرية ، لا يمكن أن تعطي نتائجها المرجوة الا اذا تحقق لها شرطان أساسيان :

١ - يجب أن يكون التصميم على تسلق كافة درجات السلم التدميري قوياً وواضحاً للدرجة لاتدع للخضم أي مجال للشك فيه .

٢ - يجب على الطرف الذي التزم جانب الدفاع أن يدرك تماماً الحدود التي يجب أن يقف عندها هذا الشكل الجديد من السياسة الرادعة ، لأن هذا النوع من التصميم لا يصلح الا في بعض الحالات وأمام بعض المصالح . فالحرب الكورية مثلا يمكن عملياً الحيلولة دون تكرارها في أوروبا وفي أكثر بقاع العالم تقريباً . ولكن مع ذلك تظل هذه السياسة غير صالحة للتطبيق الا بحذر شديد في بعض الخلافات وفقاً لمستوى حيوية المصالح لهذا الطرف أو ذاك .

ففي نهاية عام ١٩٥٤ ، جاءت قضية الهند الصينية لتضاف الى اتقضية الكورية ، في الوقت الذي بدأت فيه الأسلحة الذرية ذات العيار الصغير تنتقل من المخابر الى حقول التجربة والاختبار ، الأمر الذي أدى الى شيء من التطور في سياسة مجلس الدولة الأميركي ، حيث كتبت جريدة (التايم) في العاشر من شهر كانون الثاني لعام ١٩٥٥ :

« على الرغم من بعض المعارضة فانه يبدو أن القرار قد اتخذ لاستخدام الأسلحة الذرية على مسارح العمليات للحروب المحدودة . وقد صرح سكرتير الدولة السيد دالاس بأن السياسة الراهنة تفرض الاستخدام التدريجي للأسلحة الذرية مع الأسلحة العادية وذلك للأغراض التكتيكية . كما صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة ، الأميرال (آرثر رادفورد) هذا الأسبوع ، بأن الولايات المتحدة قد أصبحت مستعدة لاستخدام السلاح الذري ضد أي عدوان جديد على كوريا » .

لذلك فقد عمدت هيئات الأركان على الفور ، الى مجابهة المسائل التي تفرصها الحرب الذرية المحدودة . وقد كان الاعتقاد السائد في أغلب الأحيان بأن التشديد على مستلزمات الحرب المألوفة يؤدي الى الانسجام والتعود على أسلحة التدمير الشامل . اذ يكفي أن تزداد خفة القوات المسلحة وتحسن وسائل تحريكها ويتسع انتشارها وتصبح شؤونها الادارية أكثر مرونة وأقل تعرضاً ، حتى تصبح الحرب محتملة وممكنة . ولكن الحقيقة هي أن المحترفين قد غاب عن أذهانهم المظهران النفسي والسياسي لمثل هذا النوع الجديد من الحروب . فأنا لا أتصور مطلقاً أن المحارب يمكن أن يألف تساقط قذائف لهامثل هذا المفعول التدميري الهائل صحيح أن الجنرال (كراسيلنيكوف) من هيئة الأركان العامة السوفيتية ، قد كتب يقول سنة ١٩٥٦ : « بأن الحرب الذرية تتطلب زيادة في التعداد لأنه من المحتمل جداً أن نرى فرقا كاملة تباد عن بكرة أبيها ، ولا بد من تبديلها بواسطة الاحتياطات الكبرى » . ولكن بقي أن نعرف فيما اذا كان الجندي يقبل بأن يذوب في الأتون الذري ، أو اذا سلم مرة من النيوترونات ، فانه لن يلقي بنفسه في أول ملجأ يصادفه . كذلك على الصعيد السياسي أيضاً ، فانه من الصعب تصور نشوب حرب جديدة ، صغيرة كانت أم كبيرة ، يمتنع فيها الطرفان المتحاربان ، كما كانا يفعلان سابقاً ، عن الاستنفاد التدريجي الكافة وسائل القتال التي تغص بها مستودعاتهما . ولكي يكون لفرضية الحرب الذرية المحدودة معناها ومبررات نشوبها وقيادتها يجب أن يكون لدى الطرف الذي يشنها الأسباب الكافية للاعتقاد بأن الخصم سوف يستسلم قبل الوصول الى مرحلة تبادل الضربات الحروية النووية الحاسمة . واذا لم يستبعد احتمال

مثل هذه المتجاوبات حتى الآن ، ورغم وجود الأسلحة النووية ذات
 معيار التصغير ، فإن النسب في ذلك يعود الى عدم تهيئة الظروف
 الانتقالية المناسبة والسماح بالتالي بانسجام العقليات مع تطور الأسلحة
 والغراض الجديدة التي يجب أن يخدمها هذا التطور . ففي عام
 ١٩٥٥ ، أي بعد عشر سنوات من هيروشيفا ، تم وضع مشروع
 ميركلي هدفه دراسة معركة فرنسا لعام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، على أساس
 جديد افترض فيه أن هذه المعركة قد جرت في ظروف استخدام
 القذائف النووية ذات المعيار المتوسط والتصغير (أقل من ٢٠ كيلوطن)
 بدلا من قنابل الـ (ت . ن . ت) المعروفة . لقد افترض بدء هذا
 التمرين في ٣ أيلول من عام ١٩٣٩ لينتهي في ٢٥ حزيران من عام
 ١٩٤٠ . أطلق حسب الفرضية ما يقرب من مئة قذيفة ذرية بمعدن
 ٢ - ٣ قذائف في الأسبوع . وأثناء نقد المشروع برز أسوأ التالي :
 ماذا كان يجري لو أطلقت هذه القذائف جميعها خلال ٣٥ دقيقة
 من بدء القتال بدلا من توزيعها على ٣٥ أسبوع . وقد كان جواب
 مدير المشروع كما يلي : « ان هذا السؤال غير وارد ، اذ لو جرى
 الامر على هذا النحو ، لما استطعت تنفيذ التعبئة او الانتشار او
 المناورة او بتعبير آخر لما تمكنت من القتال !! . . . » .

— ان الذي حدث بالفعل في المرحلة الانتقالية الآتية الذكر ، هو
 أن كل صنف من صنوف الأسلحة بدأ يرى في « مفهوم منع
 الحروب المحدودة بواسطة التهديد باستخدام الأسلحة النووية ذات
 المعيار الصغير » . وسيلة للتجديد ومجالا لفرض الأهمية والحاجة
 والاعتبار . وهكذا فقد أنفقت آلاف المليارات من الفرنكات ،
 على تجديد القوات المسلحة وتحسين وسائلها بدلا من أن تنفق على

تحويلها بصورة جذرية لكي تصبح أكثر قدرة على خوض العمليات الذرية ذات المدى الطويل .

لقد كان كل شيء في المعسكر الغربي ، سواء في مجال التفكير العسكري أو السياسي ، يجري وكأن ما حدث من تطور في التسليح ، لا يعني سوى أن المتفجر الذري هو أقوى من المتفجر الكيميائي ، أو كأن الفارق الوحيد بينهما ينحصر في مدى نصف القطر التدميري ، بينما كان العسكريون يكافحون على هذا النحو للبقاء في عالم « المؤلف » ، كان بعض الساسة الغربيين الأبعد نظراً يحاولون على الأقل الخروج بفائدة جديدة من التطورات الكبيرة لاسلح الذري . ففي مطلع شهر آذار من عام ١٩٥٦ ، صرح السيد (دونالد) سكرتير الدولة الأميركي آنذاك بقوله : « يجب على كل من يفكر بالعدوان ، أن يفهم جيداً بأننا سوف لن نستخدم قوتنا الجوية وأسلحتنا كما فعلنا سابقاً في كوريا . كما يجب عليه أن يدرك تماماً بأننا سوف لن نتورع عن استخدام كافة الأسلحة التي نراها ضرورية لمجابهة العدوان ومعاقبة المعتدي » . وبعد هذا بأيام قلائل كان السيد (و . بروكر) ، سكرتير الدولة لشؤون الجيش ، يعلن على الملأ انشاء وحدة برية جديدة مزودة بالاسلحة الذرية ومعدة للحيلولة دون وقوع الحروب والصغيرة . وفي شهر أيلول من عام ١٩٥٧ ، كتب السيد (دالاس) يقول :

« . . . من المحتمل مستقبلاً ، الا تقوم ممارسة السياسة الرادعة على التهديد بالقوى الضاربة الكبيرة ، بل بواسطة الأسلحة الذرية المتحركة التي من شأنها أن تحيل أي عدوان بالقوات العادية الى ضرب

من ضروب المغامرة والمجازفة » . لقد جاء هذا التصريح مؤيداً
لواضعي « الكتاب الابيض » البريطاني في شباط من عام ١٩٥٧ ،
كما أعاد الثقة الى أوروبا التي أصبح الدفاع عنها سهلاً ولو بصورة
نسبية . الا أن الخبراء لم يجمعوا على تأييد ما ذهب اليه السيد دالاس ،
حيث اعترض عليه الأميرال (بورك) ، رئيس عمليات القوات
البحرية الأميركية ، الذي أوضح بأنه لا يمكن حصر « النار المحلية »
الا باطفائها فوراً بواسطة القوات الغير ذرية والقادرة على التدخل
الفوري . وفي الواقع ليس رأي هذا البحار مناقضاً لرأي ذلك السياسي
لأنه اذا كان فعلاً بالامكان اطفاء النار المحلية فور اندلاع شراراتها
الأولى بواسطة القوات العادية السريعة الحركة فان السلاح الذري يظل
كفيلاً باحباط أية محاولة لاشعال الحريق الأكبر .

لقد دلت الأحداث الدولية ، منذ انتهاء الحرب الكورية ، بأن
الأفق الحديد الذي فتحته الأسلحة الذرية ذات العيار الصغير ، قد
كان موضع دراسة عميقة وتقدير سليم من هذا الجانب أو ذاك من
الستار الحديدي . والدليل على ذلك هي المشاكل التي حدثت في
الشرق الأوسط في عام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، وكذلك في الشرق الأقصى
عام ١٩٥٨ حيث سجلت مرحلة جديدة في الطابع الذي يمكن أن
تأخذه المجابهات غير المباشرة بين الاتحاد السوفييتي والولايات
المتحدة (١) .

(١) لقد كان تدخل الولايات المتحدة « مباشرة » في قرب البحر الابيض المتوسط
وشبه مباشر في الشرق الاقصى . اما السوفييت فقد تدخلوا في الشرق الاوسط
بصورة غير مباشرة ، كما أن بكين هي التي جابهت واشنطن أثناء مشكلة الجزر
الساحلية وفورموزا .

بعد ان قام السيد خروتشوف باتهام حكومة واشنطن بالتآمر في الشرق الاوسط وتحريض تركيا على محاربة سوريا ، عمد فيما بعد الى تهديد تركيا بتذكيرها بالجيش الاحمر وقربها من منابع القوة السوفييتية . لقد تم هذا في شهر تشرين الأول من عام ١٩٥٧ ، وفي الوقت الذي كان فيه العالم يتساءل عن النتائج العلمية والتقنية والعسكرية والسياسية التي سوف تترتب على اطلاق القمر الصناعي الأول « سبوتنيك » . أما الرد الأميركي فقد جاء مؤكداً تصميم الولايات المتحدة الأكيد على الدفاع عن تركيا ، واستعدادها الكامل لتنفيذ كافة التزاماتها تجاه الأتراك . ولما كان السيد خروتشوف قد ذكر بشيء من السخرية بأنه من الخطأ والخطر الاعتقاد بأن أي اشتباك يقع سوف يظل محلياً ، فقد كررت واشنطن نفس العبارة في ردها ثم أضافت : « . . . ان هذه الحقيقة يجب أن تظل ماثلة دائماً في أذهان جميع من يتحملون مسؤوليات كبرى في أي بلد من البلدان » . وهذا يعني بوضوح بأنه طالما بقيت الأرض التركية مضمونة بموجب معاهدة فان على الولايات المتحدة أن تحترم تعهدها ولو أدى ذلك الى حرب نووية شاملة . ومن الجدير بالذكر هنا أن الاتحاد السوفييتي كان يضرب دائماً على أوتار الخلافات وتضارب المصالح أحياناً بين الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي ، الا أنه كان هناك ، وفي هذه القضية بالذات ، شبه اجماع على ما صرحت به الولايات المتحدة . والحقيقة أن التصميم الأميركي كان واضحاً بشكل لا لبس فيه ولا غموض ، لكي تفهم موسكو جيداً بأن المجازفة قد أصبحت الآن من طرفها . وهكذا فقد حفظت القضية التركية لعام ١٩٥٧ بناء على موافقة مشتركة من جميع الأطراف .

– بقيام الثورة العراقية في ١٤ تموز من عام ١٩٥٨ ، فقد
الغرييون حليفا لهم في الشرق الاوسط . وقد قام كل من السيد
(دالاس) عن الولايات المتحدة والسيد (لويد) عن المملكة المتحدة
بدراسة الوضع في هذا الجزء من العالم ، ثم اتفقا على قبول الامر
الواقع في العراق وعدم التدخل الا اذا قامت ثورة مضادة من
شأنها تهديد حركة كل من نجيب الربيعي وعبد الكريم قاسم .

ولكن في ١٥ تموز ، قامت البحرية الأميركية بانزال في لبنان ،
بينما نزل المظليون البريطانيون في الاردن . كما تلقى الأسطول السادس
في البحر الأبيض المتوسط تعزيزات من الأطلسي ، واستمرت
المطاردات – القاذفة الأميركية بالتحليق على ارتفاع منخفض على
طول الساحل .

أما موسكو ، فقد أعلنت من جهتها « بأن الاتحاد السوفيتي لا يمكن
أن يقف موقف اللامبالاة من هذه الأحداث التي تشكل تهديداً
خطيراً على منطقة قريبة من حدوده ، وبأنه يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ
التدابير التي يملها عليه الحفاظ على السلام وعلى أمنه الخاص » . وفي
نفس الوقت صدر الاعلان عن مناورات هامة للجيش الاحمر على
الحدود التركية واليرانية . الا أن الولايات المتحدة سارعت بارسال
وحدات من القاذفات الذرية التابعة لسلاح الطيران الاستراتيجي الى
تركيا ، كما تم تشكيل قيادة أميركية خاصة عهد بها الى الأميرال
(ج . ل . هولواي) كما أبحرت اثنتان من حاملات الطائرات
الاضافية الى شرق البحر الأبيض المتوسط ، بينما استنفرت كافة
القوى الجوية والبحرية البريطانية في كل مكان

— من هذا كله يبدو جلياً بأن كافة التدابير الآتية الذكر كانت تدل على أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد قبلتا الأمر الواقع في العراق ، ولكنهما غير مستعدتين مطلقاً لأن تقبلا امتداد حركة العراق الى كل من لبنان والأردن . الا أن سير الأحداث في العراق لم يسمح بالتدخل الأميركي . لقد كانت الغاية من استعراض العضلات الأميركية والبريطانية في لبنان والأردن ، هي افهام الاتحاد السوفيتي بأنه غير مسموح له بالتدخل أو بالعمل على أي تدخل كان . فتقبل الطرفان هذا الموقف لينتقل الصراع الى ميدان آخر غير ميدان الاشتباك السافر .

— في مطلع شهر آب من عام ١٩٥٨ ، لاحظ بعض الطيارين من الصين الوطنية بأن وحدات من طائرات الميغ — ١٧ قد احتلت مجدداً مطارين شيوعيين في مواجهة (فومورزا) . ولم يمض على ذلك اسبوعان حتى بدأ القصف المدفعي على (كيموي) ، وهما عبارة عن جزيرتين أكبرهما تزيد مساحتها عن الثانية بما يقرب من عشر مرات ، يوجد فيهما حوالي ٩٠٠٠٠ جندي وطني أغلبهم من أصل فورموزي .

بدأت حكومة بكين تطالب مجدداً باخلاء الجزر وتحرير (فورموزا) . لقد كان من الممكن عسكرياً احتلال (كيموي) بعملية برمائية يسبقها قصف جوي ومدفعي شديد . كذلك كان من الممكن الوصول الى نفس الهدف ولكن بنحسائر أقل من الجسائب الشيوعي ، وذلك بعزل (كيموي) بواسطة حصار جوي وبحري والانتظار حتى تستسلم الحامية أو تطلب اخلاءها . ان نجاح احدى هاتين الخطتين كان من شأنه أن يمنح حكومة بكين ، علاوة على الجزر المذكورة ، البرهان على عدم جدوى الضمانات الأميركية ، بالاضافة الى الهيبة

والمكانة أمام العالم عامة وآسيا خاصة . الا أن الجنرال (سويو)
رئيس أركان الجيش الشعبي للتحرير فضل انتقاء طريق ثالث أكثر
حذراً ولكن النجاح فيه يتوقف على التصميم الأميركي أكثر منه على
الجهد العسكري الشيوعي . اذا كتفى بقصف كيموي بالمدفعية . وقد
دلت الأحداث فيما بعد بأن الجنرال (سويو) قد قلل في تقديره
من ارادة السيد (فوسر دالاس) وبالغ في اعتماده على الضغط
السلبى المنتظر أن يمارسه حلفاء الولايات المتحدة وخاصة بريطانيا
العظمى . في الواقع لم يكن لهذا القصف المدفعي مايرره الا اذا أدى
الى رد فعل أميركي بالتخلي عن هذه الجزر . كان كثير من الخبراء
الغربيين يعلنون جهاراً بأن الدفاع عن هذه الجزر هو شبه مستحيل ،
وأن الجنرال (تشان - كاي - تشيك) قد أخطأ باحتلالها لأن الدفاع
عن فورموزا يمكن أن يتم دون الحاجة الى هذه المخافر الأمامية . هذا
هو الشكل الظاهري للمشكلة ، أما الواقع فيثبت أن القرار الشيوعي
كان صائباً لأنه استطاع ان يترك الامر بأبعاده الكاملة وان يسبر بعق
النوايا والامكانيات الاميركية . فقد كان دفاع القوات الوطنية
حصيناً جداً ، والألغام مبنوثة في كل مكان ، وبطاريات المدفعية
الساحلية ملتجئة في البلوكوسات تمسك بشكل جيد كافة مسالك
الاقتراب من الساحل ، مع تغطية جوية قوية تقوم بها الطائرات
الوطنية والأميركية ، مما قد يؤدي الى احباط أية عملية برمائية . أما
القصف بالمدفعية فعلى العكس ليس فيه أية مجازفة ، لأن ٣٠٠ مدفع
تقصف كينوي من كل مكان قد يوهم الأميركيين بأن الدفاع عن
هذه المواقع غير مستحب ويؤدي بالتالي الى نفس الغرض . أما اذا
اذا فشل فليس في فشله خطر كبير ، كالذي يمكن أن ينجم فيما

لو داهم الأسطول السابع الأميركي القطع البحرية الشيوعية القائمة بالحصار . وهكذا ، ففي ٢٣ آب ، أطلق ما يقرب من ٥٠٠٠ ر ٥٠ قذيفة على المواقع الوطنية في كيموي . استمر هذا القصف كثيفاً ومركزاً بضعة أيام . وفي ٢٨ آب أعلن عن عملية انزال ، لم تمض عليه سوى ثلاثة أيام حتى أعلنت صحيفة (البرافدا) السوفيتية مايلي :

« . . . ان أي عدوان أميركي جديد في الشرق الأقصى سوف يزيد من حدة التوتر العالمي ويؤدي الى توسع القتال . . . ان الاتحاد السوفيتي سيقدم للصين العون المعنوي والمادي لمساعدتها في قتالها العادل من أجل تحرير فورموزا » .

وبينما كان الخوف آخذاً بجناس العالم كله ، كان السيد (دالاس) يرد على هذا التهديد بتحريك يادقه على رقعة شطرنج الشرق الأقصى . فهاهو السرب الأول من المطاردات يأتي لتعزيز فورموزا ، بينما تشكل وحدة خاصة في الولايات المتحدة مزودة بأحدث الوسائط الهجومية وترسل بعد ذلك بخمسة أيام الى « تايبى » . كما أرسلت أيضاً الى الشرق الأقصى أسرع الطائرات المطاردة (لوك - هيد) ف - ١٠٤ . كذلك تلقى الأسطول السابع تعزيزات اضافية ، حيث ألحقت عليه حاملتا الطائرات (ميدواي) و(أسكس) والطراد (لوس أنجلوس) . وما كادت هذه التحركات تنتهي حتى استلم سكرتير الدولة الأميركي الحديث قائلًا : « . . . ان استخدام الشيوعيين الصينيين للقوة لتحقيق مطامع توسعية ، من شأنه أن يخلق وضعاً أخطر بكثير من وضع هذه الجزر ، بل أخطر كذلك من أمن فورموزا كله ، لأن ذلك سيكون بداية لتعميم القوة على الشرق

الأقصى بكامله ، لأن الأمر مرتبط بمصالح العالم الحر وأمن الولايات المتحدة » . كما أعلنت واشنطن بأن القوافل الوطنية التي تقوم بتموين كيموي ، سوف تكون محروسة من قبل الأسطول السابع حتى حدود المياه الإقليمية لكيموي . كان هذا في ٤ أيلول ، إلا أن القصف الشديد للجزر استمر حتى الحادي عشر منه ، حيث ألقى في نفس هذا اليوم أكثر من ٦٠٠٠٠ قذيفة على مواقع الوطنيين . ولكن في ١٢ أيلول قام الرئيس ايزنهاور بتأكيد الموقف الذي اتخذته سكرتير الدولة ، وبهذا يكون قد قطع كل أمل بتكرار « ميونخ » أخرى في آسيا ، كما أكد بأن هذا الموقف نهائي لاتناقض فيه ولا تراجع . ولم يكذب يطلع فجر اليوم التالي حتى كانت الرمايات قد ضعفت بشكل جلي ، ثم استمرت في التضائل حتى بلغت كثافتها خلال الأيام الخمس والعشرين التالية عشر الكثافة السابقة . وفي ٧ تشرين الأول أعلنت بكين وقف اطلاق النار نهائياً .

وفي مطلع الصيف من نفس العام أخذت الدعاية الشيوعية تهدد الولايات المتحدة بعمل عسكري واسع النطاق ، تشترك فيه قوات مشتركة صينية وروسية . ولما أظهرت واشنطن ارادتها وتصميمها على المواجهة والثبات ، سواء بارسال التعزيزات الى فورموزا أو بصلاية التصريحات التي كان يدلي بها كل من الرئيس وسكرتير الدولة ، عندئذ أخذت بكين وموسكو تلمحان بأن الصراع على الجزر هو مسألة داخلية بحثة بين الصينيين وأنه لا يوجد أي مبرر للتدخل الأميركي .

لم يفهم الرأي العام الغربي مرة أخرى طبيعة هذه المجابهة واللعبة التي يجب أن تلعب . وفي ٢ أيلول كتب السيد (ج . ألسوب) في

جريدة الميرالد - تريبيون يقول : . . . ان التهديد الذي يخيم على هذه الجزر الصغيرة من مضيق فورموز يضعنا أمام معضلة على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية . . . كذلك فقد وصف البعض هذه الجزر بأنها « مواقع لا يمكن الدفاع عنها » . وعمد آخرون الى اتهام الحكومة الأميركية بأنها أوقعت نفسها في ورطة لاخروج منها . وفي ١٠ أيلول كتبت احدى الصحف الفرنسية تقول : . . . ان وجود قطع بحرية من الأسطول السابع الأميركي على مسافة عدة آلاف من الكيلومترات عن مواتها ، سوف يعتبر تحدياً واستنزافاً للشيوخ الصينيين . . . ثم هل من الضروري أن نذكر بأن وصول قوات الجنرال (مالك آرثر) الى (يالو) قد أثار رد فعل فوري لدى المتطوعين الصينيين ؟ . . . انها حقاً « سياسة الهاوية » تلك التي يستمر السيد دالاس في اتباعها . ان مثل هذه السياسة لا يمكن أن تجدمايبررها الا اذا كان هناك خطر محقق يهدد وجود أمة أو المبادئ التي يقوم عليها السلام العالمي . ولكن هل هذه هي الحالة فعلاً في جزر كيموي ؟ انه أمر مشكوك فيه . « كان عنوان هذا المقال « لعبة خطيرة » . أما فيما وراء المانش ، فلم تكن مشكلة الشرق الأقصى وموقف السيد دالاس ليفهما بصورة أفضل . فقد أعلن المؤتمر العام لاتحادات التجارة مايبي : « ان من مصلحة الحلف الأطلسي أن نحدد على الفور وبدون تحفظ بأن بريطانيا العظمى لن تدع نفسها تساق الى حرب من أجل كيموي » . وفي مجلس الأمن وقف السيد (زورلو) ، وزير الخارجية التركية ، ليضم صوته الى جوقة القلقين ويقول : « ان الوضع في فورموزا يقلق العالم أجمع . . . فيجب أن نضع في مقدمة مشاغلنا التخفيف حدة التوتر في العالم ضرورة التخلي عن حل المنازعات

بالقوة . . . » وبعد عدة أيام قام السيد (جورج كينن) أيضاً بمهاجمة سياسة مجلس الدولة : « . . . هل من الضروري حقاً زج القوات الأميركية للدفاع عن هذه الجزر ؟ . . . اذا لم تنته مشكلة كيموي بكارثة ، فان مسألة فورموزا لن تجد الحل ، كما أنه من المحتمل ألا يسمح لنا المجتمع الدولي بالتأجيل والتسويف كما كنا نفعل في السابق » . ثم يتابع سفير أميركا السابق في موسكو كلامه ناصحاً بالتخلي عن هذا الموقع الذي يستحيل التمسك به فيقول : « . . . ان التخلي أحياناً عن موقف صعب يمكن أن يجلب لصاحبه من الاعتبار أكثر من محاولة التثبيت بهذا الموقف لمجرد انقاذ المظاهر . » ولكن عندما زار السيد (جوزيف ألسوب) الأنف الذكر كيموي قال : « انه لمن المشجع فعلاً أن يرى الانسان كيموي . . . لأن الواقع يبدو أقل سواداً من الأرقام والاحصاءات . . . ان مسألة كيموي ليست ملحة بالقدر الذي كنا نظنه . . . فالحسائر والأضرار التي سببتها المدفعية الشيوعية طفيفة للغاية ، وقد توهم القادة الشيوعيون بأن كيموي سوف تنهار كما انهارت جدران (جيريشو) عند أول رشقة من المدفعية » . . . والخلاصة أن المقارنة بين مختلف هذه الأقوال تذكرنا بالعناوين الشهيرة التي كانت ترافق عودة « نابليون » من جزيرة « ألبا » .

— لقد تم تلخيص مشكلة كيموي هنا لأنها تمثل بشكل كامل طبيعة المجابهات التي ما زالت ممكنة بين الشرق والغرب، وكذلك العرقلة وتشبيط العزيمة التي كان يمارسها قسم كبير من الصحافة والرأي العام الغربي ، بسبب الجراح العميقة التي خلفتها لهم الحروب وكذلك عدم فهمهم لاصول اللعبة الدبلوماسية في هذا العصر الحروري النووي .

كان موقف بكين في الواقع هو الموقف الوحيد الذي يمكن اتخاذه في مثل هذه الحالة : فالاستيلاء على هذه الجزر لا يمكن أن يتم الا بطريقةتين : جواً أو بحراً . أما من الجوف فلم يكن الأمر ممكناً نظراً للتفوق الجوي الأميركي ، وأما من البحر فان عملية الانزال تتطلب حشداً كبيراً من القطع البحرية والرجال والعتاد يصعب اخفاؤها على الأسطول السابع الأميركي الذي كان يستطيع تدمير هذا الحشد الكبير . الا أن ما هو أهم من هذا وذاك ، الاحتمال الرهيب الذي كان لابد أن ينجم على أي حشد للقوات الشيوعية . هذا الاحتمال هو امكانية تدميره بقذيفة حرورية نووية واحدة تنفجر على ارتفاع مناسب . فمن يستطيع الاحتجاج على ذلك ؟ ان الانفجار العالي سيكون « نظيفاً » لن تضرر منه اليابسة ولا الجزر ولا فورموزا . أما الحسائر التي ستحدث في صفوف الشيوعيين فيمكن تبريرها بأن عدوانهم كان جلياً . وهكذا يكون المعتدي هو الضحية الوحيدة . واذا كان الوضع الراهن في بحر الصين قد ظل قائماً حتى الآن ، فان الفضل في ذلك يعود الى التهديد الذي تمارسه الولايات المتحدة من جهة ، ووعي الصين الشيوعية لأبعاد هذا التهديد من جهة أخرى . لهذا هو ما ذهب اليه السيد دالاس عندما قال : « سيكون في هذا تعميم للقوة في الشرق الأقصى ، لأنه مرتبط با مصالح الحيوية للعالم الحر وله مساس بأمن الولايات المتحدة وسلامتها . . . » لقد كان السيد دالاس يرد في هذا على مقاله السيد خروتشوف أثناء المشكلة التركية في العام الماضي من أنه سوف يوسع الاشتباك في حال حدوثه . وهكذا فقد فهم كل طرف الآخر مرة ثانية وأدركت بكين أنه لابد من المفاوضات فعمدت أخيراً الى ايقاف النار .

– يمكن تقسيم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى ثلاث مراحل رئيسية :

١ – من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٢ : كان الأميركيون خلال هذه المرحلة الوحيدين الذين يمتلكون السلاح الذري (١) ولكنهم كانوا مع ذلك يتعثرون في تقدمهم لسببين :

(١) – في الشرق : اللعبة السوفيتية الذكية .

(٢) – في الغرب : عدم فهم الغربيين للظاهرة النووية وكيفية استغلالها .

ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة قد نجحت في انقاذ كل ما كانت تعتبره حيويًا . ولكن لو كان هذا السلاح بيد السوفيت لاستطاعوا استغلاله بصورة أفضل .

كانت سياسة الردع تأخذ أبعادها في واشنطن بشكل تدريجي . الا أنها لم تكن تحمي سوى المصالح الحيوية للغرب ، كما أن حرباً شاملة جديدة لم تكن ممكنة ، مما أدى الى المحافظة على الوضع الراهن في أوروبا . الا أنه على الرغم من احتكار الغرب للسلاح الذري طيلة هذه الفترة ، فإنه خسر الاشراف الذي كان يقوم به والتأثير الذي كان يمارسه بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ما يقرب من مليار شخص . وهكذا كان العالم الشيوعي ينتقل من أقلية ضئيلة الى أكثرية ساحقة .

(١) ان أول تجربة ذرية للسوفيت قد تمت في ايلول من عام ١٩٤٩ . الا ان المستودع النووي لم يشكل الا بعد ذلك بثلاث أو أربع سنوات ، حيث اكتسب وزنه العسكري والسياسي .

٢ - من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٥٧ : وفي هذه المرحلة تم استبعاد الحروب المحلية ، من النوع الكوري ، من قائمة الاشتكاكات الممكنة ، وذلك بسبب الاستخدام المحتمل للأسلحة الذرية ذات العيار الصغير في ساحات المعركة . الا أن هذه الفرضية لاتصبح سارية المفعول الا اذا اقتنع الطرف الآخر بأن الغرب مصمم فعلا على تسليق السلم التدميري حتى آخر درجة فيه اذا لزم الأمر . لذلك فقد أصبح من الضروري التفتيش عن طرق أخرى غير المجابهة المباشرة ، لممارسة استراتيجية التوسع الاقليمي أو التبعية السياسية وان قضية العراق تمثل بوضوح احدى هذه الطرق .

٣ - اعتبارا من عام ١٩٥٧ : في هذه المرحلة ظهر عامل جديد بدّل شروط التوازن بين المعسكرين الكبيرين . هذا العامل هو **الصواريخ العابرة للقارات** . فقد أصبحت الأرض الأميركية معرضة لمثل هذا النوع من الصواريخ التي لايعرف أحد بعد كيفية مكافحتها . وان أية سياسة رادعة تقوم على هذا السلاح الجديد ، من شأنها اعادة التوازن بسهولة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

وهكذا نجد أن شبح القوة قد فرض السلام ، اذا لم يكن في العالم أجمع ، فعلى الأقل بين المعسكرين الكبيرين . الا أن تطبيق سياسة الردع هذه في البلاد الديمقراطية يتطلب التفاف الرأي العام حول الحكومة حتى تتمكن من اتخاذ موقف صلب وحازم وجريء قد يتطلب منها الوصول الى حافة الحرب في بعض الاحيان . أما واقعياً ، فمن المتوقع أن يظهر هذا الرأي العام مخاوفه ويرفض اقتحام الأخطار الرهيبة لحرب نووية محتملة من أجل أغراض ذات أهمية ثانوية . ان

سياسة الخداع ودبلوماسية المغامرة تقلق الشعوب الغربية المتعطشة الى
سلام مبني على أسس سليمة واستقرار دائم وليس على التهديد
المستمر والتوتر الدائم ولعبة الهاوية .

ان السياسة الرذاعة، المبنية على وسائل بشرية ضعيفة ولكن على
التقنية الهامة والباهظة التكاليف ، يمكن أن تصبح ناجعة وفعالة اذا
استطاع الرأي العام الغربي أخيراً أن يدرك مغزى الانقلابات
الاستراتيجية والسياسية التي حدثت خلال هذه السنوات الأخيرة .

الفصل الرابع

شرائع السياسة الرادعة

— غداً ، يمكن الحكم على السياسة العسكرية الأمريكية بأنها فاشلة ، اذا لم تستطع الحيلولة دون اللجوء الى القوة . والهزيمة المشتركة هي مجرد تبادل الضربات الحروية النووية الأولى . من الآن فصاعداً لم يعد النصر متوقفاً على قيادة العمليات الحربية ، وانما على جعل الخصم يتخلى عن فكرة الصراع المسلح . أما أفضل هيئات الأركان اليوم ، فلم تعد تلك التي أعدت بلادها بشكل أمثل لقيادة الأعمال القتالية ، وانما تلك التي عرفت كيف تبرز بصورة أوضح عبث ومخاطر اللجوء الى القوة . وهنا يصبح كل طرف أقل استعداداً للمجازفة ، بالقدر الذي يتمكن فيه الطرف الآخر من اظهار استعداد أفضل للحرب وتصميم أقوى على القتال عند الحاجة .

لم يصبح هذا المفهوم الجديد لدور القوات المسلحة أمراً مفروغاً منه ، الا اعتباراً من شهر آذار سنة ١٩٥٤ ، أي منذ أن قامت لجنة الطاقة الذرية الأميركية بتفجير حشوة حروية نووية تعادل ١٥-١٨

مليون طن من الت . ن . ت ، حيث ساهمت هذه القدرة التدميرية الهائلة في تدعيم نظرية « ردع العدوان » عن طريق التهديد بالشار الحروري النووي ، خاصة بعد أن أصبح الهجوم أقوى من أي جهاز دفاعي ، كما أصبح الدفاع البحت مستنداً على الوسائط الهجومية ، ولم يعد باستطاعة أية قوة في العالم منع الصواريخ من بلوغ أهدافها المحققة .

في الماضي ، كانت الطاقة المدمرة للتذيفة ضعيفة نسبياً ، وكان كل طرف يحاول أن يستنفذ ببطء الطاقة القتالية للآخر ، وأن يشل تدريجياً ارادته وتصميمه على مواصلة القتال . لقد كان المحاربون يجدون المتسع الكافي من الوقت لكي يتكيف أحدهما مع الآخر . كذلك كان الهجوم والدفاع متوازنين تقريباً ، إذ يحاول كل طرف أن يحشد من القوات الحديدية بقدر ما يستطيع ، لتتعاقب بذلك المراحل الهجومية والدفاعية ، حتى تستنفذ امكانيات أحدهما وتخور قواه ، فيستغل الآخر هذا التفوق الذي لم يحصل عليه الا على المدى الطويل .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الجنرال الايطالي (دوهيه) ، كان قد فكر بتزويد الطائرة بمتفجر الت . ن . ت ، معتمداً في ذلك على الدروس المستفادة من الحرب العالمية الأولى . كانت غايته من ذلك وضع حد للحرب الطويلة الأمد ، لأنه يصبح في مقدور هذه الطائرات القاذفة ، حسب زعمه ، أن تدمر الأهداف الحيوية للخصم وخاصة مصانع الأسلحة ، لتشل بهذا القوات المسلحة وتنتهي الحرب بشكل سريع .

الا أن الحرب العالمية الثانية لم تثبت هذه النظرية . ولكن الذي أثبتها فعلاً هي تجربة هيروشيما ولكن بتعديل نوع المتفجر وجعله ذرياً وليس من الت . ن . ت .

— كانت الحرب الطويلة الامد تعطي الدفاع المضاد للطائرات
معناه ومبرر وجوده حيث كان يستنفذ قوى المهاجم ولكن
باستنفاد نفسه . وهكذا كان بين الطرفين نوع من التوازن يحاول
كل منهما الاخلال به لصالحه .

بعد انهيار الجبهة الفرنسية ، لم تجد كل من بريطانيا والولايات
المتحدة سوى القصف الاستراتيجي وسيلة لمتابعة النضال . وعندما
ازدادت الهجمات الجوية عنفاً وحدة ، عهد الرايخ الثالث الى قائد
القوى الجوية بمهمة اغلاق السماء الألمانية في وجه الطائرات الأميركية
والبريطانية . الا أن هذه كانت تطور تقنيها وأساليب تسربها ونفوذها
بشكل مستمر . أما من الجانب الألماني فقد كان الدفاع الجوي يمتد
من الدائمرك الى سويسرة ، مشكلاً جهازاً منظماً متكاملًا وفعالاً ،
يتألف من الرادارات والمطاردات والمدافع المضادة والأنوار الكشافة .
وهكذا كان كل من الطرفين يستنفذ كل موارد التقنيه وحيليه
والأعليه ، مع بذل أقصى درجات التضحية . وبعد انتهاء الحرب ،
دلت دراسة العمليات الجوية التي وجهت ضد الرايخ الثالث بأنه
على الرغم من قوة وتماسك الجهاز الدفاعي الجوي الألماني ، فإنه
لم يستطع ان يدمر سوى ٤ - ٦ ٪ فقط من طائرات الحلفاء التي
كانت تفزو الفضاء الألماني بصورة مستمرة وبدون عامل المفاجأة .

الا أن هذه النسبة المئوية ، على ضآلتها ، تشكل في الواقع خسارة
كبيرة : فاذا كان عدد الطائرات التي تهاجم ألمانيا كل ليلة هو
١٠٠٠ طائرة مثلاً ، فإن نسبة ٥ ٪ منها تعني تدمير ٥٠ طائرة ، أي
ما يقرب من ٥٠٠ اختصاصي بين طيار وملاح وقاذف الخ . . . ،
يجب تعويضهم . ولو افترضنا أن هذه الغارات قد استمرت بنفس

الوثيرة لمدة عام واحد ، فان مجموع ما يدمر من طائرات الحلفاء يصبح ١٥٠٠٠ طائرة . لذلك يتوجب على المصانع الحليفة ان تعمل باستمرار لتفطية هذه الخسائر ، كما يترتب على المدارس الفنية تاهيل ما يقرب من ١٥٠٠٠ سنويا لكي يحلوا محل العناصر التي فقدت .

كانت هيئات أركان القصف الاستراتيجي تهتر وتقلق عندما تزيد نسبة الخسائر عن الحد الطبيعي ، سواء كان ذلك نتيجة خطأ في تخطيط الحلفاء ، أم نتيجة قيام أركان الجنرال (كام هيوبر) ، رئيس أركان القوى الجوية الألمانية ، باكتشاف طريقة فنية جديدة في الدفاع الجوي . كما تقوم دوائر الأبحاث العملياتييه ، المشكلة حديثاً آنذاك ، بتحليل أسباب فشل الهجوم أو عوامل نجاح الدفاع . وهكذا كانت توضع على الفور تجهيزات جديدة وتكتيكات حديثة لتكون موضع تجربة ومجال اختبار . ويعود السبب في ذلك الى أن المصانع والمدارس لم تكن تقوى على اعطاء مردود أكبر ولا وثيرة أسرع . وكانت اية زيادة بنسبة ١ % بمعدلات الخسائر اليومية للحلفاء ، تعتبر نصراً ظاهراً للدفاع على الهجوم . كذلك كان العكس صحيحاً بالنسبة للهجوم على الدفاع . أما اذا حدث توازن بين الطرفين ، فقد كانت الجهود تبذل دون هوادة لتحطيم هذا التوازن والاخلال به كل لصالحه . كل هذا كان يحتاج الى وقت وامكانيات . فقد احتاج تدمير جزء من مدينة (كولونيا) الى ما يقرب من ٢٠٠٠٠ طلعة جوية ، كلفت الحلفاء خلال ثلاث سنوات ما يقرب من ١٠٠٠ طائرة .

— لقد بلغ مجموع ما ألقاه الحلفاء على ألمانيا حوالي ٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠ —

طن من اتقابل احتاجت الى أكثر من ١٤ مليون طلعة جوية وأربع سنوات من الجهد المتواصل الدؤوب . ومما لاشك فيه أن هذا الهجوم قد مهد سبيل النصر أمام الحلفاء الا أنه لم يستطع فرضه . كان كل طرف يعمل على استنفاد قوى الآخر البشرية منها والمادية ولكن بشكل بطيء ، مما جعل نتيجة الصراع مبهمة لأمد طويل .

كان الدفاع الجوي الألماني نشيطاً وفعالاً الى حد بعيد فقد عبثت له أعداد كبيرة من الرجال تجاوزت المليونين الا أنها كلفت الحلفاء غالباً .

— الا أن تجربة هيروشيما قد بدلت كل شيء . فالمتفجر النووي الذي أصبح يفوق المتفجر العادي بعشرات الآلاف من المرات ، قد جعل الدفاع الايجابي ضرباً من ضروب المحال . فلم يعد يكفي ايقاف الغزو الجوي المعادي بنسبة ٥٪ أو ١٠٪ ، أو حتى ٥٠٪ ، فاذا كانت ١٠٠ قذيفة حرورية نووية مثلاً ، تكفي لتدمير البنية البشرية والسياسية والاقتصادية لبلد من البلدان ، وكان باستطاعة الدفاع أن يسقط نصف الطائرات المهاجمة ، فان مثل هذا المردود لايمكن أن يعتبر رادعاً لأي عدوان ذري . ولكن كيف يمكن الوصول بالفعالية الدفاعية الى نسبة الـ ٥٠٪ اذا كان الدفاع الألماني لم يتمكن من الوصول الى عشر هذه النسبة رغم الجهود الجارية التي بذلت خلال سنوات عدة ؟

ومن الجدير بالذكر هنا أن نتيجة الدراسات ، التي قام بها الخبراء حول الدفاع عن الأراضي الأوروبية ضد الهجمات الجوية السوفيتية كانت مخيبة للآمال . فقد دلت الحسابات التي جرت آنذاك ، بأنه

كان باستطاعة السوفييت بواسطة ٤٠ قذيفة ذرية فقط ، أن يشتتوا مجموع الجهاز الدفاعي الجوي للحلفاء ، وأن يشلوا كافة وسائل الرد عندهم . فلو أعطينا الدفاع من الفعالية نسبة ٢٠ ٪ ، أي أربعة أضعاف النسبة التي كان عليها الدفاع الألماني خلال الحرب العالمية الثانية ، لكان يكفي أن يرفع المعتدي قذائفه من ٤٠ الى ٤٨ فقط ، حتى يظل قادراً على تحقيق نفس الأهداف السابقة . وهكذا فإنه يظل قادراً على تجريد خصمه من كافة وسائل القتال بمجرد بذل هذا الجهد الإضافي البسيط . ولكن قد يعترض البعض على ذلك بسبب الطرق الفنية الحديثة التي وضعت مؤخراً والتي من شأنها زيادة فعالية الدفاع بشكل ملموس ، كالصواريخ الموجهة أرض - جو وطائرات الملاقات التي اختلفت كلياً عن مثيلاتها في الحرب العالمية الثانية . إلا أن هذا غير مجد وخاصة بالنسبة لأوروبا نظراً لضعف المسافة التي تفصلها عن الاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي يجعل من العبث الركون الى أي مفهوم دفاعي .

إذا كان هذا هو رأي الخبراء في الدفاع منذ عدة سنوات ، أي عندما كانت وسائل الهجوم الذري مقتصرة على القنبلة والطائرة ، فكيف يكون الأمر اذن الآن بعد أن تم اختراع الصواريخ النووية العابرة للقارات ؟ ان الجميع يبذلون الآن قصارى جهدهم لصنع صواريخ مضادة للصواريخ ، ولكن هذا الأمر لن يكون ممكناً إلا عندما تتوفر لدى الطرفين المخزونات الكافية من الصواريخ الهجومية .

ولكن حتى في حال تعميم استخدام الصواريخ المضادة للصواريخ فإنه يجب أن يعمل حساب خاص للخطأ البشري والفني ، الذي قد

يؤدي الى كوارث في بعض الأحيان . وعلى الرغم من استمرار الدراسات لتحسين الدفاع وتطوير طرقه وأساليبه ، يجب ألا نتوقع منه سوى نتائج ثانوية . فهو لا يملك الا أن يزيد قليلا من الصعوبات التي تعترض المهاجم ، ويجبره بالتالي على اتخاذ بعض التدابير الإضافية مع زيادة ضئيلة في الجهد المبذول والامكانيات المهدورة . الا انه من الاهمية بمكان ألا نحمل الجهاز الدفاعي فوق طاقته والا ننتظر منه أكثر مما يمكنه أن يعطي والا نعطيه أكثر مما يستحق .

ان منشأ السياسة الرادعة ، على الصعيد العسكري ، هو هذا العجز الذي يتصف به الدفاع الجوي . فمن المؤكد أن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها ، عشية هيروشيما ، مدفوعة لأن تمارس نوعاً من البوليس الدولي ، معتمدة في ذلك على الرعب الذي بذرته في قلوب الناس قوتها الجوية الذرية ، الأمر الذي أدى الى المساهمة في المحافظة على النظام في العالم .

الا أن من مفارقات هذا العصر النووي ، أن أكثر الأمم ميلا للسلام ، وأقوى الشعوب تصميماً على الدفاع ، لم يعد باستطاعتها الآن بناء أمنها وسلامتها على الأسلحة الدفاعية . فبالأمس ، كان من الممكن تبني استراتيجية دفاعية بحتة معتمدة على تسليح دفاعي ، كما كانت عليه الحال في بعض الدول الأوروبية مثل سويسرة والسويد مثلاً ، اللتين اعتمدتا الدفاع أساساً في سياستهما وتكتيكهما وتسليحهما حفاظاً على حيادهما . كذلك كان الوضع في فرنسا ، لحد ما ، بعد الحرب العالمية الأولى . وقد قلنا لحد ما ، لأن فرنسا لم تكن حيادية ولكنها كانت تتبنى استراتيجية دفاعية في نفس الوقت الذي كانت

تقدم فيه ضمانها لما كان يسمى « بالحلف الصغير » (١) . وأكبر برهان على ذلك ، « خط ماجينو » ونخطة استخدام المدرعات والأهمية المعطاة للطيران المطارد . ولكي توهم نفسها بامتلاك تسليح كامل ومتجانس ، فقد عمدت الى تشكيل قوة صغيرة من الطيران القاذف ، سرعان ما أطلقت عليه اسم « الطيران الدفاعي الثقيل » .

كان هذا المفهوم للأمن المستند على الدفاع يجد بعض مبرراته آنذاك ، يساعده على ذلك النفاق السياسي وارضاء الحواطر ودعم الرأي العام .

أما اليوم ، فلم يعد بالامكان أو المغتفر تطبيق هذه السياسة البعيدة عن الواقع ، على التكتيك الحاضر وتطوراته . الا أنه من المستغرب فعلا ، أن يصرح أحد كبار الساسة حديثاً (فيما وراء الرين) ، بأنه لا يمكنه أن يتصور سياسة دفاعية مبنية على أسلحة هجومية . فالشعب المسلم حقاً لا يمكنه الاعتماد على القوى الهجومية . وبما أن السلاح الحروري النووي موجود فعلا ، فيجب استخدامه دفاعياً ولو أدى الأمر الى تغطية سمائنا بالحواجز النووية ، ولكن يجب التخلي عن سياسة فرض السلام عن طريق التهديد الدائم بالحرب . الا أن هذه النظرية ، على أخلاقيتها ، تظل مستحيلة التطبيق لأنها تحاول التوفيق

(١) حدث نفس التناقض في شهر ايار من عام ١٩٤٠ : حيث أطلق جيش تم تصميمه للدفاع ، للهجوم على هولاندة . كان التسليح الفرنسي ، قبل الحرب العالمية الثانية ، يضم تناقضا من نوع آخر : لان فرنسا ، المتحالفة مع الدول البحرية الكبرى كانت تخصص جزءا كبيرا من موازنتها العسكرية لصالح القوى البحرية ، وكأنها على العكس تماما متحالفة مع دول برية ومضطرة لمجابهة الدول البحرية الكبرى .

بين المثالية المجردة المستمدة من الماضي ، والواقع العلمي الملموس الذي يفرضه الحاضر .

حتى في الولايات المتحدة نفسها ، فإن السياسة التي تهدف الى المحافظة على السلام عن طريق التهديد بالثأر الشامل ، لم تفرض نفسها دفعة واحدة . اذ طالما كانت الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تمتلك السلاح الذري في وقت من الأوقات فقد كان باستطاعتها أن تفرض تفوقها العسكري وتنتصر على أقوى وأكبر جيوش العالم بدون أدنى ريب . كذلك كان بإمكانها فرض سياستها وشرائعها على العالم كله . ولكن التوازن الذي حدث ، كان مرده الخوف الذائبي ، السياسي والمعنوي ، الذي منع أميركا من استغلال الميزة العسكرية الحاسمة التي كانت تمتلكها .

— بعد هير وشيما ، وفور قيام الحكومات بقياس النتائج الأولى للحدث الذري ، وجدنا العالم ينقسم الى قسمين : القسم الأول ، الذي انضمت اليه جميع البلدان التي كان من الواضح أن الولايات المتحدة سوف تجازف في سبيل تأمين سلامتها واستقلالها . أما القسم الثاني ، فقد وجدت نفسها فيه تلك البلاد التي لم تكن « تستحق » مثل هذه المجازفة والتصميم .

الا أنه كان بإمكان الولايات المتحدة أن تمارس في حينه أكثر السياسات عجرفة وكبرياء ، وأن تقوم ، دون أية مجازفة تذكر ، بالتلاعب بهذا التقسيم لصالحها كما تشاء وأن تضمن استقلال جميع البلاد المهددة من الاتحاد السوفيتي . الا أن هذا التفوق لم يستغل . لقد كان التهديد الذري صالحا جدا لان يكون في خدمة دبلوماسية هجومية ، الا انه لم يستخدم الا لغراض دفاعية فقط .

— فيما بعد ، واعتباراً من عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، بدأ الغرب يخسر تفوقه الذري . فبعد مجيء الجنرال ايزنهاور الى البيت الأبيض بستة أشهر ، سجل الخبراء الامريكويون اول تفجير حروري نووي سوفيتي . عندئذ ، لم يكن لدى القوى الجوية الاستراتيجية السوفيتية سوى قاذفات بطيئة نسبياً وذات مدى عمل محدود . لذلك فقد رأت وزارة الدفاع الأميركية بأنه مازال لديها وقت انكافي لانشاء جهاز دفاعي جوي قوي . في ذلك الوقت ، لم تكن نصوصاريخ قد ظهرت بعد ، لذلك كان التهديد الوحيد هو الذي تشكله القاذفات السوفيتية الثقيلة التي كانت مضطرة فنياً للطيران بسرعة أقصاها ٩٠٠ كم في الساعة ، مما كان يضمن تفوق طيران الملاقة عليها . رغم هذا ، لم تكن الأجواء الأميركية كاملة المناعة ، إلا أن مهمة المهاجم كانت على درجة كبيرة من التعقيد .

— كان انشاء مثل هذا الجهاز الدفاعي يتطلب ميزانية كبيرة ، لم يكن من الممكن أخذها من مخصصات ((سلاح الطيران الاستراتيجي)) ، الذي كان لا يزال الضمان الرئيسي للأمن الأميركي . لذلك كان لابد من تقليص موازنة القوات البرية والبحرية ، وتخفيض عدد أفراد القوات المسلحة الأميركية بما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ رجل . لأن الولايات المتحدة ، على غناها ، لم تكن تتحمل جيداً الثمن الباهظ الذي كانت تشتري به أمنها وأمن حلفائها . ففي شهر أيلول من عام ١٩٥٢ ، أدلى الجنرال (ايزنهاور) ، أثناء حملته الانتخابية بالتصريح التالي : « ان نفقاتنا الكبرى ، هي تلك التي نخصصها للأمن حيث تبلغ قيمتها ٦٠ مليار دولار (وهي ميزانية عام ١٩٥٢ ، أثناء الحرب الكورية) . وهنا بالذات يمكننا توفير المبالغ الطائلة ، دون

أن نجد من قدرتنا الدفاعية . . . » . ثم يتابع الجنرال الكبير والسياسي المحنك كلامه قائلا : « ان ما يسعى اليه السوفييت في الواقع ، هو افلاس الولايات المتحدة اكثر من هزيمتها في ساحة المعركة ، » كان يشارك الجنرال أيزنهاور في هذا المفهوم كل من السيد (جورج هامفري) ، سكرتير الدولة للشؤون المالية ، والأميرال (رادفورد) رئيس هيئات الأركان ، والسيد (ولسون) ، وزير الدفاع . ان هذا التأثير للاقتصاد على القوات المسلحة ، وبالتالي على السياسة العامة لأمن الدولة ، كان من أهم العوامل التي ساعدت على تدعيم السياسة الرادعة بواسطة التهديد بالتأثر الشامل . فعلى الرغم من كونها باهظة التكاليف ، الا أنها أوفر من الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الرجال تحت السلاح . ولكن كيف يمكن تحقيق التوازن مع الأعداد الهائلة للقوات البرية السوفيتية ؟ :

في شهر كانون الثاني من عام ١٩٥٤ ، صرح السيد (دالاس) بما يلي :

« سيظل الدفاع المحلي (١) على درجة من الأهمية ، ولكن لا يمكن لأي دفاع محلي ان يقاوم القوى البرية الهائلة للعالم الشيوعي . لذلك لا بد من قوة انتقامية تفرز هذا النوع من الدفاع » .

— وهكذا نجد أن الاقتصاد والاستراتيجية يبرران عقيدة الانتقام . الا أن القرار النهائي بتبني هذه العقيدة بشكل كامل ، لم يتخذ سوى في نهاية عام ١٩٥٣ ، مع تبني ماسمي آنذاك « بالنظرة الاستراتيجية

(١) كان السيد دالاس يعني « بالدفاع المحلي » ، الصراع في الاشتباكات المحلية التي تتم بالوسائل العادية ، او حتى بالاسلحة النارية « التكتيكية » ذات العيار الصغير .

الحديدية . فقد أصبحت موازنة الدفاع حوالي ٣٥ مليار دولار ، أدت الى امتلاك ما كان يسمى « بالعصا الكبيرة » القادرة على المحافظة على الأمن والنظام في العالم .

مهما كان مجال التطبيق الفعلي لهذه السياسة ، فانها ولا شك قد أقامت نوعاً من التوازن بين المعسكرين الكبيرين .

— ان ردع الخصم عن اللجوء للقوة ، ليس ابتكاراً جديداً في تاريخ العلاقات بين الشعوب . فمنذ الأزل ، والمعتدي يقدر مدى المجازفة التي سيقدم عليها ، ثم يوازن بينها وبين المغنم التي سيحصل عليها نتيجة لهذا العدوان . اذ لا يكفي أن تكون نتيجة القتال لصالحه ، وانما يجب أن تتناسب الخسائر التي يتكبدها مع الرصيد الذي سيحصل عليه

— ان ما يجري اليوم اذن هو نفس ما كان يجري بالأمس ، ولكن مع فارق وحيد ، هو أن أي خطأ في الحساب والتقدير ، ستكون عواقبه وخيمة ومميتة . فبالأمس ، كان الخاسر أو المهزوم يتخلى للمتصر عن قطعة من أرضه ، أو يغير حكومته أو يبدل سياسته أو يخضع لحكم جديد مؤقت ثم ينتهي الأمر . أما اليوم ، فقد أصبح الأمر مختلفاً كل الاختلاف نظراً لارتباطه بمصائر شعوب بأكملها . هذا بالإضافة الى أن الحراب والدمار والموت لن يكونا في جانب واحد ، وانما سيعمان الأطراف المتحاربة جميعها بصورة لا يمكن أن يكون معها التفاوت كبيراً .

— من الطبيعي أن أهم ما في سياسة المحافظة على الوضع الراهن عن طريق التهديد ، هو ادراك الطرفين الكامل للمجازفات والمخاطر التي تنجم عن استخدام القوة . فخلافاً للماضي ، أصبح المطلوب

من الآن فصاعداً « منع الحرب بدلا من شنها وربحها » ، وهذا يتطلب أن يلم كل معسكر بإمكانات الآخر المأما كاملا ودقيقتا . وكما كانت القوة الانتقامية للخصم كبيرة ، كلما توطلدت أسس السلام معه . لذلك رأينا كلا من المعسكرين يذكر أحدهما الآخر بصورة مستمرة بالقوة الضاربة التي سيواجهها البادىء بالعدوان . فها هي موسكو قد استطاعت أن تظهر أهمية الفرق السوفيتية الكثيرة . والقنبلة الذرية ، كما أبرزت الآن الصواريخ الهجومية ذات الرأس الحروري النووي التي ظلت على لسان السيد خروتشوف بشكل دائم . أما في الغرب ، فكثيراً ما سمعنا عن قوة « سلاح الطيران الاستراتيجي » وردود فعله الآلية السريعة لمواجهة أي عدوان . بعد أن أدرك كل طرف الامكانيات الحرورية النووية للطرف الآخر ، لم يعد أمامهما سوى التلاعب بالرأي العام والتأثير عليه مع استغلال جهله للاستراتيجية النووية الجديدة ، حتى يضعف ويجن ، ويحد بالتالي من قيمة السياسة الرادعة التي تنهجها حكومته . وهنا لابد من القول بأن « الكريملين » ، الذي لا يهتم كثيراً بموضوع الرأي العام ، يتفوق كثيراً في هذا المجال على العالم الحر ، الذي تتوقف سياسته كلها على هذا الرأي العام بالذات .

هكذا تتكشف تدريجياً السمات المميزة الجديدة للسياسة الرادعة . واذا جاز لنا أن نستخدم المقارنة الرياضية في هذا المجال ، فإنه يمكننا تشبيه السياسة الرادعة بحاصل ضرب قيمتين : احدهما فنية بحتة ، تمثل القيمة العملياتية للوسائط العسكرية المستخدمة لممارسة الثأر ، وأما الثانية فذاتية ، تعبر عن ارادة الأمة المهتدة في استخدام القوة بدلا من الخضوع والاستسلام .

ان من الأنسب تقديم هذين الشرطين الأساسيين للسياسة الرادعة بشكل جداء ، حتى يظهر بشكل علمي واضح مدى ارتباط كل من هذين الشرطين بالآخر . فاذا كانت قيمة أحدهما معدومة ، أي معادلة للصفر ، عندئذ لا بد أن تكون قيمة الجداء ، أو قيمة السياسة الرادعة ، معدومة أيضاً . من هذا يمكن أن نقول ، بأنه اذا كانت حكومة البلد ، الذي نريد أن نمارس ضدها سياسة الردع ، قادرة على ابطال قوتنا الانتقامية ، أو على شل ارادتنا في استخدامها ، أو على الاثني معاً ، فاننا سنجد دون شك أن سياستنا الرادعة قدأفلست أو هي توشك على الافلاس . عندئذ يمكن أن يقدم الخصم على العدوان ، وأن يتقبل المجازفة بعد أن يكون قد اختبر تصميمناوسبر غور ارادتنا .

– ان الوضع القائم فيالعالم عامة ، وفي أوروبا خاصة ، يتوقف الى حد بعيد على مفهوم ردع العدوان ، وعلى ادراك كنهه ومداه . فكلما عم امتلاك السلاح النووي ، كلما أصبح مفهوم الردع مشتركاً بصورة أكثر ، وأضحى كل بلد يمارسه حسب طاقته وامكانياته .

« الميزات الاساسية للقوة الضاربة »

ان أهم ميزات الوسائط العسكرية للسياسة الرادعة هي أن تكون مستورة حتى لايعرف مكانها فتدمر . ومهما كانت قوة الخصم ومدى نجاحه في تأمين المفاجأة ، يجب أن تكون سلامة قوى الرد والانتقام مضمونة بشكل أكيد . من البديهي أن البلد الذي يبني أمنه على سياسة ردع العدوان ، لا يمكن أن يكون هو البادئ بالعدوان ، فهو يكتفي بأن يهدد بالثأر الشديد ، كل من تسول له نفسه الاعتداء على

سيادته أو سلامة ممتلكاته أو وحدة أراضيه . لذلك كان من أهم
المستلزمات العسكرية لهذا العصر الحروري النووي ، أن يظل البلد
المسلم جاهزاً بصورة مستمرة لتحمل الصدمة الذرية الأولى ، مع
الاحتفاظ في آن واحد بقدرته المادية على الرد ، واراادته المصممة
على الثأر .

إذا تحقق هذان الشرطان الأساسيان ، فانهما يشكلان عاملاً هاماً
من عوامل ردع العدوان ، اذ من غير المعقول أن يلجأ الخصم للقوة
وهو واثق من أن الضربة الجوابية التي سيتلقاها ، سوف لن يكون
بامكانه تناديها

— طالما ظلت قوى الثأر مقتصرة على القاذفات التي تحمل القنابل
الذرية ، فقد كان باستطاعة المعتدي أن يدخل في حسابانه تدمير أكبر
عدد ممكن منها على مطاراتها ، حتى يتسنى له بالتالي إيقاف الباقي
قبل بلوغ أهدافه . ولا بد هنا من التنويه بأن هيئات الأركان تعتمد
في تخطيطها ودراساتها لاحتمالات الهجوم والدفاع على تدمير الطائرات
على الأرض أكثر من اعتمادها على ملاقاتها في الجو .

أما اليوم ، وبعد أن أصبحت قوى الثأر مستورة وملتجئة ومتحركة
وكذلك بعد اكتشاف الصواريخ ، فقد صار بإمكان الدولة الدفاعية
ألا تخضع للضغط والتهديد وأن تكون واثقة من أن هذا لن ينتقل الى
الى حيز التنفيذ .

مما لاشك فيه أن أول ماسيحاوله المعتدي هو ضرب القواعد
الصاروخية . أكثر من ملاقاتة الصواريخ في الجو ، لأن تدمير الصاروخ
على مداره أصعب بكثير من ملاقاتة طائرة قاذفة ولو كانت سرعتها

تفوق سرعة الصوت ، لذلك فمن الطبيعي أن يسعى المعتدي بصورة حتمية لإبطال القوى الانتقامية للخصم بتدمير قواعده الصاروخية أنى وجدت . ان أحجام هذه الأهداف هي أصغر بكثير مما هي عليه في المطارات ، وكذلك فهي أقل تعرضاً من القواعد الجوية ، يسهل اخفاؤها وانزالها عميقاً تحت الأرض ، أو تأمين حمايتها بواسطة الحركة سواء على سطح الأرض أو البحار ، في الفضاء أو في أعماق المحيطات . لهذه العوامل مجتمعة ، يمكن القول بأن تدميرها شبه مستحيل . ومتى تمت حماية الوسائط الانتقامية على هذا النحو وتأكد ذلك للخصم فان هذا الأخير سوف يعدل عن التفكير بالعدوان بصورة تلقائية . فالسياسة الرادعة لا يمكن اذن أن تكون فعالة وناجعة الا اذا رافقتها على الصعيد العسكري وضع الصواريخ بمأمن من ضربات العدو .

— من المؤكد أنه من السهل على المعتدي أن يدمر بل ويبيد المدن والمحلات الآهلة بالسكان ، وأن يمحو بدقائق معدودة البلد المعتدى عليه من خارطة العالم المتحضر . ولكن اذا لم يسبق ذلك ، أو يرافقه على الأقل تدمير القواعد الصاروخية ، فانه لن يكون لدى المعتدي الوقت الكافي لأن يقطف ثمار انتصاره السهل .

— خلاصة القول ، وخلافا للعرف العام ، انه كلما زاد التقدم في المجال النووي ، كلما أمكن منع اللجوء الى القوة وردع العدوان، حتى ولو كانت الدولة المعتدية هي الاقوى والاغنى والاكبر .



— في الحقيقة ، ولكي تنجح السياسة الرادعة ، لا يكفي أن تكون وسائلها وأدواتها الانتقامية بآمن من الهجوم الأولي للمعتدي فحسب وإنما يجب أن يعرف هذا الأخير ذلك بصورة لا تقبل الشك . كذلك يجب أن يكون لدى هذه الوسائل أيضاً القدرة على تحطيم دفاع الخصم والوصول الى أبعد الأهداف وأهمها .

ومما لا شك فيه أن المعتدي ، الذي يملك زمام المبادرة ، ويتوقع ردود الفعل من الضحية ، سوف يعتمد الى تعبئة كافة طاقاته الدفاعية قبل أن يوجه ضربه الأولى . فهو بذلك يحاول أن يقلل من قيمة رد الفعل ويخفف بالتالي من وطأة الضربة المعاكسة أو تحطيمها كلياً . لذلك كان من الضروري أن يضع المدافع في حسابه بأن قواته الانتقامية سوف تواجه أقوى الأجهزة الدفاعية وأعقد الحواجز . إلا أن هذه الاستعدادات لتحسين الدفاع قبل الهجوم ، من شأنها أن تكشف نية العدوان المبين لأنها لا بد وأن تتم على أوسع نطاق . وهذه ميزة لصالح المدافع يمكنه بواسطتها تجنب المفاجأة .

— ان كافة شرائح الاستراتيجية النووية تنقلب رأساً على عقب ، اذا استطاع المعتدي أن يقيم جهازاً دفاعياً غير قابل للاختراق ، لأنه عندئذ لا يعود مرغماً على أن يبدأ هجومه على وسائل الرد لدى الخصم بل يكتفي أن يقوم بتوجيه اذار ثم ينتظر ردود فعل الدولة المهددة . فاذا لم ترضخ هذه الدولة للانذار وفضلت البدء بالهجوم على البلد المحرض ، عندئذ يقوم هذا الأخير بتدمير الوسائل الهجومية في الجو وقبل أن تصل الى أهدافها . بهذا تظل وسائله الهجومية سليمة ، بينما تكون وسائل الخصم قد دمرت . هنا يختل التوازن ويصبح باستطاعة البلد الذي وجه الانذار أن يفرض شروطه .

أما اذا لم يستجب الخصم للتحريض ولم يبدأ بالهجوم فان باستطاعة البلد المحرض أن يهاجم بعض المدن لكي يضمن بشكل أكيد انطلاق الوسائط الهجومية للعدو فيدمرها ويصبح سيد الموقف .

— مهما بدا هذا الكلام غريباً ، فان الحصول على جهاز دفاعي فعال بنسبة ١٠٠ ٪ ، اذا فرضنا أن الوصول الى مثل هذه التعالية أمر ممكن) . ، يعطي المعتدي امتيازاً أفضل بكثير من امتلاكه لأعظم قوة هجومية . اذ يمكنه ، بعد امتصاص القوة الهجومية للخصم ، أن يفرض شروطه بقوة هجومية بسيطة . وهذه أيضاً مفارقة ثانية من مفارقات هذا العصر : وهي ضرورة اعتماد أكثر النوايا عدوانية على تنظيم دفاعي متين .

— الا أنه من الصعب جداً الحصول على مثل هذا الجهاز الدفاعي المثالي ، اذ يكفي أن ينجح عدد قليل من الصواريخ في اختراقه حتى يحدث خسائر فادحة .

— عندما كان قائد « سلاح الطيران الاستراتيجي » الأميركي يطالب دائماً بزيادة عدد اسراب القاذفات ، فان ذلك لم يكن بسبب عجزها عن حمل كمية كافية من الدمار ، وانما سعياً وراء قوة انتقامية كبيرة ، تظل قادرة على اشباع السماء السوفيتية رغم التدمير الأولي للمطارات الأميركية ورغم نسبة الخسائر المحتملة في الجو .

— لازال عدد الصواريخ السوفيتية غير كاف حتى الآن . لذلك فان أي هجوم سوفيتي ، لا بد أن يجمع بين الصواريخ والقاذفات بان واحد ، الأمر الذي سيؤدي حتماً الى اعطاء الأميركيين انذاراً مبكراً يمكنهم من انقاذ قسم لا يستهان به من قواتهم الانتقامية التي تكفي لتحويل الاتحاد السوفيتي الى صحراء .

أما بالنسبة للدولة التي لا تمتلك سوى وسائل انتقامية محدودة ، كبريطانيا مثلاً ، فإن عليها أن تتخذ تدابير حيلة مشددة وباهظة التكاليف ، كالالتجاء والانتشار والتحليق المستمر في الجو . إلا أن الرصيد الذي تشكله بريطانيا بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، رغم كونها من الدول الكبرى ، هو أقل بكثير مما تشكله الولايات المتحدة الأمريكية ، ولما كان مدى المجازفة التي يمكن أن يتحملها أي معتد ، يتوقف على قيمة الرصيد أو الربح الذي سيجنه ، فإنه يكفي أن يمتلك كل بلد من القوى الانتقامية ما يتناسب مع مايشكله هو في نظر المعتدي من رصيد ، حتى يستطيع بذلك أن يمارس بدوره سياسة رادعة أيضاً . وسترى فيما بعد قيمة هذه العلاقة بين المجازفة والمفهم ، وكذلك المعدل الوسطي من القوى الانتقامية ، التي يجب أن يمتلكها كل بلد حتى يحافظ على حريته وسلامة أراضيه .

★ ★ ★

— لكي تتمكن القوى الانتقامية من اعطاء مردودها المطلوب ، يجب أن يتم عملها عند الحاجة بصورة آلية . كذلك يجب أن يقتنع المعتدي بأن كافة التدابير السياسية والإدارية قد اتخذت مسبقاً لكي تطلق الوسائط الانتقامية من عقالها عند أي عدوان ومهما كانت نتائج الهجوم الأولي للمعتدي . إن هذه الحتمية والآلية في رد الفعل هي من أهم عوامل نجاح السياسة الرادعة .

— صرح الجنرال اينزهاور في أحد مؤتمراته الصحفية ، في ٤ آذار عام ١٩٥٩ ، بما يلي :

« . . . إن إعلان الحرب هو من مسؤولية الكونغرس . . . ولكنني

أريد أن أوضح هنا ، بأنه في بعض الحالات ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بحياة الأمة ، عندئذ لا يكون هناك متسع من الوقت ، فيجب على الرئيس أن يتخذ القرار . . . » .

— هذا هو في الواقع موقف الحكومة الأميركية. ولكن من الطبيعي أن تبنى آلية الضغط على الزناد الذري سرية للغاية ، حتى تحقق السياسة الرادعة أهدافها .

— إن هذا الاستخدام الجديد للأسلحة الرادعة يشكل في الواقع مصدرًا للقلق ، أثار حوله كثيرًا من التحفظات والانتقادات . فقد رأى فيه الكثيرون سببًا محتملاً للخطيئة الكبرى ، التي من شأنها إشعال حرب إبادة ، لم يكن يقصدها أحد .

— قد يكون في هذا شيء من الصحة ، ولكن التخطيط الدقيق يستطيع أن يضع حدًا للأخطار التي يمكن أن تنجم عن الآلية والتسرع. أما الذي يبني حيطته وأمنه على الردع ، فإن الانتقاء سهل : فأما أن تبوء السياسة الرادعة بالفشل وينتصر الأقوى ، وأما أن تنجح السياسة فيكون قد كفى الله المومنين القتال . مما لا شك فيه أن أي خطأ يحدث في هذا المجال سوف يكون من الصعب جدًا تداركه ، خاصة بعد ظهور الصواريخ . فلو كان الأمر متوقفًا على القاذفات لكان بالإمكان تدارك الخطأ وإعادة هذه القاذفات إلى قواعدها قبل أن تعبر حدود الاتحاد السوفيتي . أما بالنسبة للصواريخ فإن الموضوع موضوع دقائق فقط .

وهنا يعود العامل الجغرافي ليلعب دوره . فهو مازال يعطي الولايات المتحدة ميزات لا يمكن أن تتمتع بها سائر الدول الأوروبية .

ونظراً لعدم كفاية الصواريخ السوفيتية كما رأينا سابقاً ، فلا بد من الاعتماد على القاذفات ، التي لا يعقل أن تعبر بحر الشمال والمحيطين الهادي والأطلسي متجهة نحو العالم الجديد ، دون أن ينطلق الانذار العام . إذ أن أية تحركات في هذا الاتجاه لا يمكن أن تفسر بأنها مناورة أو تدريب ، على ضوء العلاقات الراهنة بين الشرق والغرب . وهذا ما يعطي رئيس الولايات المتحدة مهلة للقرار الحاسم تقدر في حدود ٣ - ٤ ساعات . أما بالنسبة لأوروبا ، فإن رادارات الحلف الأطلسي تسجل يومياً تحليقاً مستمراً للطيران الشرقي على مقربة من الحدود . وهنا يكفي أن تجنح هذه الطائرات الى اليمين أو اليسار حتى تصبح فوق الاهداف الأوروبية خلال دقائق معدودات .

— لنفرض الآن أن بعض الدول الأوروبية قد استطاعت امتلاك السلاح الذري وأنه أصبحت لها سياسة رادعة مستقلة تعتمد أساساً على وسائلها الخاصة . ان هذه الفرضية يمكن أن تصبح حقيقة خلال السنوات العشر القادمة فهي تستحق أن ندرسها من الآن .

في هذه الحالة ، سوف لن يكون للعامل الجغرافي أي تأثير ، ولن تكون أمام الحكومات فرصة كافية للتفكير . وان أي خطأ في التأويل سواء فيما يتعلق بنوايا موسكو أو أعمالها قد يؤدي الى كارثة لا يمكن تفاديها . في الوقت الذي كان فيه الرأي العام البريطاني قلقاً بسبب الأخطار الناجمة عن التحليق المستمر للقاذفات الذرية في سماء انكلتره كتب (ليدل هارت) يقول : « من المحتمل ، خلال الأزمات ، عندما تكون المشاعر في أوج توترها ، أن تؤدي التصرفات الفردية لبعض القيادات المرووسة الى كارثة عالمية ، اذا قدرت هذه القيادات

بأن حكوماتها سوف تجبن وترضخ . ان هذا الخوف يصبح غير وارد اذا تم اتخاذ تدابير مشددة على كافة مستويات التسلسل العسكري والسياسي .

— مما سبق يمكننا القول بان ما سيحدث عمليا بالنسبة للدول الاوروبية التي ستمتلك السلاح النووي ، هو أنها لن تستطيع القيام بأي رد فعل انتقامي ، الا بعد أن تكون قد تلقت الضربة الهجومية الاولى . وهذا يفرض عليها أن تكون قادرة على امتصاص هذه الضربة حتى تتمكن بعدها من الرد الفوري . في هذه الحالة ، أي عندما يتأكد المعتدي من أن هجومه الأولي على الأهداف الحيوية لن ينجح في شل ضحيته وان مجرد ضغطه على زر الهجوم سيؤدي حتماً الى الضغط على زناد الرد ، فانه لا بد أن يعدل عن استخدام القوة ، فتكون الاستراتيجية الرادعة قد تكلفت بالنجاح .

ولا بد من التسليم هنا بأن مثل هذه السياسة تكون ذا حظ أوفر في النجاح ، عندما تكون الوبائط العسكرية التي تعتمد عليها بعيدة عن متناول الرأي العام ومخاوفه وقيوده . اذ من الصعب أن نتصور شعباً أوروبياً يتلقى نموذجاً حياً عن الدمار النووي الذي أصاب بعض مدنه نتيجة للضربة الاولى ، ثم يصر رغم ذلك على الثأر وهو يعلم بأن تدمير بعض مدن المعتدي سوف لن يفيد بشيء ، وانما سيؤدي ، على العكس الى نقمة العدو الذي سيتابع تدمير ما تبقى من مدنه وابدان من سلم من أهله ومواطنيه . ان مثال هذا التفكير سيكون سبباً في اخفاق السياسة الرادعة وفشلها الذريع .

— ان اخضاع الاستراتيجية الرادعة لمناقشات الحكومة وموافقة

الرأي العام ، من شأنه أن يشل الاستراتيجية الرادعة ويجعلها عديمة الفائدة . أما إذا اتخذت كافة التدابير اللازمة لجعل الرد آلياً عند أي عدوان ، وعلم المعتدي بذلك ، فإن احتمال العدوان يصبح مستبعداً . وهنا نجد مفارقة أخرى من مفارقات هذا العصر : فالبلاد الغربية التي تعتمد الديمقراطية أساساً في سياستها ، تجد نفسها مرغمة على الاستغناء في الإزمات عن آراء شعوبها وتأييدها . وعلى سبيل العزاء يمكننا القول بأن الأمر يصبح عندئذ أشبه ما يكون بآلية الساعة التي ((تدورها)) الحكومات بموافقة الشعوب إلا أن حركتها بعد ذلك تصبح آلية لا إرادية .

★ ★ ★

— لكي تكون القوة الانتقامية رادعة فعلاً ، يجب أن تتوفر فيها أربعة شروط أساسية :

- ١ — أن تكون بئامن من التدمير اذا هي هوجمت بشكل مفاجئ .
- ٢ — أن يسمح لها تصميمها بتخطي الدفاعات العنوة (اذا كانت تقتصر على القاذفات) .
- ٣ — أن تكون منظمة بشكل يمكنها من العمل بصورة آلية .
- ٤ — أن تشكل كمية كافية من التدمير من شأنها اخافة المعتدي .

من الصعب جداً تقدير هذه « الكمية الكافية من التدمير » لعدم وجود الخبرة الواقعية في مجال التدمير الحروري النووي . إلا أن عدم الدقة وعامل الشك ، يزيدان المجازفة ويتطلبان من المعتدي ترك هامش كاف من الحيطة والحذر .

— لقد أثبتت الدراسات أن كل شيء في مجال التدمير يتوقف على طبيعة الأهداف التي ينتقها المدافع للرد . فمن المنطقي أن تؤدي بضع عشرات من القذائف الحرورية النووية الى « تحطيم البنية السياسية والاجتماعية لأي بلد متمدن . أما اذا كان الهدف هو تدمير أكبر عدد ممكن من القواعد الصاروخية المتباعدة والمتجئة ، فإنه يتطلب كميات كبيرة جداً من الصواريخ . ففي عام ١٩٥٨ ، جرى تمرين كانت الغاية منه دراسة الآثار التي يمكن أن يخلقها هجوم حروري نووي على الولايات المتحدة . وقد استنتج الخبراء بأنه بعد ٢٤ ساعة فقط تكون أمريكا قد خسرت ٣٦ مليون نسمة ، بالإضافة الى ٥٧ مليون جريح . ان هذه النسب هي في الواقع أقل بكثير من الواقع ، لأن الحساب قد تم على أساس التجمع البشري سنة ١٩٥٠ ، كما افترض بأن ٣٠٠ قاذفة فقط هي التي نجحت في الوصول الى أهدافها وان الهجوم السوفيتي كان بآن واحد على المطارات والمدن الأمريكية وهكذا فإن ٣٠٠ قنبلة فقط تستطيع أن تجعل عدد سكان الولايات المتحدة مساوياً لعدد سكان بريطانيا .

— أما حديثاً فقد جرى تمرين مماثل أشرفت عليه « المنظمة الأمريكية للدفاع المدني » فكانت الفرضية أن ٢٦٣ قنبلة حرورية نووية من عيار ٥ ميغا — طن قد ألقيت على ٢٢٤ هدف مدني وعسكري ، وأن ١٠٩ قذائف يتراوح عيارها بين ١ — ١٠ ميغا — طن ويبلغ مجموع طاقتها ٦٢٩ ميغا — طن ، قد ألقيت على ٧١ مدينة تضم أكثر من ٦٨ مليون نسمة . أما الأهداف العسكرية ، من مطارات وقواعد صاروخية ومفارق طرق استراتيجية الخ . . . ، فقد تلقت ١٥٤ قذيفة يبلغ مجموع طاقتها ٨١٧ ميغا — طن — وقد دلت الدراسات

في هذا التميرين ، بان كل ميغا - طن واحد يلتقى على التجمعات البشرية الامريكية يقابله ما يقرب من ٧٠٠٠٠ قتيلى ، وان مجموع الحسائر قد بلغ ٤٢ مليون نسمة . أما مدينة نيويورك وحدها فقد أقيت عليها قذيفتان من عيار ١٠ ميغا - طن فكانت خسائرهما ٦ ملايين ضحية .

وهكذا فان تعويض هذه الحسائر التي تمت خلال ٢٤ ساعة . يتطلب عشرات السنين . وفي هذا ما يكفي لردع أي عدوان .

أما اذا فرضنا أن المعتدي قد قام بهجومه على القواعد الصاروخية لكي يأمن ردود الفعل الانتقامية ، فانه يحتاج عندئذ ، ليس الى ٣٠٠ صاروخ كما رأينا سابقاً ، وانما الى آلاف الصواريخ . وهكذا يظهر البون الشاسع بين الهجوم على المدن والتصدي للقواعد الصاروخية . واذا أخذنا بعين الاعتبار أن جميع هذه القواعد سوف تصبح متحركة ، أدركنا استحالة تدميرها ، وأيقنا بالتالي أنه لا يمكن للمعتدي أن يأمن شر الضربة الانتقامية .

هناك عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار ، وهو أن البلد الذي يفاجأ بالعدوان سوف لن يضيع صواريخه على القواعد الصاروخية العدو لأنها ستكون ولا شك خالية . وهنا لا يعود أمامه سوى مهاجمة المدن الكبرى للمهاجم . وهذه تكون أهدافاً محققة لأن مواقعها ثابتة ومعروفة لا يمكن سترها أو تمويهها .

قد يكون من الممكن اخلاء السكان أو توفير الحماية لقسم منهم في بعض الحالات . وقد قام أحد الخبراء الأميركيين بعملية حسابية برهن فيها بأنه اذا كان بإمكان قذيفتين من عيار ٥٠٠ كيلو

طن : أن تزيد ٥٠٪ من سكان مدينة يبلغ عددهم ٩٠٠٠ و ٥٠٠٠ نسمة
منتشرين على مساحة ١٠٠ كيلومتر مربع فانه يلزم ٦٠ قذيفة من
نفس العيار لكي تحدث نفس الحسائر على نفس السكان اذا كانوا
ملتجئين بشكل مناسب .

— ان بإمكان المعتدي ، الذي لا بد أن يتوقع شيئاً من رد الفعل لدى
ضحيته ، أن يعتمد الى اخلاء مدنه الكبرى من بعض سكانها وأن
يحاول التخفيف ما أمكن من تأثير الضربة المعاكسة . الا أنه ملزم
باتخاذ تدابير سريعة وقابلة للتنفيذ خلال ساعات معدودة حتى يظل
محافظةً على عنصر المفاجأة التي تعتبر من أهم مستلزمات الهجوم .
لذلك فان من الخطورة بمكان اخلاء المدن مسبقاً لأن هذا الاجراء
سيؤدي الى انذار الخصم .

الا أنه في حال سلامة أغلب السكان من الموت ، فانهم سيجدون
مدناً مدمرة وأرضاً موبوءة ، سوف تتطلب اعادة بنائها عشرات من
السنين . لذلك كان لا بد أن تكون الغنيمة كبيرة حتى يقبل المعتدي
دفع مثل هذا الثمن الباهظ .

**ان توجيه التهديد بالانتقام الحروري النووي الى القوى
البشرية للخصم ، هو الذي يعطيه كل معناه ويكسبه قوة ودع
حقيقية . وهكذا نجد هنا تناقضاً آخر من تناقضات هذا العصر : وهو أن
المهاجم مضطر لتوجيه ضربته الأولية الى القوى الانتقامية ، أي
الأهداف العسكرية البحتة ، بينما لا يجد المدافع بدأً من مهاجمة
التجمعات البشرية المدنية العدو .**

— قام بعض الساسة الغربيين مؤخراً ، ممن يحاولون ايجاد مبرر أخلاقي

لاستخدام أسلحة التدمير الشامل ، بتبني نظرية « الردع النسبي »
فدعوا الغرب الى عدم استخدام القوة الا لمجابهة العدوان والدفاع
عن النفس . كما نادوا باستخدام الأسلحة الذرية ذات العيار المتوسط
والصغير استخداماً تكتيكياً وفي ساحة المعركة فقط . أما القذائف
الذرية والهيدروجينية ، فيجب عدم اطلاقها على الأهداف المدنية
الا اذا قام المعتدي بهجوم شامل لا تميز فيه .

الا أن وزارة الدفاع الأميركية (البانتغون) ، لم توافق مطلقاً على
هذا التقييد ، ليقينها بأن مبدأ « الردع النسبي » هذا ، من شأنه أن
يضعف موقف الغرب بدلا من أن يعززه ويقويه . فهو يضعه أمام
التزام يقيده ويشل من مناورته السياسية كما يشجع على الحروب
المحلية ويترك المبادرة للخصم . وقد دلت التجربة أساساً بأنه من
المفضل ، في مجال الاستخدام السياسي للأسلحة النووية ، التصميم
العام المبهم بدلا من الالتزامات الدقيقة التي لا يمكن التقييد بها دائماً ،
والتي تعطي الخصم ارشادات ثمينة عن السياسة التي يمكنه انتهاجها
دون أية محاذير .

— ان انجاز وتعميم الأسلحة الذرية ذات العيار الصغير جداً ، يعطي
نظرية « الردع النسبي » ميزة جديدة . فمن الطبيعي ، اذا كان
المغمم أو الرصيد كبيراً ، أن يعتمد المعتدي الى هجوم شامل ، وفي
هذه الحالة لايجوز الالتزام بأية قيود . أما اذا كان الخلاف هامشياً
فان بداية الاشتباك قد تم بالأسلحة النووية الصغيرة ، ولكنها لا تلبث
أن تتصاعد حتى يستسلم الخصم أو يأخذ الاشتباك أقصى مداه .

— أما بريطانيا ، فليس لها مجال الخيار . لأن القوى الانتقامية النووية

التي تملكها لا يمكن أن تشمل سوى بعض المدن العدو . اذ من غير المعقول مطلقاً أن تتصدى القاذفات البريطانية للقوات المسلحة العدو أو أن تقوم الصواريخ بمعاكس البطاريات . لذلك فان السياسة الدفاعية البريطانية التي تضمنها « الكتاب الأبيض » المشهور لعام ١٩٥٧ ، تتلخص بالعبارة التالية : اقناع الجميع بأن أي عدوان يوجه ضد بريطانيا من شأنه أن يكلف أكثر مما يدر . وهذا يعني أنها مضطرة الى توجيه ضربتها الى السكان المدنيين .

لقد أثارت هذه السياسة اهتمام ومعارضة الرأي العام البريطاني الذي وجد فيها نوعاً من اللا أخلاقية . ولكن خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن القصف الاستراتيجي للرايخ الثالث يرضى الرأي العام البريطاني ، ومع ذلك فقد ظل مستمراً حتى الأيام الأخيرة من الحرب كذلك فان السياسة الحالية ستظل يدينها الخلق ولكن يعزها الواقع ، طالما أنه لا يوجد لها بديل .

عندما يضطر بلد بحجم بريطانيا لممارسة « الردع » ضد قوة كبيرة كالاتحاد السوفيتي ، فانه لامناص من توجيه التهديد بالثأر الى الأهداف التي هي بمتناول الامكانيات البريطانية ، أي الى المدنيين السوفيت . ان كل هذا لم يرد في نص غربي صريح ، ولكنه الواقع الضمني الذي لا مجال لاختفائه أو التهرب منه . وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن لندن من ممارسة استراتيجية الردع ضد موسكو .

— واذا كان التهديد البريطاني بالثأر موجهاً ضد المدن العدو ، فليس من الضروري أن يستطيع « الطيران القاذف » البريطاني احداث نفس الدرجة من الدمار التي يحدثها « سلاح الطيران الاستراتيجي »

الأميركي ، لأن القوة الضاربة الانتقامية يمكن أن تتناسب مع قيمة الرصيد الذي تدافع عنه . ومن الطبيعي أن الذي يحدد قيمة هذا الرصيد هو المعتدي الذي يخضع في تقديره لمؤثرات شتى لا يمكن التكهن بها مسبقاً بشكل أكيد ، إلا أنه يمكن تقديرها بصورة تقريبية . وقد ذهب أحد الخبراء الأميركيين في تقديره الى أن الاتحاد السوفيتي قد يقبل التضحية بعشرين مليوناً من الرجال - مثلاً - لكي يمحى الولايات المتحدة من خريطة العالم . وعلى نفس الأساس يمكن القول بأنه باستطاعة بريطانيا ردع أي عدوان يمكن أن يوجه إليها ، إذا كانت قوتها النووية قادره على أن تلحق بالمعتدي ربع الخسائر المذكورة آنفاً بالنسبة للولايات المتحدة . أما بالنسبة لسويسرة أو الدانمرك فإن كلا منهما يستطيع فرض احترامه بقوات أقل ، تكفي لتدمير ٢ - ٣ مدن و اباداة أقل من نصف مليون رجل .

- عندما يقوم الجانب السوفيتي بتقدير أبعاد هذا النوع من المجازفة فإنهم لا يكتفون بحساب الأخطار التي يمكن أن تنجم عن رد فعل قوة صغيرة كسلاح « القاذفات البريطانية » مثلاً ، بل يدخلون في حسابهم أيضاً احتمال تدخل الولايات المتحدة الأميركية .

- إذا حدث خلاف بين كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا ، ثم انتهى هذا الخلاف بتبادل الضربات النووية ، فمن المحتمل أن يبقى النزاع محصوراً بين الطرفين فقط . إلا أنه من المحتمل كذلك أن يؤدي رد الفعل البريطاني الى تدخل عاجل « لسلاح الطيران الاستراتيجي » الأميركي . إذ من المحتمل أن تعتبر واشنطن نفسها مهددة أيضاً بصورة غير مباشرة ، أو أن تجد في هذا النزاع فرصة

ذهبية لتصفية الحساب مرة واحدة والى الأبد مع المنافس الوحيد
والعدو اللدود .

— لقد كانت فكرة ردة الفعل المتسلسل هذا ، الذي ينطلق فور
ظهور أول تراشق نووي ، هي في الواقع من جملة الأسس التي استند عليها
البرنامج النووي الذي أعدته هيئة الأركان البريطانية . فالمعاهدة يمكن
أن تنقض ، والاتفاق يحتمل أن يفسخ حسب المصلحة الوطنية
والمواقف الحرجة والظروف الاضطرارية ، الا أن الانكليز يرجحون
التدخل الأميركي عندما تبدأ القذائف النووية البريطانية الانتقامية
بالتساقط فوق الأهداف السوفيتية .

وهكذا فان القوة الرادعة البريطانية ، على صغرها ، تشكل
تهديداً لا يستهان به كما يمكن أن يكون عملها نقطة انطلاق للتراشق
النووي الكبير . فالسلاح النووي للضعفاء يمكن أن يكون عود
الثقاب الذي يشعل النار في الغابة الكبرى ، اذ من المحتمل أن
يتجنب كل من العسكريين الكبيرين التحرش بالضعيف خوفاً من أن
يؤدي رد فعله الى زج الكبار في أتون حرب شاملة .

— أما في فرنسا، فقد دعت نفس النظرية لتبرير السياسة الذرية
العسكرية لهذا البلد ، وكذلك مفهوم الأمن المبني على قوة نووية
متواضعة .

— لقد ظل هذا المفهوم سائداً طيلة العشر سنوات الماضية . أما اليوم
فقد أخذ الكثيرون ينتقدونه ويشككون بصحته وصلاحيته ، خاصة
بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأميركية معرضة بدورها للصواريخ
السوفيتية ، الأمر الذي أصبح معه تدخلها الفوري أقل احتمالاً .

فالولايات المتحدة الأميركية التي تهب لنجدة أي بلد صديق تزج نفسها في موقف عسكري صعب ، اذ تجد نفسها أمام موقفين « أحلاهما مر » : فإما أن تقوم بتدمير القوى الانتقامية للخصم ، (وفي هذه الحالة سيكون حظها في النجاح ضئيلاً لأن هذه القوات تكون مستنفرة منذ زمن طويل ومحمية بالالتجاء أو الحركة) ، واما أن تعدل عن ضرب هذه القوى وتحمل بالتالي رد فعلها الرهيب . ان تدمير المدن السوفيتية لايشكل هنا أية صعوبات عملياتية ولكنه لا يؤدي الى شل الضربة المعاكسة الفورية التي لا ريب فيها . وهذا مايجعل من المستبعد تدخل الولايات المتحدة لصالح بريطانيا مثلاً . ومتى أيقن الاتحاد السوفيتي بأن احتمال التدخل الأمريكي قد أصبح ضعيفاً ، فانه لن يتردد في استعادة حريته في العمل ازاء المملكة المتحدة .

— ان من المنطقي فعلاً أن يقوم المعتدي بالحساب التالي : لا بد للخصم الذي يهدد وجوده كله أن يستخدم كل ما لديه من مخزون نووي ، وأن يلعب كل ما عنده من أوراق وأن يجازف لأبعد الحدود خاصة وأنه مضطر للاختيار بين العبودية أو الدمار . اما اذا كان التدخل لصالح الآخرين ، مهما كانت درجة صداقتهم ، فان من المرجح أن يسيطر الحذر على المجازفة ويحل التردد محل التصميم .

لم يعد من المؤكد اذن أن تلعب الوسائط النووية القليلة للشعوب الضعيفة دور عود الثقاب أو الفتيل الذي يشعل برمبل البارود في المعسكرين الكبيرين كذلك لم يعد هذا النوع من الحيلة آلياً بعد أن أصبح الجميع معرضين للصواريخ العابرة للقارات .

الا أن نوعاً من التناسب يظل قائماً بين أهمية بلد ما والسلاح النووي

الكافي ممارسة استراتيجية رادعة ناجحة . أما سياسة التمثيل التي يمكن اشعاله ببعض التصاريح ، فمن المحتمل أن تعود بالويل على أولئك الذين يتبلون أن يربطوا مصيرهم بها .

— لكي تتمكن أية دولة نووية من بناء أمنها على الردع ، يجب أن تتوفر في قواتها عدة شروط أهمها كفاية القدرة التدميرية لاقناع المعتدي المحتمل بالعدول عن عدوانه . وهنا لا بد من القول ، بأنه حتى في هذا العصر الحروري النووي الذي تكفي فيه بضعة ضربات لاحداث دمار كبير ، فان تأمين الحيطه لا يمكن أن يتم الا بشق الأنفس ، اذ من العسير جداً العثور على حليف مستعد لرد هذه الضربات وبالتالي تلقيها بدلا من الآخرين .

الا أن مجرد الاحتمال لا يمكن أن يعتبر كافياً في نظر المعتدي ، لأن المجازفة المجازفة في تحريض « سلاح الطيران الاستراتيجي الأميركي » ليست بالأمر السهل ، لذلك لا بد من توفر اليقين بعدم تدخله وليس مجرد الاحتمال . لقد برهنت ردود فعل واشنطن حتى الآن بأن السوفييت لا يستطيعون الاعتماد على عدم التدخل الأميركي وذلك على الرغم من عدم الأهمية الزائدة للأمور المتنازع عليها في أغلب الأحيان ، وعدم تهديد أمن الولايات المتحدة بشكل مباشر .

لذا يمكن القول بأن سياسة « اشعال البارود » مازالت تحتفظ بشيء من قيمتها ، وخاصة كدافع في السير نحو الاشتباك الكبير . فهي علاوة على ما تقدمه لبعض البلاد من مزايا ، فانها تقلق البعض الآخر وتقض مضجعه . وهذا ما يجعلها هامة فيما وراء المانش ، عديمة الحدود ، باهظة التكاليف ، محفوفة بالمخاطر فيما وراء الاطلسي ، بالغة الخطورة فيما وراء الستار الحديدي .

* * *

لقد ذكرنا آنفاً بأنه لكي تحقق الوسائط العسكرية للاستراتيجية الرادعة أهدافها وتعطي أكلها ، يجب أن تتوفر فيها ولها عدة شروط نوجز فيما يلي أهمها .

١ - يجب أن تتمكن المتفجرات النووية ووسائط حملها (أي الصواريخ والطائرات) من تفادي الضربات الأولى التي يوجهها المعتدي مستفيداً من المفاجأة والتفوق الذي توفره له القوة المادية والمبادهة .

٢ - إذا كانت القوة الانتقامية مؤلفة من القاذفات ، فيجب أن يكون باستطاعتها تحطي دفاعات المعتدي .

٣ - من الضروري جداً أن يتم انطلاق الثأر بصورة آلية عند الحاجة ، وأن يدرك المعتدي بأن هذا الثأر سيكون قادراً محتوماً ، لانتشله أية تبعية سياسية ، ولا يوقفه أي رادع معنوي ، ولا يثنيه خوف من عقاب اضافي .

٤ - يجب أن يكون عدد وطبيعة الأهداف التي سيستهدفها الرد منسجماً مع الامكانيات الحقيقية المتوفرة . وأن تكون « القدرة المدمرة » التي تمثلها قوى الثأر ، قادرة على حسم الأرباح التي توخاها المعتدي عند حسابه للهجوم .

وأخيراً من البديهي أن أهم مافي الأمر هو أن تخرج حكومة البلد المعتدي بهذه النتائج .

إذا تم كل ذلك ، فإن الشق الأول من السياسة الرادعة ، وهو تأمين كافة الشروط المادية اللازمة يكون قد تحقق . أما الشق الثاني ، وهو التصميم على التنفيذ ، فلا بد من توفره واشعار المعتدي المحتمل بوطأته .

* * *

التصميم على الثأر

لقد تم تشكيل « سلاح الطيران الاستراتيجي » بعد أن كلف عدة مليارات من الدولارات واستنفذ جميع الموارد العلمية والأساليب التقنية الحديثة . ان قائد هذا السلاح يدرك أن في استطاعته ابادء قارة بكاملها ، وان القدرة الهائلة الرهيبه الموضوعه تحت تصرفه تجبر الجيش السوفييتي الكبير على التزام الحذر والسكون . ولكن هل يستخدم هذا السلاح وينطلق للثأر الحروري النووي ، اذا اجتمعت الشروط اللازمة لذلك وتضافرت عناصر الخطر المتوقعه في خطة استخدامه ؟ واذا أردنا أن نأخذ بعين الاعتبار المنطق الخاص بالسياسة الرادعة ، فانه يمكننا طرح السؤال على الشكل التالي :

هل من المعقول أن تتحمل حكومة ما مسؤولة افناء عدد هائل من السكان ، على الرغم من وجودها في موقف حرج ؟ . . . والى أي مدى يجب أن تصل هذه الحكومة في تهديدها لكي ينطلق رد الفعل الحروري النووي ، أو بالأحرى الى أي مدى يمكن أن تصل دون أن تثير هذا النوع من رد الفعل ؟

ان الذي أدى الى طرح هذه الأسئلة هي **الالتزامات الاخلاقية** التي فرضها الغرب على نفسه . وقد جرى نقاش طويل في الغرب حول هذه الالتزامات أثناء الحرب الكورية . فقد فكر البعض آنذاك بضرورة استخدام المتفجر النووي على بعض الأهداف ، وخاصة ما كان يقع منها عبر نهر (يالو) . الا أن الظروف التي كانت تدور فيها رحى المعركة ، وكذلك سابقه هيروشيما والاطار العام للسياسة الآنية وطبيعة المخزون الذري المتوفر في الولايات المتحدة آنذاك ،

كل هذا كان من العوامل التي أدت الى الاكتفاء باستخدام الأسلحة التقليدية . اذ لم يكن الصراع في ذلك الحين ، رغم عظم خطورته وكثرة تكاليفه ، ليبرر استخدام أسلحة التدمير الشامل . لقد فوجيء الغرب في الواقع من تصميمه الذاتي على المقاومة ، الا أنه لم يكن يتجرأ على اجتياز العتبة الذرية وتكرار هيروشيما أو ناكازاكي ثانية .

بعد ذلك بأربع سنوات ، وأثناء حصار « ديان - بيان - فو » ، ظهرت الحاجة من جديد الى دراسة امكانية استخدام السلاح النووي . الا أن الصراع لم يكن في هذه المرة أيضاً على مستوى التدخل النووي في الأرض الآسيوية . علاوة على ذلك فقد كان الرأي العام يخشى امتداد القتال ويتوقع حرباً عامة تكون الهند الصينية مصدرها .

كان هذا التفكير دليلاً على الجهل المطبق لنسبة القوى آنذاك ، وعدم ادراك العلاقة الوثيقة التي تجمع دائماً بين المجازفة والرصيد . ولكن لم يكن من الممكن مطالبة الجماهير باجراء مثل هذا النوع من الحساب .

- في عام ١٩٥٨ ، وبعد « ديان - بيان - فو » بأربع سنوات ، ظهرت الى حيز الوجود ، فكرة تشكيل الاسطول الذري الاميركي واستخدام أفضل الأسلحة للمحافظة على الوضع الراهن في البحر الصيني . وقد تراجعت « بكين » بالفعل أمام تصميم السيد « دالاس » لأن رصيد الصراع (وهو جزيرتا « كيموي » و « ماتسو ») لم يكن يتناسب مع كبر المجازفة التي يجب أن تقدم عليها بكين في حال الشك بنوايا سكرتير الدولة الأميركي .

- لقد أردنا أن نذكر هنا بهذه المراحل الثلاث من الصراع بين

الغرب والشرق ، لأنها تبرز بجلاء مدى التأثير الكبير الذي تمارسه الإرادة السياسية الحازمة على فعالية السياسة الرادعة . فعلى الصعيد العسكري كان احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذري عام ١٩٥٠ سهل أمامها التعبير عن هذه الإرادة الى حد بعيد . أما في عام ١٩٥٤ وخاصة في عام ١٩٥٨ فقد استطاع اصرار السيد دالاس أن يعطي نتائج المرجوة على الرغم من امتلاك الاتحاد السوفيتي للسلاح الذري . كانت هذه الاشتباكات الثلاث ذات أهمية ثانوية من حيث أنها لم تكن تبرر اللجوء الى « سلاح الطيران الاستراتيجي » الأميركي . فقد لعبت القاذفات الأميركية دور الاحتياط الذي كان من الممكن زجه لوتجاوز الصراع الحدود المرسومة له . الأأن التطور التكنولوجي منذ الحرب الكورية ، قد سمح « بالنزول » في سلم الطاقة المدمرة ، وفسح المجال بالتالي أمام استخدام الأسلحة النووية ذات العيار الصغير في الاشتباكات المحدودة . وقد صرح السيد (نيل - ألروي) سكرتير الدفاع الأميركي في ١٣ حزيران من عام ١٩٥٨ ، بما يلي :

((لقد أصبحت الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القنابل

النوية ((النظيفة)) في أية معركة صغيرة ، شريطة أن يكون في هذا الاستخدام فائدة ومصلة)) .

— أما السؤال الذي يفرض نفسه الآن ، فهو يدور حول معرفة ما اذا كانت الولايات المتحدة ستقوم فعلاً باطلاق قاذفاتها وصوراينها على الاتحاد السوفيتي اذا قام هذا الأخير بتهديد مصالحها الحيوية . أما الجواب فلا يكون ايجابياً الا اذا تم التنسيق الدقيق بين الجهازين السياسي والعسكري ، لكي يكون رد الفعل شبه آلي .

ولكن هل يمكن أن يكون هذا التصميم دائماً ومستمراً؟ وهل يستمر مجموع الشعب الأميركي في اصراره على الثأر عندما يدرك تماماً بأن بلاده قد أصبحت في متناول الصواريخ السوفيتية، وأن قيامه بأي رد فعل انتقامي سوف يؤدي حتماً إلى زيادة الدمار، الذي سببه الهجوم الأولي، أضعافاً مضاعفة؟ . . . ان الشعب الأميركي يعلم منذ زمن طويل بأنه أصبح مهدداً بالصواريخ السوفيتية، لأن السلطات كانت مضطرة لإعلامه بالأخطار التي تهدده، بغية تمويل خطط التسليح و اجراء تمارين واسعة النطاق على أعمال الدفاع السليبي. لم تبدل واشنطن شيئاً من سياستها كما لم تخضع للضغوط الخارجية العدو حتى الآن. وان مسائل **كوريا وفورموزا ولبنان والاردن**، لأكبر دليل على ذلك.

بالنسبة للولايات المتحدة وما بلغته من قوة وبأس، ليس من الضروري أن يكون الثأر أكيداً، وإنما يكفي أن يكون محتملاً حتى تكون سياستها الرادعة ناجعة وفعالة. هذه هي ميزة القوة التي يتجنب الجميع اثارها ولو بصورة غير مباشرة.

أما إذا أراد بلد كبير بريطانيا مثلاً أن يستخدم سياسة رادعة ضد الاتحاد السوفيتي، فإن التفاوت الكبير في نسبة القوى بين الطرفين يتطلب من الضعيف تصميماً واضحاً وأكيداً على الثأر، لأن مجرد الاحتمال لا يمكن أن يخيف بلداً كالاتحاد السوفيتي. أما إذا أشعر هذا الأخير بأن لندن تقوم بمجرد مناورة سياسية، الهدف منها إخافته فقط، فإنها تكون قد عرضت نفسها للفشل بل للإبادة.

ليس في استطاعة لندن اذن، أن تضع الاتحاد السوفيتي أمام

حلين ملزمين : الأمر الواقع أو الدمار الشامل للطرفين ، لأن القوة التدميرية متفاوتة والقدرة على تحمل الدمار مختلفة أيضاً .

الا أنه على الرغم من ذلك فإن جمع الوسائط اللازمة للاستراتيجية الرادعة هو أسهل على بريطانيا منه على الولايات المتحدة . فالكل يعلم بأن ما يمكن أن يتحملة الاتحاد السوفيتي من العذاب والدمار من الجانب البريطاني هو أقل بكثير مما هو على استعداد لتحمله من الولايات المتحدة ، لأن المشقة على قدر الفريسة . فمن الطبيعي اذن أن يكون الثمن الذي يدفعه الاتحاد السوفيتي لإزاحة الولايات المتحدة من طريقه ، لهو أعلى بكثير من الثمن الذي يمكن أن يضحي به من أجل الاستراحة من بريطانيا . ان منطق الردع ، على الصعيد العسكري ، يقضي بالألا يكون التفاوت في نسبة القوى ضد مصلحة الضعيف . أما على الصعيد السياسي ، فإن هذا التفاوت ، على العكس ، يزيد من ضعف الضعيف ، لأن الأغلبية مع الأسف ، مازالت تجهل بأن التفوق العددي لم يعد هو المقياس في هذا العصر الحروري النووي . لقد أصبح ، في الواقع ، باستطاعة أي بلد صغير يملك السلاح النووي ويصمم على استخدامه للثأر ، أن يدافع عن حرته ويذود عن كرامته . الا أن هذا ما يزال موضع شك من قبل الكثيرين ، وما زالت المقاييس الجديدة للقوة والضعف مجهولة . لذلك نرى الرأي العام في الدول الديمقراطية يشكل عنصر عرقلة وشلل في وجه الحكومات ونرى حدثه تزداد وضغطه يتضاعف بنسبة ازدياد الفارق في نسبة القوى مع الاتحاد السوفيتي لأن النظرة مازالت ذاتية تتلاعب بها الأمزجة والأهواء وتتقاذفها المخاوف وتغشيها التهديدات . لهذا كله ، لا يمكن للديموقراطيات أن تمارس استراتيجية رادعة

الا في خلمة أهداف على درجة كبيرة من الحيوية . وهذا يعني أنه يجب أن يحدد استعلان ليند نديموقراطي ، أو بالأحرى وجوده وكيانه حتى يصبح استخدام سلاح النووي في نظره مشروعاً والانتقام مبرراً ، في هذه الحالة لا يمكن أن يخشى جانبه أو تنفع سياسته اترادة الا اذا بلغ الأمر هذا الحد من الخطورة والأهمية والحيوية .

كتب أحد انتقاد : بعد مشكلة قناة السويس ، يقول بأن السياسة الدفاعية التي انتهجها المملكة المتحدة ، كان مقلداً لها النشل ، لأن الأسلحة الذرية التي كانت تملكها لم تمنع السيد خروتشوف من توجيه انذاره الشهير . وقد كان الكاتب يلمح بصورة غير مباشرة الى أنه من الأفضل أن تكف فرنسا عن صنع هذا السلاح الباهظ التكاليف والذي جاءت مشكلة السويس لتثبت عدم جدواه بشكل واضح جلي .

كان هذا دليلاً على جهل الميدان الذي يمكن أن يأخذ فيه هذا السلاح كل فائده ومداه ، كما كان برهاناً على النظرة السطحية الضيقة التي حكمت على السياسة الدفاعية البريطانية . فقد كان من البديهي أن حكومة لندن لم تكن تستطيع استخدام القذائف الذرية ضد موسكو أو القاهرة ، في عملية كعملية السويس ، التي قسمت الرأي العام والبرلمان . لقد كانت الغنيمة المتوخاة هزيلة للدرجة لا يمكن لبريطانيا معها أن تفكر ولو للحظة واحدة بتحريك المروحة الذرية التي كانت مقتصرة على العيارات الكبيرة والمتوسطة . لذلك استطاع السيد خروتشوف أن يوجه انذاره الذكي بمنتهى الهدوء والثقة . ومما ساعده على ذلك أيضاً ما كان يسود العالم الغربي من انقسام وجهل بلغ حد الغباء . ومما لاشك فيه أن الناس في موسكو

قد ضحكوا كثيراً عندما وجدت كل من لندن وباريس في عبارات السيد خروتشوف تهديداً خفياً لم يتجرأ الزعيم السوفييتي على اعلانه جهاراً .

عندما وافقت الحكومة البريطانية على تشكيل قوة انتقامية، فانها لم تكن تهدف الى تزويد بلدها بوسيلة من وسائل الارهاب المستخدمة عادة على المسرح الدولي ، وانما كانت ترمي الى ابعاد أي خطر يهدد كيانها نفسه ، علاوة على الفوائد التي تجنيها نتيجة كونها ثالث دولة ذرية في العالم . ليس للسلاح الذري أي معنى اذا هو لم ينبع من هذا الاتجاه .

اذا رجعنا الى حوادث المجر التي جرت في شهر تشرين الثاني ١٩٥٦ لوجدنا أنه لو كان باستطاعة الحكومة الهنغارية أن تكبد الاتحاد السوفييتي ثلاث « هيروشيما » فقط ، لكان من المرجح أن تلجأ موسكو الى التفاوض مع بودابست ، ولما كان هناك قمع أو احتلال . ان أي رد فعل ذري لا يمكن أن يكون محتملاً الا ازاء مثل هذا التهديد الذي نفذته الفرق السوفييتية التي دخلت الأراضي الهنغارية بقوة الحديد والنار . ولقد ضربنا هذا المثل بالذات لأنه يمثل الحالة النموذجية التي يمكن أن يصبح فيها اللجوء الى السلاح الذري مبرراً ومشروعاً نظراً لتوفر عاملين أساسيين هما :

١ - عدم تناسب القوى .

٢ - التهديد المباشر للشعب والأرض .

لذلك فان من الأرجح أن يستبعد العدوان في مثل هذه الحالة لأن رد الفعل سيكون شبه مؤكد والحسائر أكبر من الغنائم .

ان الرد النووي عندئذ سيكون سلاح اليائس ، مما يجعل حقل العمل السياسي محدوداً للغاية . ففي ٢١ نيسان من عام ١٩٥٩ ، وأمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي ، قام عضو مجلس الشيوخ السيد (مورس) بتوجيه السؤال التالي الى سكرتير الدولة الجديد السيد (كريستيان - هرتر) :

« . . . ألا تعتقد بأنه سيكون من الضروري عقد نوع من الاتفاق بين رئيس الجمهورية وممثلي الشعب ، ينص على وجوب عرض المسائل ، التي من شأنها جر البشرية الى حرب ذرية شاملة ، على (الكونجرس) لمناقشتها ؟ » . . . عندئذ أجاب سكرتير الدولة بمايلي :

« لست أعلم عن أي نوع من الاتفاق تتحدث . . . واذا أردنا أن نربط المسألة بتصرف المسؤولين ، فاني لايمكن أن أتصور رئيس الولايات المتحدة يجرنا الى حرب ذرية شاملة الا اذا دلت الأحداث دلالة قاطعة على أننا مهددون فعلا بالدمار ، أو أن تدابير قد اتخذت لتدميرنا . »

لم تكد هذه العبارة تنشر ، حتى أصبحت موضع تعليق ونقاش كبيرين . فقد فسرها البعض بأنها تنطبق على الولايات المتحدة فقط . وأنها تحصر السياسة الرادعة بحماية الأرض الأميركية دون سواها . الا أن السكرتير الأميركي كان يفكر في الواقع بمجموع العالم الحر وخاصة الدول التي تكفلت الولايات المتحدة بحمايتها بموجب معاهدات رسمية . ولكنه تعمد ترك عبارة « اننا مهددون » عامة مبهمة ، لأنه كان من الصعب الحصول على اجماع النواب أو الرأي العام على سياسة رادعة ، يمكن ممارستها دون مجازفة كبيرة ، ليس فقط لصالح

الولايات المتحدة ، وإنما لصالح مجموعة كبيرة من الدول الحليفة .
لقد كان الملح مسيطراً على الرأي العام الغربي لدرجة كان يسهل
معها خطط العدو ، وذلك بالضغط الذي كان يمارسه على حكوماته
وبالحط من قيمة موقفه الدفاعي الذي كان في الواقع منبع الجانب
صعب المنال .

ان تأييد الرأي العام يعتبر من الأمور الضرورية لتسيير الأمور
العامة في هذا الجزء من العالم ، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالمسائل
الاقتصادية أو قضايا الأمن . وهذا لا يمكن تحقيقه الا بعمل دعائي
كبير وشرح دقيق لأمر هي على درجة كبيرة من التعقيد والحساسية .
ان الحكومات الديمقراطية لاتعرف كيف تبرر أعمالها بشكل جيد ،
وكذلك الشعوب لم تتوصل بعد الى ادراك المستلزمات الجديدة للحدث
النووي الجديد . والحقيقة أن الشعوب ، كلما ازدادت علماً واطلاعاً
كلما ازداد ضغطها على الحكومات التي تقل حرمتها وتزداد قيودها .
والجميع مازالوا يذكرون الاجتماعات العامة ومظاهرات الاحتجاج
التي جرت في بريطانيا ضد السياسة النووية للحكومة .

ان التناقض مذهل فعلا بين الأفكار الواردة في «الكتاب الأبيض»
الذي وضعه الخبراء عن الدفاع ، وبين النظريات التي كان ينادي
بها حزب العمال المعارض مع الاتحادات التجارية وقسم لا يستهان به
من المفكرين عبر المانش . فالجانب الأول الغني بالمعلومات ، قد
فكر وعمل على ضوء الشروط الجديدة للأمن ، بينما بنى الجانب
الثاني مواقفه على تعاليم الماضي والاستنتاجات المرتجلة السطحية
والحجج الذاتية اللاموضوعية ، التي كان من السهل على الرأي العام
تبنيتها والالتفاف حولها .

ليس من المستغرب أبداً أن تسير الأمور على هذا النحو ، طالما أن رجال الدولة والضالعين في العلم ظلوا عاجزين عن تمييز الخيوط الدقيقة للنسيج النووي . ففي ١٤ كانون الأول من عام ١٩٥١ ، أدلى السيد (فاينلتر) ، سكرتير الدولة لشؤون الطيران آنذاك ، بالتصريح التالي : « ان قصف القواعد الشيوعية عبر نهر (يالو) ، سوف يؤدي الى أفظع هجمات الانسان على الانسان والى نشوب حرب عالمية ثالثة » . ولكن هل كان يعتقد حقاً بأن القوات الصيفية-السوفيتية المجردة من الأسلحة النووية ، يمكن أن تنقض على خصم يمتلك مثل هذه الأسلحة ؟ وفي شهر نيسان من عام ١٩٥٧ ، قدم البابا (بيوس الثاني عشر) لرئيس الوزراء الياباني مذكرة وردت فيها العبارات التالية : « ان كل معسكر يحاول أن يسبق الآخر في مجال الارهاب المتصاعد . حبذا لو قام جميع العلماء من جميع الأمم ومختلف المعتقدات بتحمل ما يمليه عليهم الواجب الأخلاقي الخطير ، فتعاونوا معاً لتحقيق هدف أنبل وهو السيطرة على هذه الطاقات الجبارة وتسخيرها لخدمة الانسان ، وذلك بدلا من هذا الهدر الضائع للنشاط العلمي والجهود والامكانيات الهائلة التي تبذل لاعداد كارثة رهيبه لم تعرف الانسانية مثيلا لها في التاريخ » .

مما لاشك فيه أن هذه هي اللغة التي يمكن للعاهل البابوي أن يتحدث بها ، ولكن هل هذا مفيد ؟ وهل هذا هو الصواب ؟ ان ما يسميه « بالهدر الضائع للنشاط العلمي » هو في الواقع الذي من شأنه اطالة وجود الأقلية المختارة التي يتوقف عليها مصير الكنيسة شاءت هذه الكنيسة أم أبت . ليس القتال هو المقصود من هذه القوة النووية ، وإنما المحافظة على الوضع القائم بمنع العدوان والحيلولة دون اللجوء

الى السلاح . فليس من المؤكد اذن أن يكون هذا منافياً للأخلاق ،
خاصة وأنه لا يوجد مخرج آخر .

وفي (أوسلو) طالب الاستاذ (شوايتزر) بإيقاف التجارب النووية
وفي (بون) قام الاستاذ (فون وازيكر) بهجوم عنيف على المستشار
(أديناور) الذي كان يسعى لتزويد القوات الألمانية بأسلحة ذرية
أميركية .

الحق يقال ، لم يفكر أحد من هؤلاء بالعناية الإلهية التي قدمت
هذا السلاح الذي من شأنه تعويض النقص العددي للعالم الغربي .
كذلك لم يدرك أحد منهم بأن هذه المواقف تضعف السيادة الرادعة
التي كان على الجميع تأييدها ودعمها ، لأنها تنقذ الأقلية وتقرض
السلام .

في ١٠ آذار سنة ١٩٥٨ ، قامت جماعة من شخصيات ألمانيا
المعروفة ، منهم السيد (أريخ أولنهاور) و (كارلو شيد)
و (هينمان) والاستاذ (ماكس بورن) الحائز على جائزة نوبل في
الفيزياء ، الخ . . . وأطلقت ماسمي آنذاك ببناء « النضال ضد
الموت النووي » . وقد كان مما ورد فيه مايلي :

« . . . ان سباق التسلح النووي ، واقامة القواعد الصاروخية
على الأرض الألمانية ، لا يمكن الا أن تزيد الخطر . . . لذلك يجب
على الحكومة الألمانية أن تدعم المشاريع التي تنادي بإيجاد منطقة مجردة
من السلاح النووي . . . » .

ان هذه التأكيدات ، رغم صدورها عن رجال بارزين ، هي في
الواقع خلو من أي أساس علمي أو استراتيجي أو سيامي . فاقامة

منطقة مجردة من السلاح النووي ، في ألمانيا بقسميها الغربي والشرقي
مثلا ، سيؤدي الى مغادرة القوات الاميركية التي تصبح عاجزة عن
مواجهة التفوق العددي للاتحاد السوفييتي بدون اعتمادها على
التهديد النووي . ان عدم الالتزام النووي يضعف السياسة الرادعة
التي تمارسها الولايات المتحدة لصالح أوروبا الغربية ، كما يسهل
اللعبة السوفيتية .

كتب السيد (برتراند راسل) في صحيفة « نيويورك - هيرالد -
تريبيون » بتاريخ ٤ كانون الثاني من عام ١٩٥٨ : « ان من الجنون
حقاً الاعتقاد بأن صنع القنبلة الهيدروجينية يزيد من أمن بلدنا » .
الا أن هذا العالم البريطاني لا يلبث أن يناقض نفسه بعد عدة أسطر .
حيث يقول :

« ان السيد خروتشوف يلح كثيراً على الدمار الذي يمكن أن
تلحقه القذائف السوفيتية ببريطانيا . والظاهر أنه نسي بأن الرياح
الغالبة في أوروبا تهب دائماً من الغرب ، وأن الترسبات الناجمة عن
القذائف السوفيتية الملقاة على بريطانيا لا بد وأن تكون لها عواقب
وخيمة على روسيا » . وهذا اعتراف بعدم جدوى اللجوء الى القوة ،
بسبب وجود الأسلحة النووية وليس نتيجة تحريمها . ان مناقشة السيد
(راسل) تعتبر أصلاً خاطئة من الناحيتين العسكرية والعلمية . فقليل
من الانفجارات العالية يكفي لتدمير الجزر البريطانية ، الأمر الذي
تصبح معه بعض الترسبات المحتملة قليلة الخطورة . أما في الحالة
المعكوسة ، أي اذا كانت بريطانيا تمتلك صواريخ نووية ، فإن
الاتحاد السوفيتي سوف يجد نفسه مضطراً لتدميرها بانفجارات قريبة
من سطح الأرض وليست عالية كما رأينا سابقاً . في هذه الحالة ،

لا بد أن تنطلق في الفضاء ملايين الأطنان من الذرات المشعة ، حيث تصبح نظرية السيد (رامل) صحيحة بصورة جزئية .

أما بالنسبة لعدم الالتزام النووي ، فقد كتب مارشال بيجو (السير جون سليسور) يقول : « ان الفرق الغربية العشرين ، لا تستطيع أن تحول دون نشوب الحروب المحلية في أوروبا ، لأنها عاجزة عن الدفاع عن نفسها أمام قوات تكبرها بثلاث مرات » .

ان جميع هذه المخاوف والحجج الهزيلة والاستنتاجات المتعسفة ، لا يمكن أن تصمد أمام النظرة العلمية الواعية والتحليل الدقيق لمسائل الأمن في هذا العصر النووي . الا أنها مع الأسف مازالت تجتنب الرأي العام بسبب سهولتها ، وتعرض الوجود الغربي كونه للخطر . ان الغرب مازال يحطم بيديه صرح أمنه ، رغم تزوده بكافة وسائله المادية التي من شأنها كسب الوقت ، خلف الأسوار القوية ، ورفع مستوى المعيشة تدريجياً في سائر أنحاء العالم .

خلال شهر كانون الأول من عام ١٩٥٠ ، وعندما كانت قوات الأمم المتحدة تقاتل في كوريا ، تساءل الكثيرون : هل يمكن للقصف الكثيف لمؤخرات العدو أن يدفع الشيوعيين الى التمتنع والالتجاء خلف نهر (يالو) ؟ وهنا كتبت صحيفة فرنسية تقول : « . . . بقي اذن استخدام القنبلة الذرية ، التي يتوهم بعض غلاة المتحمسين بأنها ستكون حاسمة في الصين كما كانت في اليابان . . . وهذا يعني الاقدام بمنتهى البرود على مجزرة ، لن تلبث الكثرة نصيبه الساحقة أن تغلب عليها . . . كذلك ستسود أوروبا بكاملها قشعريرة رعب واشمئزاز ، لا بد أن تحسن الدعاية السوفييتية استغلالها . ومن

يدري اذا كان الاتحاد السوفيتي ، لا يختار هذه اللحظة بالذات ليلعب ورقته الراجحة ويمسك بالرهن الأوروبي . . . ان أكثر الناس وحشية وهمجية لا بد أن يصطدم بهذه البديهيات . ، لقد نسي كاتب هذا المقال ، بأن أول انفجار ذري سوفيتي ، لم يكن قد تجاوز عمره آنذاك الخمسة عشر شهراً ، وأن التفاوت بين المخزونين الأميركي والسوفيتي كان يمنح الغرب حرية كبيرة . كذلك كان هذا الكاتب يجهل أيضاً أن مجرد احتمال التدخل الذري في كوريا يمكن أن يعتبر كافياً لاجبار كوريا الشمالية على العدول عن تنفيذ خطط الغزو والعدوان . ان مثل هذه المخاوف التي تضمنها المقال الآنف الذكر ، هي التي كانت تحد من احتمال أي تدخل ذري ، كما تعطي للكاتب الكثيرة أفضلية على القليلة ، داعية الى العدوان بصورة غير مباشرة .

ان العالم اجمالا لم يدرك طبيعة ومعنى الانقلابات العسكرية والسياسية التي حدثت نتيجة لانشطار الذرة وانصهارها . فهاهي بريطانيا مثلا ، ينقسم فيها الرأي العام رغم أن الأمر يتعلق بأمنها وسلامتها ، فرى الكثيرين فيها ، ممن يتوقف استقلالهم بل مصيرهم على القوة النووية ، يفضلون التخلي عن هذا النوع من الأمن ، بدلا من أن يجازفوا - لمصلحتهم المطلقة - ويلعبوا « لعبة الردع » بواسطة الأسلحة الذرية . في ٦ أيار من عام ١٩٥٤ ، أي قبل سقوط (ديان - بيان - فو) بقليل ، وقف السيد (كريستيان - بينو) ليعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية مايلي : « . . . أيها الزملاء الأعزاء ، يجب ألا تنساق وراء سراب تدخل لانعلم اذا كان باستطاعته انقاذ حامية (ديان - بيان - فو) ، بينما نعلم بأن من شأنه تصعيد الحرب مع

احتمال امتدادها الى العالم كله ، . (تصنيق حاد من نيسان) . كان المقصود بهذا التدخل ، التدخل الأميركي الذي طلبه السيد (بينو) وزير خارجية فرنسا آنذاك والذي كتبت عنه احدى الصحف مايبي « . . . كان مشروع التدخل الأميركي ، بناء على طلبنا ، موضع دراسة واعداد الحكومة الأميركية ، بل كان على وشك أن يوضع موضع التنفيذ . وقد كشفت لنا الصحافة الأميركية ، المطنعة على القضايا التي تهمننا أكثر من البرلمان الفرنسي نفسه ، بأن التدخل الأميركي في (ديان - بيان - فو) سيتم في ٢٨ نيسان ، وأن استن في طريقها الى المنطقة ، محملة بالصواريخ الذرية ، وأن الرئيس (أيزنهاور) سوف يطلب موافقة (الكونجرس) في ٢٦ نيسان . . . »

ان من المستغرب حقاً ، أن يناهض التدخل مثل البلد الذي سيستفيد من هذا التدخل . أما الاعتقاد ولو للحظة واحدة على ضوء نسبة القوى آنذاك ، بأن (ديان - بيان - فو) قد تصعد الحرب وتجعلها « تمتد الى العالم كله » . فيدل على جهل كل مايتعلق بالقواعد التي تخضع لها المجاهبات بين الشرق والغرب منذ حادثة (هيروشيما) . لقد كان احتمال جر العالم الى حرب شاملة ، لانقاذ حامية (ديان - بيان - فو) التعيسة سنة ١٩٥٤ ، أقل بكثير مما كان عليه في عام ١٩٥٨ ، عندما قام السيد (دالاس) بمناورة مماثلة لصالح (كيموي) و (فورموزا) . صحيح أن لندن قامت ، في عام ١٩٥٤ ، بالضغط على واشنطن لكي تترك (ديان - بيان - فو) لمصيرها المحتسوم ، ولكن قسماً كبيراً من الرأي العام الفرنسي ، الذي يجهل الشرائع الجديدة للاستراتيجية ، قد امتلأ رعباً واستسلم بصورة غير مباشرة ، فانتصرت سياسة المفاوضات في « جنيف » التي التفت حولها الأغلبية الساحقة من الجماهير .

تمتاز الحكومات المتسلطة والحازمة على الديموقراطيات الغربية ،
بأنها تهمل الرأي العام أو تستطيع تعبته بالشكل الذي تراه مناسباً
لدعم سياستها . وبما أن اللعبة الدولية حالياً تعتمد على الضغط أو التهديد
فمن الطبيعي أن ينتصر الشرق في هذا المجال ، معتمداً على الخوف
الذي يديه الرأي العام الغربي . أو على الجهل الذي يتخبط فيه فيما
يتعلق بالشرائح الحقيقية للدبلوماسية في هذا العصر النووي .

إذا رجعنا الى تعريف الاستراتيجية الرادعة والى العلاقة الرياضية
التي تبينناها سابقاً :

(قيمة الوسائط الرادعة x التصميم على استخدامها عند الحاجة)

فاننا نجد أن العامل الأول يمكن أن يكون موجباً بسهولة .
فالتكنولوجيا الغربية هي في الواقع على المستوى المطلوب ، وستنضم
الى القوى النووية الثلاث الحالية قوات أخرى . فالدول الصناعية ،
كألمانيا الغربية والسويد وإيطاليا وسويسرة وحتى تشيكوسلوفاكيا
وأفريقيا الجنوبية ، تستطيع أن تدخر لنفسها مخزوناً صغيراً من
الأسلحة النووية ، اذا رصدت لذلك بضع مئات الميارات من الفرنكات .
ان هذا صحيح بالنسبة لجانبي الستار الحديدي ، ولكن الفارق هو
أنه في جانبنا ، يعتبر كل بلد حراً في بذل الجهد الذي يراه ممكناً
ومفيداً في هذا الميدان .

أما العامل الثاني من العلاقة الرياضية التي تمثل السياسة الرادعة ،
فليس موجباً بالضرورة . فمنذ اثني عشر عاماً ، وقف الرأي العام
الغربي ضد مصالح العالم الحر ، ابان الحرب النفسية والتعديات التوسعية
التي كان يمارسها الاتحاد السوفييتي . أما السيد (فوستر - دالاس)

فقد كانت لديه الشجاعة للسير بعكس التيار والاستمرار بنجاح منقطع النظر في سياسة لم يؤيدها سوى النذر اليسير . ولكن هل يمكن الاعتماد على رجل واحد لممارسة الاستراتيجية الرادعة ؟ ان فعالية هذه الاستراتيجية وتعميمها ، أي تطبيقها على كافة أنواع المجابهة مهما كانت قيمة الرصيد والوسائط المستخدمة ، يتطلب دعم الرأي العام والتفافه حول حكومته . فالوسائط المادية متوفرة من الآن فصاعداً ولا تنقص سوى الشجاعة والقدرة على التظاهر باشهارها . وطالما أن الاجماع الوطني لا يمكن أن يتم الا أمام خطر داهم كبير ، فان مجال فعالية الاستراتيجية الرادعة يظل مقتصرأ على الدفاع عن المصالح الحيوية للبلاد التي تمارس هذه الاستراتيجية . وهكذا يقوم بين هذه البلدان نوع من «**التعايش الاجباري**» ، قد يتخلله التوتر الذي لا يمكن أن يصل الى الانذار بالحرب أو العدوان . أما بالنسبة للأغراض ذات الأهمية الثانوية ، فلا يمكن لأية حكومة أن تمارس نفس السياسة الرادعة الفعالة ، الا اذا ضمنت التفاف الرأي العام وتأييده . ان هذا صحيح لدرجة أن الديموقراطيات الغربية مازالت على الرغم من توفر الوسائط ، تشعر بالضيق وهي ترتدي مشدّ الردع ، الذي يناسب قامة كل منها أكثر مما يناسب قامة العالم الذي تزعم تطويره وانماؤه وحمايته .

الفصل الخامس

شروط الحيطة والامن

ظل الحدث النووي عميق الغور صعب المنال ، لأنه قلب رأساً على عقب ، جميع الأسس والمبادئ التي طالما بنيت عليها العلاقات الدولية أما البشرية فلم تنظر إليه الا بمنظار أسود ولم تر فيه سوى مصيبة من كبريات المصائب . ويعود السبب في ذلك الى الذكريات المريرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في أذهان الناس وجعلتهم يرسمون في مخيلتهم شلالاً رهيباً من القذائف الذرية التي تحمل معها أبشع صور الموت والرعب والدمار . لذلك يصعب على الكثيرين أن يتصوروا أن بإمكان هذا السلاح الفتاك أن يحقق نوعاً من السلام أكثر نفعاً وأمن استقراً من أي سلام سابق . أما في الغرب بشكل خاص ، فما تكاد تثار مسألة الاستخدام العسكري والسياسي للذره ، حتى نصطدم بالتناقضات والخلع .

لقد ذكرنا بأن مؤتمر (لشبونه) والمفاوضات التي تلتها سنة ١٩٥٤ قد أثبتت بأن البلدان الأعضاء في الحلف الأطلسي لا يستطيع أن

تضمن دفاعاً مكثراً ومنيعاً باعتمادها على الوسائط التقليدية فقط .
وهذا مادعا هيئة الأركان المشتركة الى اعتماد السلاح الذري أساسا
في ستر نتيجيتها الدفاعية . وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٥٤
اجتمع في قصر شيو (Palais de Chaillot) ممثلون عن دول
الأطلسي : فأقروا هذا المفهوم الجديد . وحتى لا يظل أحد على
جهن بنك : وخاصة السوفيت : فقد قام الفيلد مارشال
(مونتغمري) معاون الجنرال (غرونتر) القائد الأعلى للحلفاء آنذاك ،
بالتعليق في عدة مناسبات وبالتفصيل على شرائع الاستراتيجية
الأطلسية الجديدة التي تنص صراحة على أنه مهما كان شكل
العدوان الذي سيوجه الى أي بلد من بلدان الحلف الأطلسي ، فإنه
سيقتل برد القوي . وسيكون هذا الرد ذرياً لا محالة . فأما
سلام أو الحرب . لقد كانت أوروبا الغربية في الواقع مرغمة على
تبني هذا الحل الذي لا بديل له ، وذلك بسبب التفاوت الكبير في
نسبة تقوى البشرية بينها وبين الشرق . كان هذا منطقياً لأن جميع
الحكومات الأوروبية كانت تدرك بأنها عاجزة ، حتى مع الولايات
المتحدة الأميركية نفسها ، عن تأمين الرجال والموارد المادية اللازمة
لممارسة استراتيجية تقليدية . كما كانت تضن حتى بتقديم المشاة
وتفضل أن تحل محلها الوسائط والمعدات الحديثة .

لم تكد تمر ثلاث سنوات على هذا الجهاز العسكري الذي لعبت
الذرة الدور الأساسي في تنظيمه ، حتى بدأت الدول الأوروبية
نفسها بالاحتجاج : « لا يجوز أبداً أن نعتد على القوي الانتقامية
النووية فقط .. لقد كانت المخاطرة أكبر مما يجب .. ان أوروبا

نريد حقاً أن تكون منيعة الجانب ولكنها لا تريد أن تصبح مستودعاً ذرياً... » والخلاصة أن الجميع كانوا يطالبون بضرورة انشاء مخزون ذري ، ولكن ما أن تم تشكيل هذا المخزون حتى تملكهم الفزع فأخذوا يتوجسون خيفة منه ويتكروون له ويعرضون عنه .

كثما ازداد تأثير الحملة العنيفة التي كان يشنها السوفييت ضد الذرة كلما تضاءلت امكانية الغرب في الاعتماد على الخوف الذي يمكن أن يحدثه هذا السلاح الجديد ، وقلت فرص المحافظة على الوضع الراهن . فبتضاؤل احتمال استخدام الذرة ، كان على الغرب أن يضاعف قواته التقليدية حتى يحقق التوازن مع العالم الاخر . وبهذا يكون قد وقع في الفخ السوفييتي الذي يهدف الى وضع الغرب امام امرين مستحيلين : الذرة التي يخشى اللعب بها ، والتعداد الذي لا يملك الارادة ولا الوسائط اللازمة لحشده . لهذا كان لا بد للكريملين من الانتصار .

ان من المستغرب حقاً أن تعتمد الحكومات الغربية ، التي تتوهم بأنها تعبر عن آراء الشعوب ومصالحها ، الى الموافقة على نزع السلاح الذري ، لتشرط وضعه تحت المراقبة ، وكأنها تبرهن بذلك عن نوع من الحزم ، بينما تشمل القوات التقليدية بالذات على سيئتين أساسيتين : وهما السماح باستخدام القوة وتجسيد التفوق السوفييتي الساحق . ان كل شيء يجري في هذا الجانب من الستار الحديدي ، وكأن مصلحة العالم الحر تقضي بنزع السلاح حتى يفسح المجال واسعاً من جديد أمام حرب لا بد أن تكون خاسرة على جميع الوجوه .

منذ خمسة عشر عاما تقريبا ، والنقاش مازال دائرأ حول الشطار
الذره والنتائج المترتبة عليه ، الا ان منطلق الجهاز النووي مازال
لغزا محيرا حتى الآن . فالرأي العام ، الذي يجهل قوانينه
وشرائعه ، لم يدرك بعد مايمكن ان يدركه عليه او ماقد يكلفه .
ان اغلب التدابير التي اتخذتها الحكومة الفرنسية تجاه الحلف
الأطلسي ، في مطلع عام ١٩٥٩ ، لايمكن ان يبررها الاهتمام
بالدفاع او الحيطه ، بل مجرد اعتبارات للسياسة الخارجية . فهي
التي طالبت بالصواريخ حرصا منها على تطوير وتعزيز الجهاز
الدفاعي الاجماعي ، ثم مالبثت ان رفضتها في اللحظة التي تقرر
فيها نشرها على اراضيها ، لأنها لم توافق على مبدأ ، « الاشراف
المزدوج » . كان المقصود «(بالاشراف المزدوج)» هذا ، الموافقة على
استخدام الصواريخ من قبل الجانبين معا . الجانب الاميركي من
جهة والجانب الذي تنتشر فيه هذه الصواريخ من جهة ثانية .
لقد عقدت اتفاقات على هذا الاساس بين واشنطن وكل من روما
ولندن اما في فرنسا فقد قيل بان تبعية هذا النوع من الاشراف
تحد من الفائدة التي يمكن ان تقدمها هذه الصواريخ ، كما تفقدتها
على الصعيد الوطني كل قيمة رادعه .

في الواقع ، لايقوم هذا النقد على اساس متين : اذ من الواضح
انه لايمكن لفرنسا او لأي بلد آخر ان يبني سياسته الخارجية
على التهديد باطلاق هذه الصواريخ ذات الرؤوس النووية ،
لأن مثل هذا الموقف لايمكن ان يكون فعالا كأسلحة
تابعة للحكومة الفرنسية . يجب ان تكون هناك ظروف استثنائية

جدا ، تجعل استخدامها محتملا وممكنا . فاذا نظرنا الى الوضع الفرنسي بالذات ، نجد ان الاحتمال قليل في ان تجتمع بان واحد شروط التبعية والافتراد الكلي الذي يبرر الاستخدام السياسي لقوة نووية وطنية . اما اذا افترضنا جدلا بان سلسلة من الحوادث التي لا يمكن التكهن بها اليوم قد وضعت هذا البلد في وضع منعزل استثنائي ، عندئذ لابد أن يعمل حساب رفع أحد طرفي هذا الاشراف المزدوج ، لكي يستعيد هذا السلاح نفس القيمة الرادعة التي يقدمها للبلد المالك وكأنه سلاح وطني خاص . ان هذا الافتراض لابد أن يأخذ مكانه في خطط المعتدي على الأقل ، لأنه لابد أن يشعر المجازفة وكأنه يهاجم البلد الذي يملك فعلا هذا النوع من السلاح . لذلك يمكن القول بأنه على الرغم من أن هذه الصواريخ موضوعة في الأصل تحت « اشراف مزدوج » ، فإنها ستأخذ عند المحن نفس القيمة الرادعة التي يمكن أن تأخذها الأسلحة الوطنية الخاصة . هذه هي الغاية ولاشك التي دعت واشنطن اعتباراً من عام ١٩٥٧ الى ممارسة سياسة نشر هذه الأسلحة .

ان شريعة « ماك - ماهون » تتفق مع مبدأ « الاشراف المزدوج » ، ولابد أن يظل الاحتمال قائماً في نظر المعتدي بأن تقوم الحكومة الاميركية برفع اشرافها عند الحاجة . وحتى اذا افترضنا أن الضمان الجماعي سوف لن يلعب دوره بسبب الجبن مثلا وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتدخل مباشرة لصالح دولة حليفة مهدده ، فإن برقية واحدة تكفي لتحويل هذه الأسلحة الجماعية أو الثنائية الى اسلحة وطنية بحته .

في شهر حزيران من عام ١٩٥٩ ، وردت برقية من جنيف
- حيث كان ينعقد مؤتمر حول برلين - تعلن على لسان ناطق
فرنسي بأن الجانب الفرنسي لا يقبل باقامة قوات ذرية حليفة في
اراضيه الا اذا تقرر استشارة الحكومة الفرنسية كلما فكرت الولايات
المتحدة في استخدام الاسلحة النووية في أي مكان من العالم . من
الناحية السياسية يمكن اعتبار هذه الحججة ممتازة ، ولكنها في مجال
الدفاع لاتساوي شروي تقير . فمنذ عدة سنين والتقدير الصحيح من
قبل المعسكرين للنسبة (رصيد - مجازفة) يلعب دوراً كبيراً في
مقاومة التوسع الشيوعي . لقد قام السيد (دالاس) منذ زمن بعيد
بوضع قوانين الحماية في العصر النووي بصراحة غير محمودة كما
أظهر فعالية ما يسمى « بسياسة حافة الهاوية » . والحقيقة انه لا يمكننا
ان نتصور كيف يمكن لهذه السياسة - التي لم يكن لها بديل - أن
تؤخذ على محمل الجد ، اذا كان على البلد الذي يمارسها الرجوع دائماً
الى حلفائه . فهي تتطلب تصميماً لا يترجع العدو أمامه الا اذا كان
موقناً بأنه حاسم لا يترزعزع . فهل من المعقول أن يشعر هذا العدو
بنفس الخوف ، اذا علم بأن هذا التصميم لم يعد خاضعاً لطرف
واحد وارادة واحدة وإنما لعدة أطراف ذات مصالح متفاوتة اذا
لم نقل متضاربة ؟... فاذا تساءلنا عن موقف المواطن الفرنسي
والانكليزي عندما كان السيد (دالاس) يواجه مشكلة (كيموي)
لوجدنا أن الجميع كانوا يطالبون بالحذر ويدعون الى التنازل . كيف
يمكن اذن والحالة هذه أن نلعب لعبة الردع المحلي ونحن مشلولون
من قبل حلفاء يتطلبون استشارتهم لكي يمارسوا الشل بصورة

أفضل ؟... ثم هل كانت بكين وموسكو تأخذان انذارات السيد (دالاس) على محمل الجدل، لو عملنا بأنه مرتبط بلندن وباريس؟.

ان المطالبة بتوزيع المسؤوليات على طول الجبهة المضادة للسوفييت دليل على الجهل الكامل لقوانين الردع وأصوله . كيف يمكن للصين أن تعتقد بأن فرنسا وبريطانيا مستعدتان لأن تتحملا من أجل (فورموزا) نفس القدر من المجازفة الذي تتحملة الولايات المتحدة؟ وهل يمكن للبلاد الأوربية الغارقة في مشاكلها، والتي لا تكاد تدرك متطلبات العصر الذري، أن تلعب في الشرق الأقصى لعبة الردع الخطرة؟ . . . يمكن أن نجيب على هذا السؤال بالاستشهاد بمشكلة

قناة السويس .

قام البعض في أوروبا الغربية بالمطالبة بامتداد ضمانات الحلف الأطلسي الى بقاع جغرافية أخرى بينما كان من المنطقي أن تكون الحركة بالعكس تماماً . فكلما ازداد الخطر ، أصبح من الأسهل الحصول على حلفاء جدد . فالخطر المحقق بتركيا يختلف تماماً عنه في الدانمرك . كذلك ازاء التهديد النووي ، تكون المقاومة على الصعيد المحلي أقوى بكثير مما هي عليه بالنسبة لحلف يضم عدة بقاع من الأرض تتفاوت نسبة تهديد كل منها .

ان تعزيز الحلف الأطلسي ، يمكن أن يتم بضم عدة أحلاف محلية ، يقدم لها الالتزام الأميركي ما تحتاجه من قوة رادعة ، بدلا من توسيع المعاهدة وامتدادها الى مناطق جغرافية أخرى . فكلما ازدادت رقعة الأرض المحمية بضممان جماعي واحد ، كلما قل احتمال المقاومة أمام ضغط وتهديد عدو مصمم .

هكذا نرى أن شروط الحيطة الآن قد اختلفت عما كانت عليه في السنوات الأخيرة من عصر ما قبل الذرة . فبالامس كان الميل شديدا لتعميم المسؤوليات الجماعية جغرافيا ، أما اليوم ، فقد أصبح العكس هو الصحيح .

من الواضح أن التهديد اليوم قد أصبح كروياً ، يتخذ مختلف المظاهر ، لذلك كان لابد من مواجته في كل مكان وبطرق وأساليب شتى ولكن بارادة واحدة وتوجيهات عامة مشتركة . أما لو كانت الجبهة كبيرة جداً وواحدة ، وقام الخصم بانتقاء نقطة منها وعزلها طالباً اليها الاستسلام أو الدمار ، فان من المرجح أن يرى الكثيرون في المساعدة مجازفة تفوق الرصيد بكثير وتعرض عالماً بكامله للدمار من أجل رقعة صغيرة من الأرض .

يتوهم البعض بأن الاعتبارات الاخلاقية وحكم الرأي العام العالمي تكفي لابطال ميزة القوة . لذلك لا يستطيعون أن يتقبلوا مثلاً اللجوء الى التهديد الذري ، لأن هذا يصدّم الضمير العالمي ، في عالم متمدن ليس على هذه الدرجة من القسوة التي يتوهمها البعض فيه . كذلك يجب ألا يكون هناك ضعيف ولا قوي ، بل احترام متبادل يضع الجميع على قدم المساواة .

ان هذا الكلام جميل ولاشك ، ولكنه أشبه بالخيال منه بالحقيقة ، وأقرب الى المثاليات منه الى الواقع الملموس . فالضمير العالمي لم يستطع انقاذ المجر (١) ، كما أن الهند قد تجد غدا بأن

(١) كذلك لم يستطع هذا الضمير العالمي اعادة الحق العربي المنتصب في فلسطين الى اصحابه الحقيقيين ، او ارجاع اللواء السليب الى وطنه الام ، ولا تجنيب البشرية ألف مأساة ومأساة .
(المترجم)

« سياسة اللين » التي تنتهجها اليوم ، سوف لن تعود عليها
بالتائج المتوخاة . ان الواقع يثبت بما لا يقبل الشك ، بأنه لا يوجد
في هذا العالم الآن أي مثال حي يدعم النظرية التي تنادي بالاحترام
المتبادل المستند الى أسس أخلاقية أو نزعات انسانية مجردة .

هناك حل آخر لمسألة الدفاع ، يمكن أن يقدمه التصميم العنيد
للشعوب على حماية نمط معين من الحياة مهما كلف الأمر . فالسلاح
الحروري النووي لم يقلل من فعالية المقاومة الشعبية ضد الغزو
والاحتلال ، بل العكس هو الصحيح . فلو استطاعت دول أوروبا
الغربية ، رغم تطورها الاجتماعي ، أن تذكر موقف الشعب
الاسباني حيال جيوش (نابليون) ، فانها سوف تجد فيه حافزا
للدفاع عن النفس أقوى من أي سلاح . لقد دلت التجربة والمنطق
على وجود علاقة وثيقة بين حرب العصابات ومستوى المعيشة التي
يحيها الشعب . فالدفاع عن الملكية يزداد شراسة كلما كانت هذه
الملكية صغيرة ومحدودة .

قد يكون هناك بعض الشواذ الا أنه لا ينفي القاعدة . فالسويد
وسويسره مثلا قد يدخلان في عداد هذا الشواذ ، خاصة وأن
قدرتهما على مقاومة الغزاة لم توضع موضع التجربة منذ زمن بعيد .
الا أن هذين البلدين على الرغم من غناهما ، لا يشكلان رصيذا على
درجة من الأهمية تكفي للمخاطرة بالاعتداء على حيادهما . ومع ذلك
فان حكومتيهما لم تعودا تكتفیان بسمعة شعبيهما — اللذين برهننا على
صلابتهما الدفاعية سابقا — بل تحاولان امتلاك بعض الأسلحة
النووية التي أصبحت السلاح الحديد للحياد . لهذا يمكننا القول

بأن هذين البلدين قد يقدمان لنا صورة مسبقة عن جزء من عالم
الغد ، حيث لا يحول امتلاك المخزونات الذرية الوطنية دون
الأحلاف الاقتصادية والعقائدية ، مع محافظة كل بلد على حياده في
مجال الحيطة والأمن . فهو حيادي لأنه يستطيع أن يفرض احترام
حياده ، ولكنه يعجز عن حماية الآخرين .

إذا كانت القوى الحلقية والمعنوية عاجزة عن منع استخدام القوة
وإذا كان الحياد الأعزل من السلاح لا يستطيع أن يفرض احترامه ،
في أوروبا على الأقل ، فلم يعد هناك اذن سوى المحافظة على الوضع
الراهن ، أي على جهاز دفاعي جماعي مبني على جمع قوى وطنية
محدودة التعداد بما يتناسب مع الإمكانيات المادية للغرب ، ولكنها
كافية في الوقت نفسه لان تبرر باشتباكها اللجوء الى الاسلحة
النوية الاميركية .

كتب السيد (كينان) ، سفير الولايات المتحدة سابقاً في الاتحاد
السوفييتي ، يقول : « ان التهديد بالانتقام الشامل ليس له قيمة
حقيقية لأن أحداً لا يصدقه ، لذلك لا يمكن أن نبنى أمننا الجماعي
على أسلحة لا نستطيع اشهارها . » ان السفير السابق يهمل المجازفة
المائلة التي يقدم عليها من يعتمد على السلبية الأميركية ازاء هجوم عام
على أوروبا . ولو صح كلامه هذا لانهار الجهاز الدفاعي الغربي
بكامله . ان مثل هذا الزعم من شأنه بذر الشكوك في الردع الذري
الأميركي ، وادخال القلق الى نفوس من كانوا يعتمدون حتى الآن
على الضمانات الأميركية ، مما يضطرهم اما الى التزام جانب الحياد
أو الاتجاه نحو قوى رادعة وطنية .

هناك انتقادات كثيرة كانت وما زالت توجه الى الحلف الأطلسي الا أنها ليست جميعها دون مبرر أو أساس . فقد عقد هذا الحلف في ظروف خاصة للغاية : كان الاتحاد السوفيتي يضع أمام الفراغ العسكري الأوروبي ما يقرب من ٢٠٠ فرقة ، بينما كانت الولايات المتحدة الأميركية متقدمة عليه في المجال الذري بشكل ظاهر ، كما كانت أراضيها بعيدة كل البعد عن متناول القوات السوفيتية التقليدية . الا أن هذا الوضع قد تغير منذ ذلك الحين واتخذ التهديد شكلا آخر ، حيث أصبحت الأراضي الأميركية بمتناول الصواريخ السوفيتية ، كما انقلب التفاوت الذري الى نوع من التماثل والمحاكاة . كان من البديهي اذن أن يفرض هذا الوضع الجديد تدابير جديدة ، ولكن شريطة أن تسير باتجاه المستلزمات الاستراتيجية والسياسية والذرة ، وليس خلافها .

— اذا قام الاتحاد السوفيتي بمهاجمة أراضي أوروبا الغربية، المحمية حاليا من قبل الحلف الأطلسي ، بالقوات التقليدية دون اللجوء الى الذرة ، فانه يضع الولايات المتحدة الاميركية في موقف حرج للغاية، اذ لا يعود أمامها سوى أحد أمرين : الرد على العدوان بالتصدي للأماكن السوفيتية المأهولة، وفي هذه الحالة لا بد أن ينطلق الثأر السوفيتي ليدمر بدوره المدن الأميركية ، أو محاولة القيام بمعاكس البطاريات لتدمير قواعد الاطلاق الصاروخية ، وهنا لا بد من تأمين تفوق عددي ، من المستبعد أن تسمح به موسكو . وأغلب الظن أن كلا المعسكرين قد عدلا عن تشكيل قوة كبيرة من الصواريخ العابرة للقارات ، تكفي لتبني استراتيجية « معاكس البطاريات » . اذ دلت الحسابات بأن تدمير قواعد الصاروخية يتطلب قوة تفوق هذه

القواعد الى حد بعيد . (وقد برهنا على ذلك آنفاً بالأرقام) . واذا علمنا بأن هذا التفوق يجب أن يزداد أضعافاً مضاعفة عند الاستعاضة عن الحماية بالاسمنت والالتجاء ، بالحركة الدائمة ، فاننا نفهم سبب تخلي كل من موسكو وواشنطن عن فكرة تشكيل مخزون لمعاكس البطاريات .

انطلاقاً من هذا المبدأ ، يمكننا القول جازمين بأن استخدام المعسكرين لمخزوناتهما النووية يعني الدمار الشامل والفناء ، لأن أي عدوان ذري لم يعد في وسعه شل القوى الانتقامية للخصم . فاذا كان أحدهما الأول في الضرب فانه سيكون الثاني في الدمار ، أما اذا كان الثاني في الضرب فانه لا بد أن يتعرض للانتقام والدمار .

لهذا كله ، كان من الأفضل أن يظل بين المعسكرين الكبيرين نوع من التوازن الثابت الدقيق ، الذي هو في الحقيقة أكثر استقراراً بكثير مما لو تم نزع السلاح الذري والعودة الى شكوك الماضي حول تقدير نسبة القوى التقليدية ، التي كانت مدعاة للخطأ أكثر من الصواب ومجالاً للتهور بدلا من التروي . ان أمن الشعوب اليوم ، وفي ظل احتمال التدخل النووي ، هو أمتن مما كان عليه في أي وقت مضى .

ان الوسيلة الوحيدة لانقاذ واشنطن من الورطة التي يمكن ان تقع فيها لو هاجم الاتحاد السوفييتي أوروبا بقوات تقليدية متفوقة ، هي ان تنشر بالقرب من حدود الستار الحديدي قوات اميركية وحليفة بتعداد كبير، يكفي لاشعار المهاجم بان هجومه هذا سوف يكلفه غالبا . أما في حال بقاء التفاوت كبيراً في نسبة القوى التقليدية بين المعسكرين ، فان استخدام الأسلحة الذرية ذات العيار المتوسط

والصغير ، من شأنه تعويض هذا النقص ، لأنه مجرد الحصم من تفوقه العددي ويؤدي ، وهذا هو الأهم ، الى « تصعيد » الاشتباك . ان مجرد احتمال هذا التصعيد يكفي للحيلولة دون اللجوء الى القوة ، اذ لا بد للطرف الأضعف أن يلجأ عند الضرورة الى الحرب الذرية المحلية المحدودة ، التي لا بد أن تتصاعد تدريجياً لتنتهي بحرب شاملة . ان هذا الاحتمال هو الذي يقض مضجع المعتدي ويجبره على التخلي عن فكرة العدوان أو الاحجام عن تنفيذها على الأقل .

لهذا نجد أن جميع مخططات السوفييت ترمي دائماً الى ابطال منطقة التماس وايجاد شريط من الأرض « مجرد من الاسلحة النووية » وكذلك الى ارجاع القوات الأميركية التي تمتلك الاسلحة الذرية ذات العيار الصغير أو المتوسط والتي تستطيع وحدها فقط وضع العدو أمام أمرين لا ثالث لهما : المفاوضات قبل أن يستفحل الأمر ويتصاعد الاشتباك الذري ، أو السقوط في الأتون الحروري النووي .

— أما مبدأ « عدم الالتزام » الذي كان البعض ينادي به ، فيضع الولايات المتحدة في شروط مادية يستحيل عليها معها أن تقدم أي ضمان لأوروبا التي لا بد أن تجد نفسها عندئذ في وحدة ممتدة . ومن المؤكد أنه في هذه الحالة لن يقع أي اشتباك ، لأن تفاوت نسبة القوى يكون جلياً لدرجة تصبح المقاومة معها في نظر الجميع ضرباً من العبث الذي لا طائل تحته . وهنا لا بد من الاستسلام والخضوع ، ليس أمام ضغط القوة وانما أمام ظلها .

إذا افترضنا بأن الصرح الدفاعي الغربي قد انهار ، فهل يمكن الانتقال من الصعيد الأطلسي الى الصعيد الأوروبي ؟ . . . وهل

يمكن لأوروبا ، اذا تشكلت فعلا وحشدت كافة قواها الفكرية
والمادية ، وتمكنت من تشكيل مخزون ذري ، أن تقاوم الضغوط
والتهديدات المختلفة أكثر مما فعله العالم الأطلسي حتى الآن ؟ . . .
نظراً لقرب الدول الأوروبية من منابع الخطر ، هل يمكنها أن تتقبل
مجتمعة نفس المجازفة التي كانت تتقبلها الولايات المتحدة الأمريكية
عندما كانت تضمن قسماً كبيراً من العالم الحر ؟ . . .

لو كانت هذه الدول الأوروبية جميعها مهددة بصورة اجماعية
ومباشرة ، لكان من الممكن أن يكون الجواب على هذه الأسئلة
إيجابياً . أما لو كان التهديد منحصراً باحدى هذه الدول فقط ، فهل
يمكن الحصول على نفس الاجماع السابق ؟ . . . وهل يمكن لمثل
هذه القوة الرادعة الجماعية ، التي تنبع من عدة حكومات يتفاوت
مقدار تعرضها ، أن تكون ذات تأثير عملي فعال ؟ . . . ثم أليس
من المحتمل في هذه الحالة ، وبعد أن يقوم المعتدي بطمأنة الدول
الأخرى ، أن تعتمد هذه الأخيرة للتخلي عن الضحية وتركها منعزلة
تلاقي وحدها مصيرها الأسود ؟ .

في الواقع ، لا يمكن لمفهوم الردع أن يأخذ بعض قيمته الا اذا كانت
أوروبا « وحدة سياسية ووطناً واحداً » وحتى في هذه الحالة ، لن
تكون لديها الامكانيات الكافية لممارسة استراتيجيات مضادة للقواعد
الصاروخية . قام السيد (بن مور) بنشر كتاب عن « الحلف
الأطلسي وأوروبا » ، وذلك ضمن نطاق الدراسات التي قام بها
مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ، حيث نوه عن الارتباط
المشترك والمصالح المتبادلة بين دول أوروبا والتي لا يمكن أن تكون
بنفس المستوى مع الولايات المتحدة . وكان مما قاله السيد (مور) في

هذا المجال : « ان الأوروبيين يتوجسون خيفة من اعتراض
الأميركيين على أي رد فعل ذري ينطلق من الأراضي الأوروبية
ضد هجوم صوفيتي مقتصر على القارة الأوروبية وحدها » .

ان أنيسد (مور) يعطي المصالح الأوروبية المشتركة قوة ، مازالت
مع الأسف أعلى من مستواها الحالي بكثير . ان مثل هذا البنيان الدفاعي
النثري المشيد على أساس قاري ، وعلى ضوء الوضع الأوروبي الراهن
لن يلبث أن ينهار عند أول اختبار بعد أن يكون قد نسف المجموعة
الأطلسية ووسع الهوة بين أوروبا وأميركا . لذلك لا يمكن الركون
الى قوة رادعة أوروبية في الوقت الحاضر ، بل تفضل عليها القوة
الأميركية الحالية .

وقد نادى فريق من الناس بحل آخر للموضوع : وهو تجميع
كافة الوسائط الرادعة ووضعها تحت قيادة خاصة من الحلف الأطلسي
نفسه بدلا من أن تكون خاضعة لسلاح الطيران الاستراتيجي الأميركي
وهكذا يتوفر لدى كافة دول الحلف شعور خاص بأن أمنها لم يعد
متوقفاً على قرار أميركي بحت .

الا أن المهم في الواقع ليس شعور هذه الدول ورأيها بقدر شعور
ورأي المعتدي نفسه . اذ لو علم بأن عمل القوى الانتقامية الذرية
متوقف على موافقة خمسة عشر دولة ، فسيكون خوفه منها أقل
بكثير مما لو ظلت خاضعة للحكومة الأميركية وحدها ، على الرغم
من استخدامها لصالح الآخرين .

ان هذا التحليل الأنف الذكر ، يثبت بأن الحل الأمثل هو الوصول
الى جهاز رادع وطني ، لا أوروبي ولا أميركي ، وذلك ليس

تصوية تشكيك أو فدية فضلة. ونحن لأن الشعب تقي يهدد وجوده
 لا بد أن يعرف ويستعد. كمن هزئت من أسباب الثورة وأثر في
 هذه الحالة : يتسرح ضد اختيار موحوب الخائب لأن بلادنا وحليمة
 وحدة هي التي تمت حق تشيئة . أما حجم هذا الجواز وقوته ،
 فيكفي أن تكون قوته تشيئة مساوية للأرباح التي يتوي المعتدي
 جتير من يد الجند والابتلاع . وهذا يعني أن الوسيلة الرابعة
 يرضية يمكن أن تكون محسوبة ، ولكنها في جميع الحالات أقل بكثير
 من بزم خديا محسوبة كبيرة من الأقطار .

هذه حجة أخرى لعوائق القوة الراشدة الوطنية ، وهي أنه إذا
 أخذت بعين الاعتبار التطوير المتحصن لتسليح : فإننا نجد أنه ليس
 باستحالة أي بلد . منها بلغت قوته : أن يمارس ضد الإحتداد
 تسويهي استراتيجية مضادة للشواهد الصاروخية . فذلك فإن الجميع
 يحاولون أنفسهم مرغبت على استخدام الاستراتيجية الرادع عن
 طريق التهدد بإبادة الأماكن السكنية للخصم . وهذا صحيح بالنسبة
 كولايات المتحدة كما هو صحيح بالنسبة للإحتداد السوفيتي ولكن من
 يتفنى غزونا قريباً .

هذه هي الحجج والبراهين التي مماثل استخدم لثبير وهو يوم
 التردع الوطني . إلا أن الكثيرين مازالوا يرتكبون خوفاً أمام الأخطار
 بالعبية التي يمكن أن تنجم عن عالم تتناك فيه السلاح النووي حول
 عملية تهدد باستخدامه باستمرار . وهذا بالفعل ما يخرجه من عشرين
 دولة تسليح إبلاك هذا السلاح خلال السنوات العشرين القادمة . إلا أن
 هذا الخطر الذي يمكن أن يتجم عن تعميم المتجر الجديد ، ليس

كبيراً الى هذا الحد ، لأن تكاليفه الباهظة وتعقيد صناعته يجعل من المتعذر امتلاكه الا على الدول المتقدمة **صناعياً وفكرياً واجتماعياً** ، الأمر الذي يحول بطبيعة الحال دون المغامرة والعفوية والإرتجال . ان هذا السلاح لا يمكن أن ينمو ويتطور الا في **مناخ اجتماعي متحضر** لذلك لاخوف من وقوعه في أيدي الشعوب البدائية أو المتخلفة . علاوة على ذلك ، يوجد **صمام أمان** آخر ، وهو أن أية رعونة في المجال الذري تصدر عن أية بقعة في العالم ، لا يمكن أن تغتفر ، كما لا يلبث الاجماع العالمي أن يسارع في اخماد أية شرارة طائشة من هذا النوع ، قبل أن تؤدي الى اشعال الحريق الأكبر ، فينطلق المارد ويفلت الزمام ويفوت الأوان .

على كل حال ، وقبل أن نتساءل عن مدى الخطر الذي يشكله السلاح الذري ، لا بد أن نتساءل عما يكون عليه وضع العالم اليوم ، لولا وجود السلاح الذري ، وخاصة مع التفوق البشري الآخذ في الصعود في الشرق ؟ ... ثم هل كان في استطاعة الأسلحة التقليدية أن تحافظ على السلام في يوم من الأيام ؟ ...

ولكن اذا كان من الواضح أن القوة الرادعة **الوطنية** تمتاز بأنها تجبر الخصم على التفكير والتروي ، فان تعميم استخدامها يؤدي الى نوع من **الصدقة الالزامية** بين الدول ، مع حياد مطلق في مجال الحيلة والأمن . فكل يدافع عن أرضه ولكنه غير مستعد للجازفة بمساندة الآخرين رغم الروابط من جوار وغيره ...

وطالما أن كل بلد قد أصبح على درجة كافية من المناعة ، نظرياً على الأقل ، فان الوضع الراهن يظل قائماً ومستقراً . أما عملياً ،

فليس من المحتم أن يكون هناك استقرار دائم . فنظراً للطابع الذاتي الذي تتصف به السياسة الرادعة ، حتى في حال ممارستها على الصعيد الوطني وليس من قبل دولة كبرى لصالح حلفائها ، فإن التوازن والاستقرار يظلان موضوعاً نسبياً : فالقوة الرادعة قد تكون في يد البعض ضعيفة مترددة لا يحسب لها حساب ، بينما تكون في يد البعض الآخر حازمة وفعالة ومجدية .

ان الجهاز الدفاعي الجماعي في أوروبا الغربية سوف يتعرض مستقبلاً لمرحلة اختبار قاسية ، عندما يعتقد كل بلد في الحلف الأطلسي بأنه قادر على الدفاع عن نفسه بنفسه ، وعندما لا يرى في هذا الحلف غير مصدر للالتزامات الخطرة . قد لا يكون في هذا أي ضرر لو كان باستطاعة القوى الذرية الوطنية أن تؤمن فعلاً حماية كل بلد وبالتالي حماية الجميع . الا أن الحقيقة مختلفة عن ذلك تماماً : اذ لا يوجد حالياً في الغرب سوى بلدان فقط يمتلكان مخزوناً ذرياً خاصاً ، أما باقي دول أوروبا الغربية ، فيتوقف انشاؤها للقوى الرادعة الوطنية على اعتبارات سياسية ومالية وتقنية كثيرة . لذلك يلزمها عدة سنوات لكي تستعيز عن مفهوم الدفاع المشترك بمفهوم الجبهة التي تدافع عنها عدة قوى رادعة وطنية ، وهذا ما يفرض وجود حل وسط في الوقت الحاضر .

وهكذا نجد أن استعراض الحلول التي تفرضها شروط استخدام الأسلحة الجديدة يقودنا الى التدابير الحالية : في أوروبا ، جهاز أمن يقوم على مزيج من القوات التقليدية والقوى النووية الاستراتيجية التابعة للدول الأساسية الضامنة . أما خارج أوروبا ، فلا بد من

وجود قوات جاهزة للتحرك النووي ، تجسد التصميم على المقاومة وبالتالي أخطار « تصاعد الاشتباك » .

ان الاسلحة النووية الجديدة ذات العيار الصغير تستطيع ان تحل بصورة افضل وباعداد اقل محل القوات التقليدية المنتشرة في اوروبا ، شريطة ان يعلن عن التصميم الاكيد على استخدامها عند الحاجة .

أما الدول التي تتمكن مستقبلا من امتلاك مخزون نووي وطني من شأنه ردع العدوان عليها ، فانها تكون بذلك قد خففت ولو جزئياً من مسؤوليات الدول الضامنة التي تعجز أصلاً عن تحمل هذه المسؤوليات بصورة أكيدة . فاذا كان هذا هو اتجاه التطور ، فقد أصبح من مصلحة الدول الغربية أن تتفق - سواء على المستوى الأطلسي أو الأوروبي - على إيجاد مخزون نووي بأموال مشتركة وتوزيع أسلحته على الدول المساهمة ، اذا أرادت أن يأخذ الردع المعمم مغزاه الحقيقي .

- قليلون هم الذين يؤيدون هذه السياسة ، ولكن من الواضح أن التهديد بالانتقام الشامل يفقد قيمته بانتظار تبنيها أو إيجاد بديل لها . وهكذا نرى أن قدرة الصاروخ الحروري النووي قد بدأت تضحل وهو مازال في طور النمو والتطور . ومما لاشك فيه ، أن اختلال التوازن العالمي سيكون عنيفاً بدون هذا السلاح ، الذي مازال الناس يعتبرونه عاجزاً عن تأمين الاستقرار الكامل .

- كتب أحد الجنرالات مرة يقول : « لقد أصبحت الأسلحة الحرورية النووية على درجة من القوة أصبح من المستبعد معها قياس أية حرب عالمية ، وطالما أن احتمال استخدامها قد أصبح محدوداً

جداً، فإن من الأفضل بالتالي الاقتصاد فيها . في الواقع ، لقد كان باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية - طالما أنها كانت الوحيدة التي تتصرف بسلاح الطيران الاستراتيجي - أن تقوم بحماية الواجهة الأساسية من القلعة الغربية بشكل جيد ، أما اليوم فلم تعد تحمي سوى طلاقة واحدة ، بينما أصبحت الباقية بحاجة الى حماية (١) .

عندما أعلن الوزير الفرنسي السيد (سوستيل) أمام مجلس الشيوخ « بأن الحكومة الفرنسية جادة الآن في إيجاد قوة ضاربة مستقلة » ، فقد كان يعني ولا شك بأن من جملة المشاغل التي تثيرها مسائل الدفاع أمام الحكومة الفرنسية ، موضوع تشكيل « قوة ضاربة » مستقلة ، لا يمكن أن تكون فعالة الا اذا تجمعت لها شروط استثنائية خاصة . ان باستطاعة هذه القوة عند تشكيلها أن تقوم بحماية الطلاقة التي أعدت من أجلها ، ولكن المشكلة السابقة ، وهي تأمين حماية باقي طلاقات القلعة الغربية ، فتبقى دون حل .

ان حل هذه المشكلة لا يمكن أن يكون بمضاعفة الفرق

(١) كان هذا هو نوعاً ما موضوع الكتاب الثاني للجنرال (ماكسويل تايلور) الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الأمريكي ، الذي طالب حكومته بأن تستعيب من « الانتقام الشامل » باستراتيجية « الردود المتفاوتة » أي استئناف سباق التسلح الكلاسيكي ، مع التعويض عن الميزات التي يمكن أن يجنيها الخصم من التفوق العددي ، بالطرق والوسائط التقنية الأفضل . كان هذا أيضاً موقف البعض في بريطانيا عندما اعترضوا على مفاهيم السيد (دانكن - سانديز) حول الدفاع عن الجزر البريطانية بواسطة التهديد بالانتقام الذي يعتمد على سلاح القاذفات البريطاني . والخلاصة أن الجميع كانوا يؤيدون السياسة الرادعة طالما كانت خلوا من المجازفة ، ولكن ما أن تطلب الأمر بعض الجراءة حتى فضلوا العودة الى المفاهيم القديمة التي طرحوها جانباً منذ بضع سنوات ، والتي تعتمد في الدفاع على الإنسان أكثر من اعتمادها على الآلة والمتفجر. الا انهم بهذا العمل، يفسحون المجال أمام الحرب من جديد .

والتشكيلات ، لذلك فان أسلحة التدمير الشامل تعتبر في المرحلة الراهنة نوعاً من أنواع العناية الإلهية. ولهذا يمكننا القول بأن المتفجر الذري بكافة صورته وأشكاله ، وكذلك التصميم العنيد على استخدامه عند الحاجة ، هما في الواقع أساس الحيلة ومعين القوة .

— مما لا شك فيه أن تطويق العالم الحرسوف يستمر . وكلما اشتد ساعد الكتلة الشيوعية فانها ستمارس ضغطاً متزايداً لكي تخضع العالم لنسبة القوى الجديدة التي خططها موسكو . أما في مجال العلاقات الدولية ، فلا يمكن أن يتصور الشرق سياسة لا تفرض على الجميع تقبل هذا النهج وتبني هذا الاتجاه . فالغرب بنظرهم هو الذي يخلق التوتر في العالم عندما لا يقر حقهم بالتوسع ، وهو الذي يعرض السلام العالمي للخطر عندما يعترض على ذلك . ان كل مرحلة نمو ظاهر وتقدم ملموس حققها القوة السوفيتية كانت مسوغاً ومبرراً لضغط جديد . فعلى أثر أول انفجار ذري روسي عام ١٩٤٩ ، أصبح من الممكن الانتقال من الحرب الباردة في أوروبا الى الحرب الساخنة في آسيا . أما بعد القمر الأصطناعي الأول (سبوتنيك - ١) والصواريخ السوفيتية العابرة للقارات ، فقد رأينا الانذار حول برلين ، وحملة الزيارات ، والدعايات الكبيرة للبرهان على عدم جدوى السلاح الذري (الذي هو في الحقيقة الوسيلة الوحيدة للمحافظة على التوازن بين الشرق والغرب) ، وكذلك العروض المستمرة لخطة نزع السلاح ، الذي من شأنه السماح للتفوق العددي باستعادة مكانته واملأ شروطه .

ومع كل ذلك ، فان الوسائط المادية القادرة على فرض التخلي عن استخدام القوة ، وابطال الأهمية العددية ، وازغام الأكرية

على احترام الأقلية (علماً بأن العكس يظل صحيحاً أيضاً) ، مازالت متوفرة في الوقت الحاضر . ونظراً للمجازفة الهائلة التي تترتب على استخدام السلاح الذري ، ولأن العالم كله قد أصبح يعلم ذلك علم اليقين – والفضل الأول في هذا يعود الى الدعاية السوفيتية – فان السلام بين الشعوب يمكن أن يكون أمتن دعامة وأكثر استقراراً ، اذا استطعنا أن نقيم بشكل صحيح القوات والامكانيات المتوفرة ، على أن يتم هذا التقييم بجنان ثابت وأعصاب باردة وتفاؤل نسبي . أما في الغد ، فسيكون العقاب فورياً وغير متناسب مطلقاً مع موضوع الخلاف .

الا أن المهم في الأمر أن نفهم كل ذلك ونفهمه للآخرين ، كما يجب أن ندك الصرح القديم للمجاببات التقليدية المألوفة ، وأن نزيل من الأذهان رواسب المفهوم التاريخي السابق الحالي من أي تشابه مع الواقع الحالي ، وأن ندرك المنطق الجديد للذرة بكامل أبعاده وجميع مرامييه وكافة مستلزماته .

– كذلك يجب على الدول الديمقراطية ، وعلى الرغم من ترفعها وحساسيتها الرفيعة ظاهرياً ، أن تنشر هذه القواعد وتجعلها في متناول الجميع ، حتى تتمكن من الحصول على الاجماع والتأييد على الصعيدين الداخلي والدولي . فها نحن قد دخلنا ، شئنا أم أبينا في الدورة النووية ، التي تصادف أنها تخدمنا أو سوف تخدمنا عندما نتوصل الى فهم أصولها وشرائعها وإدراك أبعادها ومراميها .

– ان علة السياسة الخارجية السوفيتية أنها تفرض على الغرب الأعصاب الباردة والاستعداد الدائم للتضحية ، ونحن نتصور ونتوقع لها النجاح في هذا المجال .

فهرس

ص	
٣	تمهيد
٧	المقدمة
١٣	توطئة
٢١	الفصل الاول : وسائط السلام الاضطراري
٤٩	الفصل الثاني : بارود بدون نار
٨١	الفصل الثالث : السلام-انقلاب في المفاهيم او مجازفات هائلة
	الفصل الرابع : - شرائع السياسة الراحعة
١١٥	- التصميم على النار
١٦٥	الفصل الخامس : شروط الحيطنة والامن



مطابع الفياض - الأديب - دمشق

هذا الكتاب

من المعروف أن الكثيرين ، على الصعيدين الرسمي والشعبي ، كانوا وما زالوا يطالبون بنزع السلاح الذري ، أو يحظر انتشاره على الأقل . أما مؤلف هذا الكتاب ، البذي يعتبر الباحث الفرنسي الأول في الاستراتيجية الذرية ، فيدعو الى اتجاه معاكس تماماً ، حيث يناهز بضرورة تعميم الأسلحة الذرية لكي تصبح وسيلة رادعة تحول دون وقوع الحروب .

يعتقد الجنرال (غالوا) ، الذي يعتبر السلاح الذري نعمة الية هبقت على العالم الغربي لتقيه شر التفوق البشري للمعسكر الشرقي ، بأن هذا السلاح يمكن أن يكون أيضاً وسيلة ناجعة تحول دون اعتداء القوي على الضعيف ، أو ابتلاع الكبير للصغير ، لأن الغنيمة لا بد أن تكون أكبر من الخسارة حتى يسمى كسب الحرب نصراً .

ل. أو ما يعادلها

